جامـــعة الـــيرموك
كـــلـــيـــــة الآداب
قســـم اللغة العربية

العـدول عـن الأصـول فـي الصـرف العـربـي

إعـداد:

مقبـل عايـد السالم

إشراف:

الأســـتاذ الدكتور:
حـــنّا جـمـيـل حـدّاد

حـقـل الـتّخصّص : لغة ونحو

٢٣ / ربيع الثاني / ١٤٢٧ هـ
٢١ / أيّـــار / ٢٠٠٦م

الفصل الدراسي الثاني
٢٠٠٥ـ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

العدولُ عن الأصول في

الصرف العربي

إعداد:

مقبل عايد السالم

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها ـ جامعة اليرموك ـ ١٩٩٨م

ماجستير في اللغة و النحو ـ جامعة اليرموك ـ ٢٠٠٣م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في اللغة العربية ـ تخصص اللغة و النحو في جامعة اليرموك ، إربد ـ الأردن .

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ الدكتور: حسّا جميل حدّاد ..... مشرفا ورئيسا.
جامعة اليرموك .

الأستاذ الدكتور : سمير شريف استيتية .....عضوا
جامعة اليرموك .

الأستاذ الدكتور: علي توفيق الحمد ..... عضوا.
جامعة اليرموك .

الأستاذ الدكتور: رسلان أحمد بني ياسين..... عضوا.
جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور: عبد القادر مرعي الخليل ..... عضوا.
جامعة مؤتة .

٢٣ / ربيع الثاني / ١٤٢٧ هـ ـ ٢١ / أيار / ٢٠٠٦ م

الإهـــداء

إلى الطيف الذي ما زال يحفزني على مواصلة دربي،

إلى روح سكنت بجوار خالقها،

إلى روح والدي - رحمه الله - العلي القدير.

إلى من علموني صداقة الأخوة،

إلى أخويَّ: محمد و حسن.

إلى من أرى نفسي فيه،

ابن أختي: أحمد.

إلى الشموع التي أضاءت دون كلل،

أهلي.

إلى كل محب للعلم،

و مجل للعلماء،

و لا يُنكر فضلهم.

إلى من علموني معنى الإخلاص و المحبة في الصداقة،

أصدقائي...

الشكر

أتقدّم بالشكر الذي تقف الكلمات و العبارات حائرة في التعبير عنه إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور حنّا جميل حدّاد ، على مشاركتي المحطّة الأخيرة من دراستي الجامعية بالإشراف عليّ في كتابتي هذه الأطروحة ، و كان له من التوجيهات و الإرشادات أفاد و سيفيد مسيرتي العلمية

و أتقدّم بالعرفان الكبير الذي لا يُنكره إلّا جاحد إلى أساتذتي الأجلّاء : الأستاذ الدكتور سمير استيتيه ، و الأستاذ الدكتور علي الحمد ، و الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين ، و الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي ، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة ، و إغنائها بتوجيهاتهم السديدة ، و آرائهم الرشيدة.

و أتقدّم بالشكر بكلمات صادقة و عبارات مُعبّرة إلى كلّ من ساندني ، و وقف بجانبي طيلة فترة دراستي . و جزى الله الجميع عنّي كلّ خير .

الباحث

فهرس المحتويات

الإهـــداء	أ
الشـــكر	ب
فهرس المحتويات	ج
الملخص بالعربية	هـ
المـقـدمة	١
التمهيد :	٤
العدول	٥
الأصـــول	١٠
الفصل الأول : العدول عن الأصول العامة :	١٣
١ــ العدول عن التّجريد:	١٩
أ ــ العدول عن الفعل المجرد	٢٢
ب ــ العدول عن الاسم المجرد	٢٧
٢ــ العدول عن التذكير	٣١
٣ــ العدول عن الإفراد :	٤٠
أ ــ إلى الـــمثنّى	٤١
ب ــ إلىالجمع :	٤٨
١ــ جمع المذكر السالم	٤٩
٢ــ جمع المؤنث السالم	٥٤
٣ــ جمع التكسير	٥٩
٤ــ العدول عن التكبير	٦٦
٥ــ العدول عن البناء للمعلوم	٧٦
الفصل الثاني : تناوب المشتقات الصرفية :	٨١
١ــ اسم الفاعل	٨٥
٢ــ اسم المفعول	٩٠
٣ــ الصفة المشبهة	٩٤
٤ــ صـــيغ المبالغة	٩٩
الفصل الثالث : العدول عن الأصول المُفترضة :	١٠٤

١ــ الإعلال	١٠٨
٢ــ الإبدال	١٢٩
الخلاصة	١٣٩
المراجـــع	١٤٠
الملخص بالإنجليزية	١٥٢

ملخص

العدول عن الأصول في الصرف العربي

إعداد الطالب:مقبل عايد السالم

إشراف الاستاذ الدكتور :

حنّا جميل حدّاد

بحثت هذه الدراسة العدول عن الأصول في الصرف في تمهيد وثلاثة فصول ، حيث دُرس في التمهيد المعنى اللغوي والدلالي للعدول ، و تمّ بيان طريقي العدول، وهما : عدول قياسي ، و عدول سماعي . كما دُرس في التمهيد ــ أيضا ــ المعنى اللغوي والاصطلاحي للأصول ، و بيان طرائق معرفة الأصل من الفرع.

و وُسِمَ الفصل الأول بـــ " العدول عن الأصول العامة " ، و كان لا بدَّ من دراسة أصل المشتقات ، وذكر الخلاف فيه ، و لم تُفضّل الدراسة رأياً على آخر أو تنحاز إليه . و دُرس أصل الأفعال ، واستقرّ الرأي على أنّ تحديد أصل الأفعال مسألة جدلية يتجاذبها الجانب الدلالي حيناً ، والجانب الشكلي حيناً آخر. و دُرس العدول إلى النسب .

و بعد دراسة هذه الجزئيات في مقدمة الفصل الأول ، قُسّم الفصل لدراسة الموضوعات الآتية :

١- العدول عن التّجريد ، و فيه دُرسَ العدول عن الفعل المجرد إلى المزيد ، ومعاني الزيادات ، و تمّ التوصّل إلى أنّ القالب الصرفي الواحد قد يحمل دلالات متعدّدة ، والسياق هو المعيار الأفضل في تحديد دلالة الفعل المزيد .. و دُرس ــ أيضا ــ العدول عن الاسم المجرد إلى المزيد ، و بيان مواضع الزيادة ، و الدلالات الإضافية لهذه الزيادة .

٢- العدول عن التّذكير ، و فيه درس العدول عن التذكير إلى التأنيث ، و بيان كيفية هذا العدول ، وظهرت أهمية السياق في تحديد المؤنث دلالياً ؛ لأنّ القالب الصرفي قد يعجز ــ أحياناً ــ عن الدلالة على التأنيث الحقيقي.

٣- العدول عن الإفراد ، و قد أظهرت الدارسة أنّ العدول عن المفرد قد يكون إلى المثنى أو الجمع ، و بيّنت كيفية العدول إلى المثنى ، و كيفية العدول إلى الجمع بأشكاله الثلاثة :جمع المذكر السالم ، و جمع المؤنث السالم ، و جمع التكسير ،

وعللت الدراسة أسباب الزيادة في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، و جمع المؤنث السالم . و ذكرت ثلاث طرق للعدول إلى جمع التكسير .

٤- العدول عن التكبير ، وفيه درس العدول عن التكبير إلى التصغير ، وعُرض لمعاني التصغير ، و بيّنت الدراسة كيفية العدول عن التكبير إلى التصغير ، و شرائط الألفاظ المعدولة .

٥- العدول عن البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول ، و فيه عُرض لمُسمّيات " المبني للمجهول ، و كيفية العدول إلى المبني للمجهول ، و بيان ما يطرأ على الفعل والجملة من تغييرات .

وسُمّي الفصل الثاني بـــ " تناوب المشتقات الصرفية "، و اقتصرت الدارسة فيه على أربعة من المشتقات ، هي : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة لما لهذه المشتقات من خاصيّة التناوب فيما بينها . و وضعت الدّراسة حدّاً لكلّ من هذه المشتقات ، و بيان الأوزان الصرفية لها ، و كيفية الصياغة لاسمي الفاعل والمفعول ، و بيّنت الدراسة كيفية العدول الدلالي المعتمد على السياق لكل من هذه المشتقات ، فاسم الفاعل يُعْدَل دلالياً ليدلّ على اسم المفعول، أوالصفة المشبهة ، أوالمبالغة ، واسم المفعول تعدل دلالته إلى اسم الفاعل ، أوالصفة المشبهة ، أو المبالغة ، والصفة المشبهة قد تدلّ على اسم الفاعل ، أواسم المفعول، أوالمبالغة ، وصيغ المبالغة قد تحمل الدلالة على اسم الفاعل ، أواسم المفعول، أوالصفة المشبهة .

و وُسِمَ الفصل الثالث بـــ " العدول عن الأصول المُفترضة " و كان فيه مبحثان: الإعلال ، والإبدال ، و عُرض فيه للأصول المُفترضة للألفاظ المُعَلّة و ذكر أسباب العدول عن هذه الألفاظ . و في الإبدال عزلت الدراسة الإبدال الصوتي لعدم انضباطه في قواعد صرفية تحكمه ، واختارت الإبدال الصرفي الخاص بصيغ صرفية محدّدة ، وعرضت الدراسة لأمثلة تبيّن الأصول المُفترضة للألفاظ التي جرى فيها إبدال ، وأسباب هذا الإبدال .

وخُتِمَت الدراسة بخلاصة ذُكِر فيها أهم القضايا التي عالجتها .

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين ، و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين ، سيدنا محمد، صاحب الكتاب المبين ، اللهمّ لا علم لنا إلا ما علمتنا بيدك الخير كلّه ، و نسألك سلطان العلم جله.

و بعد ،

فيسرني أن أقدم أطروحتي الموسومة بـ " العدول عن الأصول في الصرف العربي " خدمة للغتنا العربية .

ويعود اختياري هذا العنوان لحاجة الصرف العربي للوقوف على أصوله ، وفروعه، و بيان هذه الأصول ، و طرائق العدول عنها إلى الفروع . و بنيتُ الدراسة على أصول افتراضية ، ساعدت الكتب المختصّة في تحيدها .

وتكمن أهمية الموضوع في تمييز الأصل و الفرع في الصرف العربي ، و بيان كيفية العدول عن الأصول في الصرف العربي ، و ضوابط هذا العدول ، لتمييز العدول المنضبط محور اهتمام الأطروحة ، من العدول السماعي .

وقامت فكرة هذه الدراسة على أساس افتراضي ، قد يكون فيه خلاف .

و عثرت على دراسة اقترب عنوانها من الأطروحة ، و لكنّ مضمونها يختلف عن ما جاء في الأطروحة ، و هذه الدراسة هي رسالة ماجستير في جامعة اليرموك، بعنوان " العدول الصرفي السياقي في القرآن الكريم " للباحث رائد طافش ، و قد تناول في رسالته مظهرين من مظاهر العدول ، و هما : العدول في الجنس ، و العدول في العدد ، و اعتمد على السياق القرآني في بيان العدول فيهما .

و عثرت على دراسة تناولت جزئية من الأطروحة ،و هي رسالة ماجستير في جامعة اليرموك ، بعنوان " الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر " للباحث محمود خريسات، علل فيها مظاهر الإعلال في ضوء علم اللغة (الأصوات) .

و تُـــعدُّ هذه الدراسة دراسة نظرية لا تطبيقية ؛ لمناسبة المنهج النظري لهذا الموضوع .
و ابتعدتُ عن اختيار نصوص محدّدة للتطبيق عليها خوفاً من أنّ هذا لن يكونَ ميداناً خصباً للدراسة ، و لن يفيَ بجميع متطلبات الدراسة ، فضلاً عن إنّ هدف الدراسة يتنافى و اختيار نصوص محددة ، لكون الدراسة تهدف إلى الكشف عن مظاهر العدول في الصرف العربي ، و هذا يتطلب النّظر إلى اللغة العربية باستعمالاتها قديماً و حديثاً .

و قسّمتُ الأطروحة إلى تمهيد و ثلاثة فصول .

تناولتُ في التمهيد الدلالة اللغوية و الاصطلاحية للعدول ، و بيان مظهري العدول : القياسي الذي تضبطه القواعد ، و السماعي غير المنضبط بقواعد صرفية محدّدة . و بيان الدلالة اللغوية و الاصطلاحية للأصول ، و بيان طريقتي معرفة الأصول في الصرف العربي ، و هما : البناء الصرفي للألفاظ ، و كثرة الاستعمال .

و تحدّثتُ في الفصل الأول عن العدول عن الأصول العامة ، و قبل أن أشرع في دراسة مفردات هذا الفصل ، و جدتُ أنّه لا بدّ من التعريج على دراسة أصل المشتقات ، و أصل الأفعال، و العدول إلى النّسب . و بعد هذه التعريجة درستُ مفردات هذا الفصل، و هي :

ـــ العدول عن التجريد ، و فيه درستُ العدول عن الفعل المجرد إلى المزيد ، و العدول عن الاسم المجرد إلى المزيد .
ـــ العدول عن التّذكير ، و فيه بيّنتُ كيفية العدول عن التذكير إلى التأنيث .
ـــ العدول عن الإفراد ، و فيه درستُ كيفية العدول عن المفرد إلى المثنى ، و إلى الجمع بصوره الثلاثة : جمع المذكر السالم ، و جمع المؤنث السالم ، و جمع التكسير .
ـــ العدول عن التكبير ، و فيه درستُ العدول عن الألفاظ المُكبّرة إلى تصغيرها .
العدول عن البناء للمعلوم ، و فيه درستُ كيفية عدول الأفعال المبنية للمعلوم إلى بنائها للمجهول .

و تناولتُ في الفصل الثاني تناوب المشتقات الصرفية ، مُقتصراً على أربعة مُشتقات،

هي : اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة ، و صيغ المبالغة ، و بيّنتُ العدول الدلالي المعتمد على السياق لهذه المشتقات فيما بينها .

و درستُ في الفصل الثالث العدول عن الأصول المُفترضة ، فوجدتُ أنّ ميدان هذا الفصل : الإعلال ، و الإبدال ، و بيّنتُ أصولهما المفترضة التي عُدِلت عنها .

و أنهيتُ الأطروحة بخاتمة رصدتُ فيها أهم النتائج التي أظهرتها الدّراسة .

و لا يسعني إلّا أنْ أردّ الفضل لأهله ، و أوجّه الشكر لأصحابه ؛ فأتقدّم بأجمل عبارات الشكر ، و أزهى كلمات العرفان لأستاذي الجليل الأستاذ الدّكتور حنّا جميل حدّاد ؛ لتفضله بالإشراف على هذه الأطروحة ، و لما أسدى إليّ من إرشادات أضاءت دربي في مسيرة دراستي، و أنارت ظلمات طريقي .

و أتقدّم بعظيم الشكر ، و جزيل العرفان لأساتذتي الأجلّاء : الأستاذ الدكتور سمير استيتيه، و الأستاذ الدكتور علي الحمد ، و الأستاذ الدكتور رسلان بني ياسين ، و الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي ؛ لما نهلتُ من علومهم و معارفهم خلال دراستي في جامعة اليرموك ، و لتلمذتي على أيديهم ، و أيدي زملائهم الأفاضل ، و لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الأطروحة .

و في الختام ، أسأل الله العلي القدير الثوابَ أجزله إن أصبت ، و أسأله العفوَّ الرحيمَ العفوَ عنّي إنْ قصّرت ، فالكمال له وحده ــ عزّ و جلّ ــ . و ألتمسُ من الله ــ سبحانه و تعالى ــ أن يُيسّر سبل العلم النافع ، و أن يمدّنا بالحَول و القوّة . و الحمد لله ربّ العالمين.

الباحث

إربد ــ ٢٠٠٦ م

التمهيد

- العدول :

العدول (لغة).

العدول (اصطلاحا).

طرائق العدول.

_الأصول :

الأصول (لغة).

الأصول (اصطلاحا).

طرائق معرفة الأصول.

العدول

- العدول (لغة) :-

جـــاء في لسان العرب: "عدل عنه عدولاً إذا مال كأنّه يميل من الواحد إلى الآخر، [...] وعَدل الفحل عن الإبل إذا ترك الضِّراب، وعدل بالله يعدل: أشرك. والعادل: المشرك الذي يعدل بربه"(١)

و "العَـدلُ: خـــلاف الجَـــور. يقـــال عدل عليه في القضية فهو عادل، [...]. وعدل عن الطريق: جار. وانعدل عنه"(٢).

ومن التعريفات الآنفة نجد أن معنى (العدول) لغة يدل على:

١- الميل.

٢- الشِّرك.

٣- خلاف الظلم.

و كلّ هذه المعاني تدلّ على الانتقال ، أي ترك الحالة الأصلية .

٦٤٣٠٢٢

فالعـــدول هو الانتقال من حال إلي أخرى مع ظهور ملامح الانتقال أو أثرها، وملاحظة الحال المعدول عنها.

---

(١) لسان العرب ، م/١١ ، ابن منظور ، مادة (عدل)

(٢) الصحاح ، تاج اللغة و صحاح العربية ، ج /٥، مادة (عدل)

العدول (اصطلاحاً):-

جاء في كتاب التعريفات في تعريف العدل: " وفي اصطلاح النحويين خروج الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى"[١].

ومصـــطلح العدول بشكله ودلالته ذكره ابن جني في كتابه "الخصائص" إذ عقد باباً سمّاه "باب في العدول عن الثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف" وذكر فيه: "اعلم أنّ هذا موضـــعٌ يُدفـــع ظاهـــره إلـــى أن يعرف غوره وحقيقته. وذلك أنه أمر يعرض للأمثال إذا ثقلت لتكريـــرها، فيترك الحرف إلى ما هو أثقل منه ليختلف اللفظان، فيخفا على اللسان". وذكر مثالاً كلمة "الحيوان" التي أصلها "حيَيان"[٢].

وأورد سيبويه في كتابه دلالة العدول في قوله: "وقالوا: مرضيٌ وإنما أصله الواو. وقالوا مرضوٌ فجاءوا به على الأصل والقياس"[٣].

فـــ "مرضيٌ" في كتاب سيبويه هي عدول عن أصلها "مرضوٌ".

وجاء في المزهر "لم يسمع العدل عن الرباعي إلا في قَرْقار وعَرْعار"[٤].

ومـــن النصوص السابقة نلحظ أن معرفة القدماء بالمصطلح (العدول) ودلالته، جاء في كتبهم ليحمل الدلالة الاصطلاحية.

وللعدول في الأدب مصطلحات كثيرة، منها الانزياح "وهو ذلك النوع من الاستعمالات

---

(١) كتاب التعريفات ، الشريف الجرجاني ، مادة (العدل) ، ص ١٤٧

(٢) الخصائص، ج/٣، ابن جني، ، ص١٨.

(٣) كتاب سيبوية ، ج/٤ سيبويه، ص٣٨٥.

(٤) المزهر في علوم اللغة وأنواعها،ج/٢ السيوطي، ص١١١.

غير العادية في ارتباطها بمفهوم العدول عن المستوى المألوف. وكل خروج عنه هو انتهاك وانحراف"[1].

و يرادف العدول في الدراسات الأدبية مصطلح "الأسلوب" إلا أنّ هذه المرادفة يعتريها النقض من أمرين، هما:

١- اقتران الأسلوب بالعدول في تعبير الأفراد أو الجماعات.

١- إن الأسلوبية جعلت العدول عماد نظريتها منذ نشأتها[2].

فالعـــدول في الأدب هو مخالفة المألوف في التراكيب اللغوية، والصور الفنية، في كل ما هو مألوف، فالخروج عن المألوف هو العدول. ولم ينل مصطلح "العدول" حظّه من الظهور والعناية في الدراسات الأدبية، بل حلّت مكانه مصطلحات متأثرة بالآداب والأدبيات الأجنبية، كالأسلوبية.

ولـــذا، فالعدول هو تغيير يطرأ على الصيغ الأصلية، وهذا التغيير يأتي بثوب جديد، ودلالـــة جديـــدة، ومـــع حمل العدول لدلالة جديدة و تلفعه بثوب جديد إلا أنه لا ينفصل شكلاً ودلالة عن الصيغ الأصلية ، تظلان تلمحان بعد العدول.

- طرائق العدول:

إذا كـــان العدول في الأدب قد ترك الحرية لكل إنسان في اختيار العدول الذي يريده، باعتـــبار أن الأســـلوب هو الإنسان، وكل إنسان ليس من الضرورة أن يتفق مع الآخرين في أســـلوبه، حتى الإنسان الواحد قد يختلف في عدوله من عمل إلى آخر، فإن العدول في النحو والصـــرف لـــه ما قد يضبط بعض مسائلهما، ولا نقول جميع مسائلهما؛ لأن فيهما "الشاذ" و "الضرورة".

وللعدول عن الأصل طريقتان يعدل بهما، وهما :

---

[1] شعرية الانزياح، د. خيرة حمر العين، ص٣.

[2] بحث " مفهوم العدول في الدراسات الأسلوبية المعاصرة ، عبدالله صولة . المجلة العربية للثقافة، السنة السادسة عشرة، ١٩٩٧، ص١٤٦.

١- عدول قياسي: ويسـمّى هذا العدول بالعدول المطّرد القاعدة؛ لأنه محكوم بقاعدة تحكم العدول فيه[١]، وهذا النوع من العدول هو عدول منضبط.

ومن مظاهر هذا العدول العدول عن المفرد والمثنى، وضابط هذا العدول هو حدّ المثنى، وهـو "لفظ دال على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه"[٢]، فالألفاظ التي ينطبق عليها ضابط العدول من المفرد إلى المثنى هي في طريق العدول القياسي، لأنّ القاعدة التي ضـبطت العـدول قد تنطبق على مفردات كثيرة تنتقل في دلالتها وشكلها من الإفراد إلى التثنية، وهذا هو الشائع المألوف في تثنية المفردات بأن تنضبط بقاعدة حدّ المثنى.

فالعدول القياسي هو ما وافق قواعد العدول، وهو أكثر شيوعاً وانتشاراً من العدول الآخر (العدول السماعي)، ويَسْهل معرفة أصول هذا العدول، وطريقة العدول فيه.

٢- عدول سماعي: أطلق النحاة على هذا النوع من العدول مصطلح "الشاذ"، مع أنّه قد يكون فصيحاً، وفي هذه الحالة فإنه يحفظ ولا يقاس عليه[٣].

ومـن مظاهر هذا العدول الضرورات الشعرية، والتي تحوج الشاعر إلى العدول ليستقيم الـوزن أو القافية، و من مظاهر هذه الضرورات الحذف ، و الزيادة ، و التقديم ، و التأخير، و الإبدال .[٤]

ويرى ابن فارس(ت ٣٩٥هـ) أن الضرورة في الشعر خطأ، فذكر: "أن أناساً من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموه من شعرهم، و أخطأوا في اليسير من ذلك؛ فجعل ناس من أهل العربية، يوجّهون لخطأ الشعراء وجوهاً، ويتحملون لذلك تأويلات، حتى صنعوا فيما ذكرناه أبواباً، وصنفوا في ضرورات الشعر كتباً"[٥]. وقد نعتت الضرورة بالفساد، فالبغدادي (ت ١٠٩٣هـ) يعرف الضرورة بأنها "ما ليس للشاعر منه مندوحة، وهو فاسد"[٦] .

---

(١) الأصول، ص١٢٨.
(٢) شرح ابن عقيل ، ابن عقيل ، ج / ١ ، ص ٥٨
(٣) الأصول ، ص ١٢٨
(٤) الأصول في النحو ، ابن السراج ، ج / ٣ ، ص ١٧٩
(٥) ذم الخطأ في الشعر ، ابن فارس ، ص ١٧، ١٨
(٦) خزانة الأدب ، البغدادي ، ج / ١ ، ص ٥٠

وقد أسهمت الضرورة الشعرية في كثرة العدول السماعي عن الأصول في اللغة العربية، ونجـد هذه الضرورات الشعرية في شواهد النحو العربي والصرف[1].ولا يمكن القياس على هذا العدول .

(١) ــ معجم شواهد النحو الشعرية ، د . حنا حداد ، ص ١١

الأصول

- الأصول (لغة):

الأصول جمع، وأحده الأصل،و يقال " أصل مؤصّل و استأصله، أي قلعه من أصله"[١].

والأصل هو "أسفل كل شيء وجمعه أصول، [...] وأصَل الشيء: صار ذا أصل "[٢].

و "هو ما يبنى عليه غيره"[٣].

و "يقال: إنّ النخل بأرضنا أصيل؛ أي هو بها لا يفنى ولا يزول"[٤].

وهو "أساس الشيء"[٥].

وهو الحسب[٦] في حسن النّسب.

ومن التعريفات الآنفة، نجد أنّ الأصول دلت لغوياً على المعاني الآتية:

١- أسفل الشيء.

٢- الأساس الذي يبنى عليه.

٣- الثبات والاستمرار.

٤- النسب الشريف.

- الأصول (اصطلاحاً):-

الأصـــل "هو أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أي تغيير كأن يقال إن أصل الألف في قال واو وأصلها في باع ياء"[٧].

وهو ركن من أركان القياس، ويقابله الفرع[٨]، الذي يأخذ حكم الأصل لعلة جامعة بينهما.

و " الأصل بفتح الأول و سكون الصاد المهملة في اللغة ما يبتنى عليه غيره "[٩].

---

[١] الصحاح، الجوهري، ج / ٤ ، مادة (أصل).
[٢] لسان العرب، م / ١١، مادة (أصل).
[٣] كتاب التعريفات، ص٢٨، مادة (الأصل).
[٤] كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، م / ، ص٧٣، مادة (أصل).
[٥] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب اللبدي، ص١١، مادة (الأصل).
[٦] الصحاح، ج / ٤، ص١٦٢٣، مادة (أصل).
[٧] معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص١١، مادة (الأصل).
[٨] المعجم المفصل في علم الصرف، راجي الأسمر، ص١٤٣، مادة (الأصل).
(٩) كشاف اصطلاحات الفنون ، م /١ ، التهانوي ، ص ٨٥

والأصـــول فـــي النحو، "علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل"[1].

والأصـــول مصـــطلح شرعي فقهي، وهو "عبارة عمّا يبنى عليه غيره، ولا يبنى هو على غيره، والأصل ما يثبت حكمه بنفسه، ويبنى عليه غيره"[2].

و "هي القواعد المستنبطة منها الأحكام، وهي الدلائل الكلية الإجمالية للفقه"[3].

وأصول الفقه، هو "ما انبنت عليه معرفة الأحكام الشرعية"[4]، و "الأصل عند الفقهاء: ما قيس عليه الفرع بعلة مستنبطة منه"[5].

ومـــن التعريفات الاصطلاحية الآنفه للأصول ، نجد اختلافاً في دلالة "الأصول"، فقد دلت على الآتي:

١- الحالة الأولى للأشياء.

٢- ركن من أركان القياس.

٣- القواعد الأساسية.

٤- الأدلة (الدليل).

و الـــذي تـــتفق هذه الدراسة معه هما التعريفان الأول والثالث لدلالتهما على أصول الأشياء قبل التغيير.

وأمّـــا التعريفان الثاني والرابع فقد شاعا في الدراسات اللغوية، وهما يحملان الدلالة الفقهية في استنباط الأحكام الشرعية، لذا نجد أن الكتب التي تحمل عنوان "الأصول" تبحث في أدلـــة اللغـــة وطريقة جمعها، نحو "في أصول النحو" لسعيد الأفغاني، و"أصول النحو العربي" لمحمد عيد ، و غيرهما .

وقـــد شـــاع مصـــطلح "استصحاب الحال" ليدل على حالة الأصول. ونجد – مثلاً – الأنـــباري فـــي كتابه "الإغراب في جدل الإعراب" قد أفرد فصلاً سماه "في الاعتراض على الاســـتدلال باستصـــحاب الحال"[6]، وتحدث – أيضاً – السيوطي عن الاستصحاب في كتابه

---

[1] كتاب الأقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، ص٢١.
[2] كتاب التعريفات، ص٢٨، مادة (الأصول).
[3] أبواب الدخول لفهم علم الأصول، علي بن الشريف العلوي، ص١٤.
[4] إحكام الفصول في أحكام الأصول، الباجي، ص٤٧.
[5] المرجع نفسه، ص٥٢.
[6] الإغراب في جدل الإعراب، الأنباري، ص٦٣.

فـي علم أصول النحو"[1]. كما نجد هذا المصطلح شائعاً في الكتب الحديثة، نحو "الأصول" لتمام حسان[2]،و"أصول النحو العربي" لمحمود أحمد نحلة[3] ، و غيرهما.

- طرائق معرفة الأصول:

إن معـرفة الأصول في اللغة ليست اعتباطية، وإنما حكمت بقواعد بها تم تمييز الأصل والفرع.

إن دراسـة الأصـول كانت محط عناية القدماء، حتى بلغ اهتمامهم إلى تأليف الكتب و وسـمها بهـذا الاسـم؛ أي "الأصول". وأول كتاب في هذا المجال هو "الأصول في النحو" لابن السراج (ت٣١٦هـ)، فقد جمع في هذا الكتاب أصول العربية[4].

ومن طرائق معرفة الأصول في الألفاظ العربية ما يأتي:

١- البناء الصرفي:

فالأصـل هو ما يجرد من الفروع، وهذا التجريد مرتبط بحدس المتكلم العربي، صاحب السليقة اللغوية[5]، فالفرع يكون صرفياً حجمه ـأحياناـ أكبر من الأصل، وعند حذف الزوائد من الفرع يبقى الأصل.

وتظهـر أهمـية البناء الصرفي في معرفة الأصول عند دراسة الكلمات المعتلة، فـ"كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعاً، ولست تراجع به أصلاً"[6].

٢- كثرة الاستعمال:

إن هـذه الطريقة في معرفة الأصول لا تصدق على مظاهر العدول في الألفاظ العربية جمـيعها، ولكنه يعول عليها كثيراً في معرفة الأصول، ومن الأصول التي عرفت بهذه الطريقة: التذكير، والتنكير، والإفراد، والتكبير، والبناء للمعلوم.

---

(١) كتاب الاقتراح في علم أصول النحو، ص١٧٢.
(٢) الأصول،ص١٢١ـ١٧١
(٣) أصول النحو العربي، د. محمود نحلة، ص١٤١-١٤٨.
(٤) الأصول في النحو، ابن السراج، ج / ١، ص٢٢،٢١.
(٥) الأصول، ص١١٤.
(٦) الخصائص، ج / ٢، ص٣٤٥.

الفصل الأول

العدول عن الأصول العامة

١ـ العدول عن التجريد.

٢ـ العدول عن التذكير.

٣ـ العدول عن الإفراد.

٤ـ العدول عن التكبير.

٥ـ العدول عن البناء للمعلوم.

إن البحث في العدول عن الأصول العامة في الصرف العربي لا يتطلب بالضرورة دراسة كافة أبواب الصرف العربي ومفرداته، وإنما يختص بالمفردات التي فيها عدول عن الأصل.

والأصول الصرفية يعتريها العدول عنها إلى فروع، إلا أنّ العدول عن الأصول في الصرف العربي لا يمكن السيطرة عليه، أو إن السيطرة عليه تتطلب جهداً كبيراً، خاصة إذ عددنا ظواهر الشذوذ الصرفي أشكالا عدولية.

لذا؛ فقد تجاوز الباحث _ عند دراسة العدول _ الجزئيات التي لا تشكل ظاهرة صرفية عامة، واعتمد في دراسة هذا الفصل على إبراز الأصول العامة التي عدل عنها إلى الفروع.

وعند دراسة هذا الفصل لابد من بيان بعض الجزئيات التي لا يمكن عدّها من أنماط العدول عن الأصول، وهذه الجزئيات يعتريها الجدل والنقض والنقصان ، وهي:

١- أصل المشتقات:

إنّ تحديد أصل المشتقات أمر خلافي بين البصريين والكوفيين، فالبصريون قالوا إن المصدر أصل المشتقات، وخالفهم الكوفيون بقولهم إن الفعل أصل المشتقات[١]. ويرى البصريون أن المصدر سابق للفعل، ويرى الكوفيون أن الفعل سابق للمصدر[٢].

و يذكر كل فريق حججه وأدلته على ما ذهب إليه[٣] .

و انتصر دارسو الخلاف للبصريين بتفنيد حجج الكوفيين و أدلتهم [٤].

---

[١] الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري ، المسألة ٢٩، ص١٩٢.
وائتلاف النصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيديّ، ص١١١.
[٢] الإيضاح في علل النحو، ص٥٦.
[٣] انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٩، ص١٩٢ -١٩٦.
[٤] انظر، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة ٢٩، ص١٩٦-٢٠١.
وائتلاف النصرة، ص١١٢.
والإيضاح في علل النحو، ص٦١-٦٣.

إلا أن قضـــية تحديد الأصل تبقى قضية جدلية ، فإذا قيل بأصالة المصدر وفرعية الفعل، نجد أن المصدر قد يكون في حالات كثيرة يزيد عدد حروفه على الفعل، وهذا يعني أن الأصول لا تـــوجد كلهـــا في الفرع؛ وهذا القول يتناقض والمبدأ العام في تحديد الأصل والفرع، فالمصدر "تزول" فعله الماضي "تزل"، وإذا أخذنا بأصالة المصدر، نلحظ نقصان حرف "الواو" عند العدول إلى الفرع.

ويلحـــظ علـــى بعـــض الأفعال وجود غير مصدر لها، نحو: "زلزل" مصدره: "زلزلة" و "زلزال"، فالأصل لا يتعدد، وإنما التعدد للفروع.

وإذا ما قيل بأصالة الفعل وفرعية المصدر، فإن هذا يعتريه النقض في تحديد نوع الفعل، فللفعـــل ثلاثـــة أضـــرب: الماضي والمضارع والأمر، وهذه الأضرب يعتريها الجدل في تحديد الأصل و الفروع.

٢- أصل الأفعال:

يذكـــر الزجاجي في كتابه "الإيضاح في علل النحو" :"أنّ أسبق الأفعال في التقدم الفعل المســـتقبل. لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق للوجود، فهوفي التقدم منتظر، ثم يصير في الحـــال (ثـــم) ماضياً فيخبر عنه بالمضي. فأسبق الأفعال في المرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم الماضي"[1].

وإذا مـــا سلمنا بأصالة "الفعل المستقبل" وأن الأفعال الأخرى هي عدول عنه،فإنّ في هذا العـــدول نقصا شكليا في صورة الفرع. فعدد أحرف الفعل الماضي هي أقل من عدد الفعل الدال على المستقبل، والأصل في الأصول أن تظهر في الفروع.

إن اعتبار الفعل الدال على المستقبل أصل للأفعال جاء من الناحية الدلالية الزمانية، وأغفل الجانب الصرفي الشكلي، الذي يعد مصدراً هاماً في تحديد الأصول، وبيان العدول عنها.

لذا؛ تبقى مسألة تحديد أصل الأفعال مسألة جدلية يتجاذبها الجانب الدلالي أحياناً، والجانب الشكلي أحياناً أخرى.

---

[1] الإيضاح في علل النحو، ص٨٥.

٣ــــ العدول إلى النّسب :

يُعدَل بالاسم إلى نسبته بزيادة ياء مشدّدة في آخره [٢] .

و للنسب في العربية ضربان : [٣]

الأول : سماعي ، يُحفظ ، و لا يُقاس عليه .

و الثاني : قياسي .

و يُعدّ النسب السماعي عدولا عن عدول ، ففيه يُعدل عن صيغة النسب القياسية إلى صيغة سماعيّة ، نحو النّسب لــ " هُذَيل " على " هُذَلِيّ " [١] ، و القياس " هُذَيْلِيّ " .[٢]

و يكثر العدول السماعي للنسب في العربية [٣] .

و للنسب القياسي قواعد تضبطه [٤] ، و من أمثلته [٥] :

" حَنَفِيّ " اسم منسوب لــ " حَنِيفَة "

"عَصَوِيّ" اسم منسوب لــ " عَصاً"

"مَلْهَوِيّ" اسم منسوب لــ " مَلْهى"

"حُبارِيّ" اسم منسوب لــ " حُبارَى"

---

(١) ــ الأصول في النحو ، ج/٣ ، ص ٨١

(٢) ــ للاطلاع عل مزيد من أمثلة النسب السماعي ، انظر :شرح الفصل ، م/٣ ، ص ٤٧٤ــــ٤٨٠ ، و الأصول في النحو ، ج / ٣ ، ص ٨١ ــ ٨٥ و كتاب الجمل في النحو ، الزجاجي ، ص ٢٥٢

(٣) ــــ كتاب الجمل في النحو ، ص ٢٥٢

(٤) ــ لمعرف قواعد النّسب ، انظر ، شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٤٤١ــــ٤٧٤

(٥) ــ كتاب الجمل في النحو ، ص ٢٥٢ــــ ٢٥٦

"حُبْلَويّ" و " حُبْلِيّ " اسمان منسوبان لـ " حُبْلى "

"حَمْراوي" اسم منسوب لـ " حَمْراء"

"كِسائِيّ" اسم منسوب لـ "كِساء "

"قاضِيّ" اسم منسوب لـ " قاضٍ "

"عَلَويّ " اسم منسوب لـ "عَلِيّ "

" طَلْحِيّ" اسم منسوب لـ " طَلْحَة"

"بَعْلِيّ " اسم منسوب لـ "بَعْلَبَك "

١ــ العدول عن التجريد

جــاء في لسان العرب عن معنى (جرد): "جرد الشيء يجرده جرداً وجرده: قشره، [...] وجرد الجلد يجرده جرداً: نزع عنه الشعر، [...] والتجريد: التعرية من الثياب."[١]، فهو إزالة ما يمكن إزالته من صاحبه .

والتجــريد في العربية هو إزالة الزوائد من الأصل، والزيادة تكون لفائدة ، و تزول هذه الفائدة بإزالة هذه الزيادة.

وللعــدول عــن التجــريد في الصرف العربي صورة واحدة، هي صورة المزيد، وتبرز مشــكلة تحديد المجرد، وبيان عدد أصوله، فقد شغلت هذه المسألة – مسألة بيان عدد الأصول – الدارسين، فذهبوا إلى أن الأصل يكون ثلاثياً، كما هو حال اللغات السامية، وتبنوا نموذج [ف ع ل] لتصريف العربية، ومع تأكيدهم على الأصل الثلاثي إلا أنه يوجد منهم من قال بوجود الأصول الثنائية والرباعية والخماسية[٢].

إن وجــود بعض الأسماء القليلة نسبياً الثنائية الشكل في العربية لا يؤدي إلى التقرير بأن في العربية أصول الثنائية. فالقدماء وضعوا ميزاناً صرفياً للأسماء والأفعال في العربية أقله ثلاثة حروف، وهي الفاء والعين واللام، ولم يذكروا وزناً لأقل من الثنائي، ووجدت أفعال بشكل ثنائي نحــو: بــع، وقل، وما قالوا بثنائيتها، وإن كانت شكلاً هي ثنائية، إلا إنها فعلياً ثلاثية حذف أحد الأصول. وإذا نظرنا إلى الأسماء الثنائية الشكل، نحو: يد، وأخ، نجد أن هذه الأسماء تحتاج إلى الأصــل الثالث عند إجراء بعض التعبيرات الصرفية عنها كالنسب، فعند النسب إلى (أخ) نقول: (أخوي)، فقد احتجنا إلى الأصل الثالث وهو "الواو" عندما نسبنا إلى إليه.

لــذا؛ فإنه لا يوجد في العربية أسماء متصرفة ذات أصول ثنائية، وإن وجدت شكلاً، فإن الأصل الثالث محذوف، ويرجع إليه عند الحاجة.

ذكــرنا أن العدول عن التجريد يكون بالزيادة، و"الزيادة: النمو وكذلك الزّوادة، والزيادة: خلاف النقصان"[٣].

---

[١] لسان العرب، م / ٣، ص١٤٠، ١٤٢، مادة (جرد).
[٢] بحث " النظرية الثلاثية " ، محمود جقال ، مجلة "دراسات"، الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م، ص٨٤٧.
[٣] لسان العرب، م / ٣ ، ص٢٢٤، مادة (زيد).

ويمكن التوصل إلى معرفة الزيادة في الأصل بالأدلة التسعة الآتية[1]:

١- **الاشتقاق:** وينقسم إلى قسمين:

أ- الاشتقاق الأكبر، وهو "عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد"[2].

ب-الاشتقاق الأصغر، وهو "إنشاء فرع من أصل يدل عليه نحو "أحمر" فإنه منشأ من "الحمرة" وهي أصل له وفيه دلالة عليها"[3].

٢- **التصريف:** وهو "تغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى"، نحو البناء من "ضرب" مثل "جعفر" فنقول: "ضربب"[4].

٣- **الكثرة:** وهي كثرة وجود الزائد في موضع محدد، نحو: الهمزة في "أحمر" و "أصفر".

٤- **اللزوم:** وهو لزوم زيادة الحرف في تصاريف واشتقاقات الكلمة جميعها، نحو: النون في "جحنفل"، وهو الغليظ الشفة.

٥- **لزوم حرف الزيادة البناء:** نحو "كنتأو"، وهو الوافر اللحية – فإن النون زائدة، فلو كانت أصلية لجاء في موضعها حرف لا يحتمل الزيادة.

٦- **الزيادة للمعنى:** نحو: حروف المضارعة.

٧- **مراعاة النظير:** نحو: "تتفل" ففي هذه الكلمة لغتان: "فتح التاء الأولى وضم الفاء، وضمها مع الفاء. فمن فتح التاء فلا يمكن أن تكون عنده إلا زائدة؛ إذ لو كانت أصلية لكان وزن الكلمة "فعلّلا" بضم اللام الأولى، ولم يرد مثل ذلك في كلامهم، ومن ضم التاء أمكن أن تكون عنده أصلية، لأنه قد وجد في كلامهم مثل "قُعلّل" يضم الفاء واللام، نحو "برثن". إلا أنه لا يقضي عليها بالزيادة، لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء"[5].

٨- **الخروج عن النظير:** نحو: كلمة "عزويت"، فإن قلنا بأصالة التاء صار وزن الكلمة "فعويلا"، وهو ليس في العربية، وإن قلنا بزيادة التاء، فإن وزن الكلمة يصبح "فعليتا" وهذا الوزن موجود في كلام العرب؛ لذا حكم بزيادة التاء في كلمة "عزويت".

---

(1) الممتع في التصريف، م / ١، ابن عصفور، ص٣٩-٥٩.
(2) المرجع نفسه، ص٤٠.
(3) المرجع نفسه، ص٤٢،٤١.
(4) المرجع نفسه، ص٥٢.
(5) المرجع نفسه، ص٥٧، ٥٨.

٩- **الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير:** وحالته "أن يكون في اللفظ حرف واحد، من حروف الزيادة، إن جعلته زائداً أو أصلياً خرجت إلى بناء، لم يثبت في كلامهم فينبغي أن يحمل ما جاء من هذا على أن ذلك الحرف فيه زائد، لأن أبنية الأصول قليلة، وأبنية المزيد كثيرة منتشرة، فحمله على الباب الأوسع أولى"[1]، نحو: كلمة "كَنَهبل" – شجر عظام – فإن وزن الكلمة بأصالة النون هو "فعلل"، وهذا ليس من أبنية العربية، ووزنها يصبح "فنعلاً" إذا حكم بزيادة النون، وهذا الوزن ليس من أبنية العربية، لذا كان حمل النون على الزيادة أولى من أصالتها.

وبعد أن بينا كيفية معرفة أصول المزيد ، ندرس كيفية العدول عن المجرد إلى المزيد، وبيان مواضع الزيادة في الأسماء والأفعال.

---

(١)ـــ الممتع في التصريف ، م / ١ ، ص ٥٩

أ ـ العدول عن الفعل المجرد

الفعل المجرد " هو ما كانت أحرفه كلها أصولاً، لا يمكن إسقاط أي منها لغير علة، مثل: كتب، وقال، وباع، و... أما الحرف الذي يسقط لعلة فلا يعد زائداً، كسقوط الواو في: قلت، والياء في بعت"[1].

والأفعال تكون ثلاثية أو رباعية مجردة، ولا تكون خماسية إلا مع الزيادة ، وإنما جاءت الأسماء خماسية لقوتها، وعدم حاجتها للأفعال، وحاجة الأفعال إليها[2]، ولم تكن الأفعال خماسية الأصول لأنها تحتاج للزوائد لإعطاء معانٍ جديدة، نحو: حروف المضارعة[3].

وبمـــا أن أصول الفعل لا تكون إلا ثلاثية أو رباعية، فإن العدول عن الفعل المجرد إلى غيره يأتي بصورتين، هما:

١_العدول عن الأصل الثلاثي.

٢_ العدول عن الأصل الرباعي.

- العدول عن الأصل الثلاثي:

إن المـــراد بالفعل الثلاثي الأصول هو ما كانت حروفه ثلاثة يقابلها في الميزان الصرفي الفاء والعين واللام، وما لم يكن فاءً أو عيناً أو لاماً فهو زائد، وإن دل على معنى الفعل بعد حذفه فقد يكون أصلاً[4]، فالألف في "قال" أصلية، وإن حذفت في صيغ: قل، وقلت، وقلنا، وبقيت دلالة الفعل كما هي.

---

[1] المغني الجديد في علم الصرف، د. محمد خير حلواني، ص١٥٥.
[2] شرح المفصل، ج / ٤، ابن يعيش، ص٤٢٥.
[3] المنصف، ج / ١، ابن جني، ص٢٩.
[4] المرجع نفسه، ص١١.

إن عدد الحروف المزيدة على الأصل الثلاثي، ومواقع الزيادة تضفي على الفعل دلالات جديدة، وقد قسم الصرفيون الزيادة في الفعل الثلاثي المزيد إلى ثلاثة أقسام، هي:

١- الزيادة للإلحاق بالفعل الرباعي:

وتكون هذه الزيادة بتكرير حرف من الكلمة نفسها ، نحو: " شَمْلَل" و "جَلْبَب" فهما من "الشمل" و"الجلب" وكررت لام الكلمة للإلحاق بـ"دحرج". وتأتي الزيادة للإلحاق من غير التكرير بزيادة حرف من حروف الزيادة، نحو الواو في "جهور"، والياء في "شيطن"، والألف في "سلقى"[١]، والنون في "قلنس"[٢]، فهذه الزيادات للإلحاق بـ"دَحْرَج".[٣].

٢- الزيادة للموازنة بالرباعي من غير إلحاق:

وهذه الزيادة جاءت في ثلاثة أبنية، وهي:

أ- أفعل، نحو: أخرج، وأكرم.

ب-فعّل، نحو: جرّب، وكسّر.

ج-فاعل، نحو: قاتل، وحارب.

فهذه الأبنية وإن كانت على وزن الرباعي "دحرج" في حركاته و سكونه، فإن هذه الموازنة ليست مقصودة للإلحاق، بدليل اختلاف مصادرها عن صياغة مصادر الرباعي، وإفادة الزيادة لمعان جديدة[٤].

٣- الزيادة غير الموازنة للرباعي:

وهذه الأفعال هي خماسية أو سداسية وأولها همزة وصل[٥]، وأوزانه، هي[٦]:

أ- انْفَعَل، نحو: انْطلق.

ب- افْتَعَل، نحو: اقْتَدَرَ.

ج- اسْتَفْعَلَ، نحو: اسْتَخْرَجَ.

د- افْعَلّ، نحو: احْمَرّ.

ه- افْعالّ، نحو: احْمارّ.

---

[١] سلقى: صدم ودفع/ شرح المفصل م/٤، ص٤٣١/ الحاشية.
[٢] قلنس: ألبسه قلنسوة، المرجع السابق، الصفحة نفسها.
[٣] شرح المفصل، م / ٤، ص٤٣١.
[٤] المرجع نفسه، ص٤٣٣.
[٥] ارتشاف الضرب، ج / ١، ص١٧٥.
[٦] شرح المفصل ، م /٤، ص ٤٣٣

و- افْعَوّل، نحو: اعلّوّط؛ أي تعلق بالعنق والعلو عليه.

ز- افْعَوْعَلَ، نحو: اغْدَوْدَن؛ أي طال.

وعند النظر في تقسيم الصرفيين للفعل الثلاثي المزيد، فإن الباحث يضع الملاحظات الآتية على التقسيم:

١- إنّ زيادة حرف من جنس الكلمة لتصبح رباعية لا يكفي للحكم على الفعل بأنه ملحق بالرباعي، فإن ساوى الرباعي في عدد الحروف، فإن هذه الزيادة تضفي على الفعل معنى جديداً، فالقاعدة الصرفية تقول : "كل زيادة في المبنى زيادة في المعنى". فالفعل "جَلْبَبَ". حكم عليه بأنه مزيد الرابع "الباء" للإلحاق بالرباعي، وإذا حذفنا هذا الأصل، صار الفعل "جلب". والفارق الدلالي واضح بين "جلبب"؛ أي: ألبسه الجلباب، و"جلب" التي بمعنى: أحضر، فالزيادة في هذا المثال لم يكن القصد منها زيادة في المعنى، بل تغييراً في المعنى.

٢- إنّ الاهـتمام بموازنة الثلاثي بالرباعي اهتمام ليس له ما يسوغه، وكان الأجدر عند دراسـة الفعـل الثلاثي المزيد، بيان عدد الحروف المزيدة، وهذا ما نجده في كتب الصرف الحديثة[١]، حيث قسمت الفعل المزيد إلى مزيد بحرف وحرفين وثلاثة.

٣- إن الاهـتمام بمـوازنة الثلاثي بالرباعي – أيضاً – يوحي بأصالة الرباعي وعدول الثلاثي، وأن الأصل الرباعي هو الأكثر ملاءمة للدراسة، لذا قورن الثلاثي بالرباعي، والحقيقة تكمن في أن كل أصل ثلاثي أو رباعي هو مستقل بذاته.

- العدول عن الأصل الرباعي:

يجيء المزيد من الأفعال الرباعية الأصل على الأوزان الآتية[٢]:

١- افْعَنْلَلَ: وهو رباعي مزيد بحرفين، نحو: "احْرَنْجَم"؛ أي ازدحم.

٢- افْعَلَلَّ: وهو – أيضاً – رباعي مزيد بحرفين، نحو: "اطْمَأَنَّ".

٣- تَفَعْلَلَ: وهو رباعي مزيد بحرف واحد، نحو: "تدحرج".

* * *

---

[١] انظر، شذا العرف في فن الصرف، ص ٣٦،٣٧ والمغني الجديد في علم الصرف ، ص١٦٠

[٢] الممتع في التصريف، م / ١، ص١٧٨، ١٧٩.

- قالب واحد ودلالة متعددة:

وضع الصرفيون معاني للأفعال المزيدة من استقرائهم لاستعمالاتها ، و عند النظر إلى معاني زيادات الأفعال تجد أن القالب الواحد له معان متعددة، وهذا قد يوقع الدارس في متاهة بيان دلالة الزيادة على الأصل، فإذا ما صادفه فعل مزيد مجرد عن سياقه، وطلب منه تحديد دلالة الفعل المزيد تجد الدارس يقع ضمن خيارات ذهنية لمعرفة الدلالة الأصلية للفعل المزيد، مما يدفعه إلى ذكر كل معاني الزيادة التي يعرفها للصيغة ، و من بعد ؛ فلن تستطيع تحديد الدلالة بشكل دقيق.

إن الصرفيين عندما وضعوا معانيَ لزيادات الأفعال، جاءوا بهذه المعاني من استقرائهم لاستعمالات هذه الأفعال المزيدة، و من ثمّ استخلصوا هذه المعاني ووضعوها بشكل منفرد لتدل على الزيادة.

وعندما بدأ الدلاليون بوضع نظرياتهم لتفسير النص، كانت المثالب تعتري هذه النظريات، ومع هذا فتعدّ نظرية السياق هي الأوفر حظاً من غيرها من النظريات التي تناولت الدلالة، وهذا ناتج عن سهولة تطبيقها، وسعة صلاحيتها في تفسير الألفاظ.

لذا؛ يعدّ السياق عاملاً هامّاً في تحديد دلالة القالب الصرفي للفعل المزيد، ويمكن أن يفسر السياق بأنه ما يحيط بالكلمة المراد إظهار معناها من كلمة أو كلمات، ومطابقة الكلمة للمعنى العام في السياق الكلامي الذي وقعت فيه الكلمة[1]، حيث يكون معنى الكلمة موافقاً للسياق الذي جاءت فيه، وما يحيط بالكلمة قبلها أو بعدها يساعد في كشف معناها، وهذا ما سماه الجرجاني بـــ"النظم" فقال: "أعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك"[2]، ومن كلام الجرجاني تتضح أهمية السياق في التركيب السليم، وعدم وضوح المعنى إلا في التراكيب الصحيحة.

وقد شرح أصحاب نظرية الســـياق نظريتهم بأن الكـلـمـات (الوحدات الدلالية) تـقـع مـتـجـاورة ، و لا يمكن تحديد معنى الـكـلـمـة إلا بـمـلاحـظـة عـلاقـاتـهـا بالـوحـدات الأخـرى الـمـجـاورة لـهـا و الـتي تـقـع فـي

---

[1] مدارس اللسانيات، جفري سامسون، ص٢٤١.
[2] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص٤٤.

سياقها، ولهذا يختلف معنى الكلمة الواحدة تبعاً لتوزيعها اللغوي في سياقات مختلفة[1]. فالكلمة لها دلالـــتان: دلالـــة واقعية إخبارية، ودلالة سياقية من الارتباط بتركيب أو موقف معين[2]، فالفعل المجـــرد تكـــون دلالـــته إخبارية ، والفعل المزيد تحدد دلالته تبعاً لسياقه اللغوي أو سياق الحال (المقام).

ومما يـــدل على أهمية السياق في بيان دلالة الفعل المزيد، فضلاً عن تعدد دلالة القالب الـــواحد، عـــدم صلاحية قياس الصيغة لتعطي الدلالة نفسها ، فعندما نقول إن من معاني "أفعل" التعـــريض، نحـــو: أبعته، فإذا صغنا من الفعل "سلم" وزن "أفعل": "أسلم" فإن هذه الصيغة لا تدل على التعريض.

إن السبيل السليم للخلاص من متاهات تعدد دلالة البنية الصرفية للفعل المزيد هو السياق الـــذي جاءت فيه البنية الصرفية، وهكذا تكون الدلالة أكثر دقة، وأقلّ تعقيداً في الدراسة. فمجرد حفـــظ معاني زيادات الأفعال من كتب الصرف العربي، لا يكون ذا جدوى كبيرة في تحديد دلالة الصيغ الصرفية، فالدلالة تتحول تبعاً لموضع الصيغة في السياق.

---

(1) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص٦٩.

(2) اللسانيات الاجتماعية عند العرب، هادي نهر، ص١٦١.

ب ـ العدول عن الاسم المجرد

الأسماء المتمكنة في العربية تأتي ثلاثية البناء ورباعية وخماسية، ولا تأتي على أكثر من خماسية البناء للثقل، ولرفع توهّم تركيب الاسم من أصلين ثلاثيين[1]، وأقلّ ما تكون عليه أصول الاسم ثلاثة أحرف[2]، "ولا يوجد اسم متمكن، على أقلّ من ثلاثة أحرف، إلا أن يكون منقوصا، نحو "يد" و "دم" "[3].

وعدلت العرب عن أصول الأسماء فزادت على الأصول، وذكر ابن فارس في كتابه "الصاحبي" أنّ "من سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إمّا للمبالغة وإمّا للتشويه والتقبيح. سمعت مَن أثق به قال: تفعل العرب ذلك للتشويه ، يقولون للبعيد ما بين الطرفين المفرط الطول " طرماح " و إنّما أصله من الطّرح، وهو البعيد، لكنه لما أفرط طوله سمي طرمّاحا، فشُوّه الاسم لما شوهت الصورة وهذا كلام غير بعيد، [...] ويكون من الباب قولهم للكثيرة التّسمّع والتّنظّر "سِمِعَنّة، نِظَرنّة". ومن الباب: كَبير وكُبار وكُبّار"[4].

فالعدول عن الاسم المجرد في العربية سُنّة، يلجأ إليها عند الحاجة، فكما كان – في الصفحات الآنفة – عدول عن أصول الفعل، فإنه يوجد عدول عن أصول الاسم، إلا أن العدول عن الاسم المجرد أوسع باباً من العدول عن الفعل المجرد، وربّما يعود هذا إلى كثرة الاستعمال وتعدد المشتقات الصرفية ووصول الأصول إلى خمسة أحرف، وهذا ما سيتضح في الصفحات الآتية.

ويعدل عن الاسم المجرد إلى المزيد ، وللزيادة على أصول الأسماء المجردة صورتان، هما[5]:

١– الزيادة من جنس الأصول، وذلك بالتكرار، وتسمّى "الزيادة المتجانسة"[6].

٢– الزيادة من غير جنس الأصول، وتكون من حروف الزيادة المجموعة بـ "اليوم تنساه".

* * *

ـ الزيادة المتجانسة

---

(١) شرح المفصل، م / ٤ ، ص١٥٤.
(٢) الأصول في النحو، ج / ٣ ، ص١٨٠.
(٣) الممتع في التصريف، م / ١ ، ص٦٠.
(٤) الصاحبي في فقه اللغة، ص١٠١، ١٠٢.
(٥) شرح المفصل، م / ٤ ، ص١٥٦.
(٦) المرجع نفسه ، ص١٥٨.

ذكرنا أن الزيادة المتجانسة تكون بتكرار أحد الأصول أو أكثر، و هذه الزيادة لا تكون إلا في الأسماء الثلاثية والرباعية الأصول.

١- الزيادة المتجانسة في الاسم الثلاثي[١]:

تكون الزيادة المتجانسة في الاسم الثلاثي الأصول بتضعيف (تكرار):

أ- عين الاسم، نحو: سُلّم.

ب- لام الاسم، نحو: مَهدَد؛ وهو اسم امرأة.

ج- عين ولام الاسم، نحو: حَبَربر؛ وهو ولد الحبارى.

د- فاء وعين الاسم، نحو: مَرمَريس؛ وتعني الشدة، وهي من المراسة.

٢- الزيادة المتجانسة في الاسم الرباعي:

لم تكن الزيادة المتجانسة على الاسم الرباعي الأصول إلا بتضعيف أحد الأصول، ويأتي هذا التضعيف لـــ[٢]:

أ- عين الاسم، نحو: عِلكد؛ وهو الغليظ الشديد.

ب- لام الاسم الأولى، نحو: زمرّد؛ وهي الحجارة من الجوهر.

ج- لام الاسم الثانية، نحو: عِسوَدّ؛ والكلمة اسم لدابّة.

و قد خلا الاسم الخماسي الأصول من الزيادة المتجانسة.

- الزيادة من غير جنس الأصول:

ذكرنا أن الزيادة على أصول الاسم من غير جنس الأصول تكون من حروف "اليوم تنساه"، وتختلف الزيادة حسب عدد الأحرف الزائدة، فتكون الزيادة حرفاً أو حرفين أو ثلاثة أو أربعة[٣].

- دلالة الزيادة على أصول الاسم:

عرفنا أن الفعل المزيد بلغت حروفه ستة أحرف، حيث بلغت الزيادة على أصول الفعل الثلاثي ثلاثة أحرف، وبلغت حرفين في الرباعي.وعند دراسة العدول عن الاسم المجرد وجدنا

---

[١] الأصول في النحو، ج / ٣ ، ص٢١١-٢١٣.
[٢] المرجع نفسه، ص١٢١، ص١٢٢.
[٣] شرح المفصل، م / ٤ ، ص ١٥٩ــ ٢٠١

أن الاســم المزيد قد بلغت حروفه سبعه أحرف، فبلغت الزيادة أربعة أحرف في الثلاثي، وثلاثة أحرف في الرباعي، وحرف واحد في الخماسي.

وبعــدما صار مألوفاً في الدراسات الصرفية أن كل زيادة في المبنى تؤدي إلى زيادة في المعنى، فإننا نسأل: ما الغاية من الزيادة على أصول الاسم؟

إن الــزيادة علــى أصول الاسم أعطت الاسم المزيد دلالة صرفية جديدة، وبقيت الدلالة الأصلية للاسم المجرد، كما كان في الفعل المزيد عندما بقيت الدلالة المعنوية للفعل المجرد.

تكمن الغاية من الزيادة على أصول الاسم في الحاجة إلى تعبيرات صرفية جديدة بقوالب جديدة لتمكن العربي من التعبير عن حاجاته بدقة.

و يتبيّن أن الزيادات على أصول الاسم دلّت على المعاني الصرفية الآتية:

١- المصدر الصريح، نحو: إعْصار.

٢- اسم الفاعل، نحو: كاهِل، ومُقاتِل.

٣- اسم المفعول، نحو: مَعْقول.

٤- صيغ مبالغة، نحو: صِنْديد.

٥- صفة مشبهة، نحو: أجْدَل.

٦- اسم آلة، نحو: مِفْتاح.

٧- اسم مكان، نحو: مَسْجِد.

٨- اسم زمان، نحو: مَغْرب، مَشْرق.

٩- التأنيث، نحو: سلمى، وخُنْفساء.

١٠- جمع التكسير، نحو: أجادِل، ومساجِد، وحواجِز.

١١- اسم تفضيل، نحو: أكْبَر.

١٢- مصدر ميمي، نحو: مَصير.

١٣- التصغير، نحو: حُسين.

لذا؛ فإن العدول عن الاسم المجرد ناتج عن الحاجة إلى تعبيرات صرفية – كما ذكرنا – تختص بالأسماء ، ويمكن أن يُعْدَل عن الاسم المجرد الواحد عدة عدولات تبعاً للحاجة اللغوية.

ويمكـن اعتـبار أن العـدول عن التجريد يهدف إلى إضافة دلالات معنوية في الأفعال، وإضافة دلالات صرفية في الأسماء.

٢ ـ العدول عن التّذكير

يعدّ التذكير في اللغة العربية أصل الجنس، ويُعدل عنه إلى التأنيث، جاء في لسان العرب : "الأنثـــى خـــلاف الذكـــر من كلّ شيء، والجمع إناث [...] والمؤنث ذكر في خلق أنثى، [...] والتأنـــيث خلاف التذكير، وهي الأناثة. ويُقال هذه امرأة أنثى إذا مُدِحت بأنها كاملة من النساء ، كما يقال رجل ذكر إذا وصف بالكمال، [...] وتأنيث الاسم خلاف تذكيره"[١].

و ممـــا لا يمكن التجاوز عنه بسهولة من تعريف ابن منظور للتأنيث قوله: "المؤنث ذكر فـــي خلق أنثى"، وهذا القول يدفعنا إلى نتيجة مؤدّاها أن التذكير أصل في الأشياء والتأنيث عدول عن الأصل.

وجـــاء في كتاب سيبويه "الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء يذكر، فالتذكير أول، وهو أشد تمكنا"[٢].

لذا؛ نستطيع القول أنّ التذكير أصل الأشياء، والتأنيث فرع على الأصل.

و قد برزت الحاجة إلى التفريق بين المذكر والمؤنث منذ بدء الخليقة، فمما لا شك فيه "أن الإنسان منذ وجوده فكّر بالجنس، وشُغِلَ به، فآدم – عليه السلام – لم يُخلق وحيداً ذكراً، بل خلق الله – ســبحانه وتعالـــى – معه أنثى، وتجلت حكمته، وكانت سنّته في الكون وخلوده عن طريق الذكورة والأنوثة، ولن تجد لسنة الله تبديلا، وهذا مطرد في معظم المخلوقات"[٣]، وكذلك الخلاف (البيولوجي) بين الذكر والأنثى فإنه يحتاج إلى تفريق بين المخلوقات[٤].

---

(١) لسان العرب، م / ٢ ، مادة (أنث)، ص١١٢.
(٢) كتاب سيبويه ، ج / ٣ ، ص٢٤١.
(٣) التأنيث في اللغة العربية، د. إبراهيم بركات، ص٢٦.
(٤) المرجع نفسه، ص١٨.

ولما كانت اللغة وسيلة الاتصال والتعبير، وجب التفريق لغوياً بين المذكر والمؤنث، وهذا التفـــريق يظهـــر فـــي اللغات الأخرى[1]، فالحاجة دعت أصحاب اللغات إلى التمييز بين المذكر والمؤنث[2].

ولما استقر الخلاف (البيولوجي) بين المذكر والمؤنث منذ البدايات الأولى للخليقة، جاءت الحاجـــة إلى التمييز اللغوي بين المذكر والمؤنث لتجنّب اللّبس والخلط في دلالات الألفاظ، وفي مـــثل هذا المقام يقول رمضان عبد التواب: "لفت الجنس نظر الإنسان الأول، حيث عرف الفرق بين الذكر والأنثى في الإنسان والحيوان، وانعكس أثر ذلك بالطبع على لغته"[3].

• كيفية العدول عن التذكير إلى التأنيث:

بعد أن فرغنا من بيان الحاجة إلى التفريق بين المذكر والمؤنث في اللفظ، نشرع في بيان كيفية العدول عن التذكير إلى التأنيث.

عـــند دراســـة التأنيث في اللغة العربية، يلفت الانتباه بشدة تخصيص علامات لتدل على التأنيث، وبقاء المذكر غير محتاج لعلامات تميزه ، و أنّه للتأنيث نوعان : لفظي ، و معنوي .

والحقيقة اللغوية التاريخية تثبت لنا الاضطراب في علامات التأنيث، فـــ"تجد أعلاماً تُطلق علـــى ذكـــور وفيها علامات تأنيث، مثل: طلحة، وحمزة، وعنترة"[4]. وفي المقابل "تجد صفاتٍ وأعلاماً لإناث خالية من علامة التأنيث مثل: امرأة جريح، وعجوز، ومِعْطير، ومِئناث، وزينب، وهند، وسعاد"[5].

---

(1) التأنيث في اللغة العربية ، ص ١٨ .
(2) مباحث لغوية، د. إبراهيم السامرائي، ص١٢٦.
(3) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. رمضان عبد التواب، ص٢٥١.
(4) المغني الجديد في علم الصرف، ص٤٣١.
(5) المرجع نفسه.

٣- الصورة الثالثة:

وفـيها عُـدِلَ عن المذكّر إلى المؤنث بزيادة لواحق صوتية للفظ المذكر، وهذه اللواحق الصوتية هي: حروف وحركات قصيرة.

أ- الحروف، وهي:

١- التاء:

ويكون ما قبلها مفتوحاً في الكلمات التي تتكون من أكثر من مقطع صوتي، نحو: كبيرَة، وطويلة، بينما في الكلمات ذات المقطع الواحد عند الوقف يكون ما قبلها ساكناً، نحو: " "أخْت" مؤنث" أخ"[١]. وهذه التاء "تؤنث بها الجماعة، نحو: مطلقات، وتؤنث بها الواحدة، نحو: طلحة ورحمة وبنت وأخت"[٢].

وأصـــاب هذه التاء تغيّر في النطق، فتحولت إلى هاء مسبوقة بفتحة عند الوقف في نهاية الجملـــة شـــديدة النبر[٣]، ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة عند نطق الكلمات الآتية مفردة: مدرسَة، وفاطمَـــة؛ فلذا نجد من يُسمّي هذه التاء بـــ"هاء التأنيث" من منظور نطقي[٤]، فالنظر للتاء يتعلق بالنتيجة النهائية، ولا يكون بالتطور الصوتي، إذ لا علاقة صوتية بين الهاء والتاء[٥].

٢- **الألف:** جاءت الألف علامة تأنيث في صورتين، هما:

أ- الألف المقصورة: وتجيء على ضربين[٦]:

الأول: لا يشكّ في ألفه أنها ألف تأنيث، وهو ما جاء على فُعلى، نحو: حُبلى، وأنثى.

الثانـــي: مُلْبِس ويحتاج إلى دليل، وهو ما جاء على وزن الأصول، وفيه يُنْظر إلى جواز إدخال الهاء عليه، فإن دخلت فليست بألف تأنيث، فالتأنيث لا يدخل على التأنيث، وإن لم يجـــز إدخال الهاء؛ فإن الألف للتأنيث، فلفظ "غَضْبى" مما لا تدخل عليها الهاء، و"علقى" مما تدخل عليه الهاء، فتصبح "عَلْقاة".

---

(١) التأنيث في اللغة العربية ، ص٦١.
(٢) كتاب سيبويه، ج / ٤ ، ص٢٣٦، ٢٣٧.
(٣) فقه اللغات السامية، ص٩٦.
(٤) بحث "علامة وأمثالها من نعوت المذكر " ، ص٣٣٤.
(٥) مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٢٥٧.
(٦) الأصول في النحو، ج / ٢ ، ص٤١٠.

ب- الألف الممدودة: وتجيء على ضربين[1]:

الأول: "ما يكون صفة للمؤنث ولمذكره لفظ منه على غير بنائه"؛ أي ما جاء على وزن "فعلاء مؤنث "أفعل"، نحو: حمراء: أحمر، وعوراء: أعور.

الثاني: "ما يجيء اسماً وليس له مذكر اشتقّ له من لفظه"، نحو: صحراء، وخنفساء.

٣- **الياء:** لا نقصد بهذه الياء التي تدل على المخاطب المؤنث، والتي تكون مع الأفعال، كما في اكتبي ، وإنما نقصد بهذه الياء التي تكون في "ذي، وتي، الإشاريتين"[2].

٤- **الألف والتاء:**في مثل: صالحات، وقانتات[3]، وهما علامة جمع المؤنث السالم.

٥- **النون المشددة:** نحو النون في: هُنّ، وكتابهُنّ[4].

ب- الحركة:

تمّ تمييز المؤنث بتغيير حركة الحرف الأخير للمذكر، والتمييز بالحركات ميزة اللغات السامية، يذكر (بروكلمان): "وما يميز فصيلة اللغات السامية، عن غيرها من الفصائل الأخرى، يتمثل قبل كل شيء في الأصوات، وهو رجحان الأصوات الصامتة على الأصوات المتحركة، ويرتبط المعنى الرئيسي في الكلمة، في ذهن الساميين، بالأصوات الصامتة فيها، أما الأصوات المتحركة فهي لا تُعتبر في الكلمة إلا عن تحوير هذا المعنى وتعديله"[5]، فالتأنيث ما هو إلا تحوير للفظ مذكر ليصبح مؤنثاً.

أما الحركة التي كانت علامات التأنيث، فهي:

- الكسرة:

تُعَدُ الكسرة علامة تدلّ على التأنيث ، و دلالتها عليه شائعة في العربية ، وهذه الأمثلة على دلالة الكسرة على التأنيث:

أنتِ ، و كتابكِ ، و كتبتِ.

---

(١) الأصول في النحو، ج / ٢ ، ص٤١٠، ٤١١.
(٢) المغني الجديد في علم الصرف، ص٤٣٤.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) المرجع نفسه.
(٥) فقه اللغات السامية، ص١٤، ١٥.

وبناءً على ما تم ذكره في هذا المقام؛ فإنّ الدلالة على التأنيث قد أخذت عِدّة صور، فلا يوجد نسق معياري ثابت ليُعْدل به عن المذكر إلى المؤنث.

وتُعدّ ظاهرة التأنيث في اللغة العربية "شائكة الدراسة، متشعبة الجوانب، مضطربة الأفكار، متخالفة المعاني"[1]. وتنعدم الصلة العقلية المنطقية في تذكير الأشياء أو تأنيثها، لأن بعض الكلمات تكون مذكّرة في لغة ومؤنثة في لغة أخرى ، فتجد بعض الكلمات تُؤنّث وتُذكّر، نحو "الأضحى: مؤنثة ويجوز التذكير"[2]، ويذكر السيوطي حول هذا الموضوع: "أهل الحجاز هي التمر وهي البرّ وهي الشعير، وهي الذهب، وهي البُسر، وتميم تذكر هذا كله"[3]. فاللهجات تلعب دوراً بارزاً في تذكير الأشياء وتأنيثها.

وفضلاً عن تعدّد علامات التأنيث؛ فإن الدلالة على التأنيث بالعلامات قد أخذت صورتين متعاكستين، هما:

١- شكل مؤنث للكلمة ودلالتها للمذكر، نحو: حمزة، وعرفات.

٢- شكل مذكر للكلمة ودلالتها للمؤنث، نحو: حامِل، وحائِض، ومُرضِع، وهذه الكلمات لا تكون للمذكر، وإنما هي من خصائص المؤنث. ويذكر ابن جني هذه الكلمات عند حديثه عن المؤنث الذي لا يجوز تذكيره، إذ خلت جلها من علامات التأنيث، نحو: العين، والحرب، والبئر، والسّعير[4].

وبهذا؛ يتضح لي قصور الشكل في الدلالة على المذكر والمؤنث، فمعيار الشكل لا يُعدّ كافياً للدلالة على تحديد الجنس، فالعلامات التقليدية التي تضاف للمذكر ليدل على المؤنث تبقى قاصرة في الدلالة على التأنيث، أو الاحتفاظ بالدلالة على المؤنث.

وما الجدول التالي إلا خير تمثيل لهذا في علامات التأنيث[5]:

---

(٥) التأنيث في اللغة العربية، ص٥.
(٦) المذكر والمؤنث، ابن جني، ص٤٥-٤٩.
(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج / ٢ ، السيوطي، ص٢٧٧.
(٢) المذكر المؤنث، ص٤٥-٤٩.
(٣) التأنيث في اللغة العربية، ص٤٦.

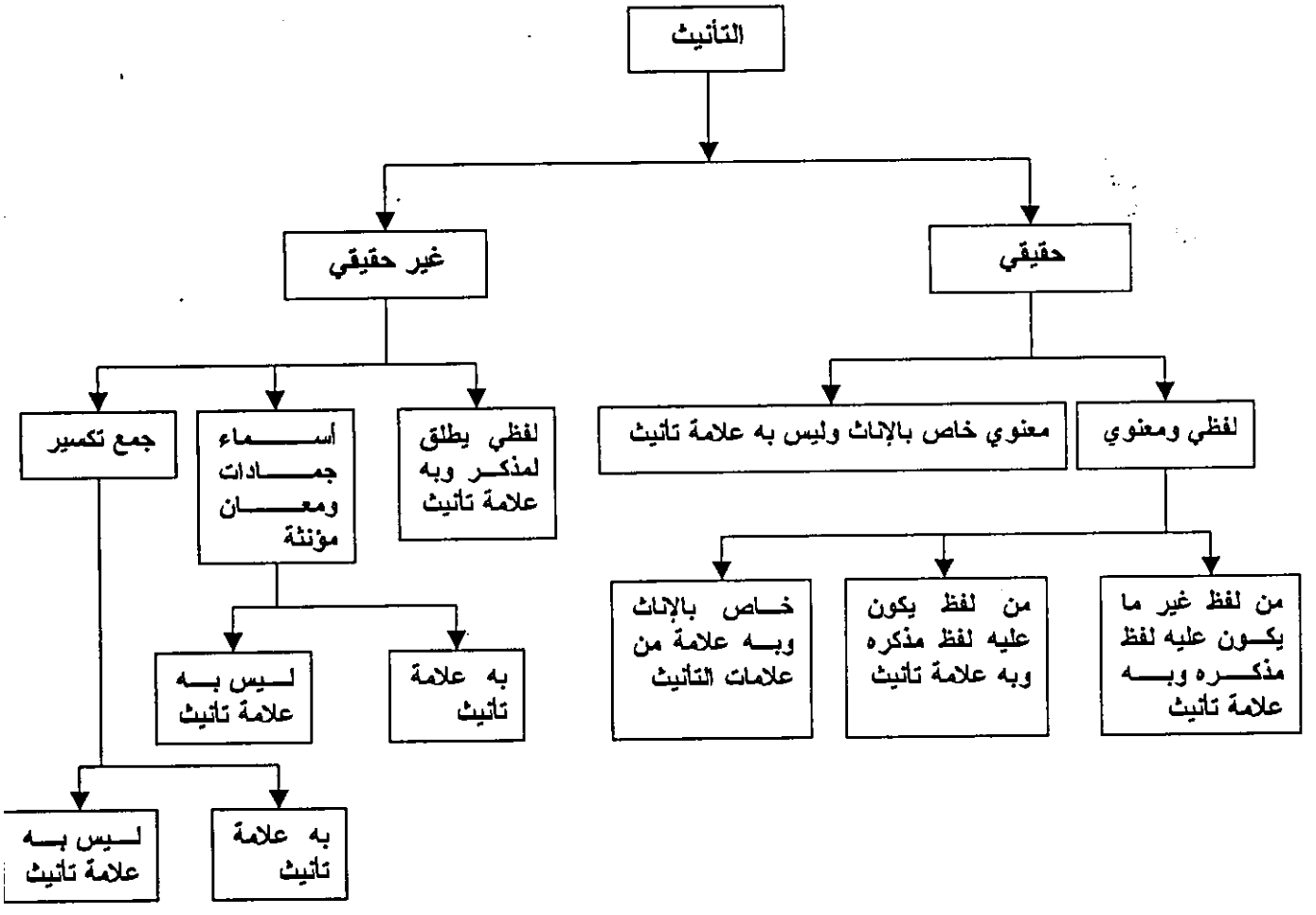

فعلامة التأنيث في الأسماء غير كافية لتمييز المؤنث تمييزاً تاماً، فعلامة التأنيث التاء التي تبدل هاء في الوقف، عندما تُضاف للاسم المذكر، فإنّها تدلّ على الآتي[1]:

١- الدخول على نعت يجري على فعله، نحو: قائمة.

٢- التفريق بين الاسم المذكر والمؤنث الحقيقي ما له ذكر، نحو: امرؤ وامرأة.

٣- تمييز الواحد من الجنس، نحو: تمر وتمرة، وهذا ممّا ليس له مذكر من لفظه.

---

[1] الأصول في النحو، ج / ٢ ، ص٤٠٧-٤٠٩.

٤- الدخول على مفرد ليس له مذكر، ولا هو اسم جنس، نحو: بلدة، ومدينة.

٥- المبالغة لنعوت المذكر، نحو: علّامة، ونسّابة.

٦- النسب، نحو: الأشاعِثة، والمناذِرة.

٧- عوض من ياء محذوفة، نحو: زَنادِقة، والياء المحذوفة هي ياء النسب.

٨- تعريب الأسماء الأعجمية، نحو: البرايرَة.

و يُذكر أن التاء تزاد للتعويض عن فاء الكلمة أو عينها أو لامها، نحو: عِدة، وإقامة، وسِنَة[١].

ومما يبعث الاضطراب بين الشكل والدلالة لألفاظ الجنس ، دلالة الاسم الذي فيه علامة تأنيث على المذكر والمؤنث معاً، نحو: شاة[٢]، فكيف نميّز المذكر من المؤنث، مع أن المؤنث في مثل هذا المثال هو حقيقي؟ ومتى تكون دلالة اللفظ على المذكر؟ ومتى تدلّ على المؤنث؟

- معيار السياق و الدلالة على التأنيث:

لا أستطيع التّعويل كثيراً على علامات التأنيث التقليدية حروفاً كانت أو حركات في تمييز المؤنث من المذكر، ولابد من البحث عن معيار أكثر قبولاً للدلالة على التأنيث.

وبما أن ظاهرة التأنيث لا تجري وفق قياس مطّرد، فإن " السّماع هو الحكم الرئيس في ذلك"[٣]، وهذا ما يفسر اختلاف اللهجات في تذكير وتأنيث بعض الأسماء.

وفي البحث عن تذكير الألفاظ و تأنيثها ، يبرز دور السياق بقسميه: السياق اللغوي، وسياق المقام في تحديد جنس الألفاظ ، والقرآن الكريم أنصعُ مثالٍ على هذا، فبمجيء الإسلام كان لظاهرة التأنيث والتذكير "أن توحدت بنصوص كتاب الله الكريم"[٤].

---

(١) المدخل إلى علم اللغة، ص٢٦١.

(٢) بحث "في الأسماء المؤنثة السماعية، لأبي بكر الرازي"، تحقيق محمد وجيه تكريتي، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ص٢٤٣.

(٣) كتاب المذكر والمؤنث، الأنباري، ص٩٣.

(٤) مباحث لغوية، ص١٤٣.

فالعقد الاجتماعي بين مجموعة من الناس على تأنيث شيء يكسب هذا الشيء دلالة التأنيث ولا بأس من الاستفادة من السياق لتحديد جنس الكلمة، وتساهم ضمائر الإشارة، والضمائر المتصلة والمنفصلة، والأسماء الموصولة مساهمة فعّالة في تمييز المؤنث و المذكر.

وبعد؛ فالعدول عن التذكير بزيادة لواحق من علامات التأنيث لا يعني بالضرورة الدلالة على المؤنث، ولكن؛ تبقي ظاهرة العدول إلى المؤنث بزيادة لواحق للمذكر تُضْفي على المذكر صفة المؤنث بعد العدول، وإن لم يكن التأنيث حقيقياً فإنه تأنيث لفظي؛ لأنّ اللغة العربية تعول كثيراً على الشكل الصرفي الكلمات، ومن هنا جاء التفريق بين المؤنث اللفظي والمؤنث غير اللفظي، والمؤنث الحقيقي والمؤنث المجازي.

٣ـ العدول عن الإفراد

ذكــرنا عند الحديث عن "العدول عن التجريد" أنه يُعْدل عن الفعل المجرد ، و يُعدل عن الاســم المجرد ، وعند دراسة "العدول عن الإفراد " سنجد أنّ هذا العدول يختص بالأسماء دون الأفعال ، فالأفعال لا تُثنى ولا تُجمع، ولكنها تُسند إلى ضمائر التثنية والجمع.

و"العدول عن الإفراد" يدل على عدول في العدد، فاللغات تُميِّز بأساليب مختلفة بين المفرد والجمــع، فقد تختلف صيغة المفرد عن صيغة غير المفرد ، و قد يُشتقّ من المفرد صيغة جديدة بإضافة علامة عليه ليدل على غير المفرد[١]، وتختلف اللغات في تقسيمها للكمّ، وقد جعلت اللغات الســامية ثلاث صيغ للتعبير عن الكم: صيغة للمفرد، و صيغة للمثنى، و صيغة للجمع، و فرّقت العربية بين جموع القلة وجموع الكثرة[٢].

وكــان أصــل المثنى والجمع هو المفرد؛ لأنّ "الواحد أشدّ تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل"[٣]؛ لذا؛ فمن المفرد يُصاغ المثنى و الجمع.

و مما ذكرنا آنفاً، نلحظ أنّه يُعدل عن المفرد إلى:

١- المثنى.

٢- الجمع.

و سندرس كِلا العدولين على انفراد؛ لأن للعدول عن المفرد إلى الجمع صوراً مُختلفة، و لابدّ من بيان هذه الصور و دراستها.

---

(١)- صيغ الجموع في اللغة العربية، د. باكزة رفيق حلمي، ص١.
(٢)-من أسرار اللغة، د. إبراهيم أنيس، ص١٥٣.
(٣)- الكتاب، ج / ١، ص٢٢.

١- العدول عن المفرد إلى المثنى:

ذكرنا أنّ أصل العدد في العربية هو الإفراد للأسماء ، "و لمّا برزت الحاجة للتعدّد، كان أقرب أنواع الجمع للإنسان هو المثنى، لظهور هذا النوع من الجمع بشكل جلي في أعضاء جسم الإنسان المزدوجة، كالعينين والأذنين"[١]، ثم أصبح فيما بعد ليدلّ على التثنية مطلقاً[٢].

و اعتُبِـرَ المثنى صورة من صور الجمع، فما زاد عن الواحد فهو جمع، و هذا ما نجده عـند اللغويـين، و ذكر سيبويه في كتابه حول هذا، فقال: "سألت الخليل – رحمه الله – عن: ما أحسـن وجوههما ؟ فقال: لأنّ الاثنين جميع، و هذا بمنزلة قول الاثنين: نحن فعلنا ذاك، و لكنهم أرادوا أن يَفـرّقوا بين ما يكون منفرداً وبين ما يكون شيئاً من شيء، وقد جعلوا المفردين أيضاً جميعاً " [٣] .

والتثنـية كالجمع في تضمّنها معنى العطف ، إلا أنّ التثنية اقتصرت على اثنين، والجمع يضمّها و يتجاوزها عدداً و كثرة[٤] .

ومـع الذي ذُكِرَ حول اعتبار المثنى جمعاً؛ إلا أنّ العرب قد ميّزوا المثنى من الجمع، و جعلوا لكلٍّ منهما حدّاً، وعلامات إعراب، ويمكن أن نقول أن المثنى هو الصورة الأولى للجمع، و لكنّه اختَلَفَ عنه شكلاً ودلالة.

ولنتعرف حد المثنى لنتعرّف كيفية العدول عن المفرد إلى المثنى، فالمثنى "هو ما وُضِـعَ لاثنين و أغنى عن المتعاطفين، كالزيدان و الهندان. فإنّه يُرفع بالألف، و يُجرّ و يُنصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها"[٥].

---

(١) – فقه اللغات العاربة المقارن، د. خالد إسماعيل، ص٢٦٤.
(٢) – فقه اللغات السامية، ص٩٩.
(٣) – كتاب سيبويه ، ج / ٢، ص٤٨.
(٤) – صيغ الجموع في اللغة العربية، ص٣٧.
(٥) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، ص٢٤.

و "التثنـــية ضـــمّ اسم نكرة إلى مثله بشرط اتّفاق اللفظين والمعنيين، أو المعنى الموجب للتســـمية، فـــإذا اختلف الاسمان في اللفظ لم يُثنيا إلا أن يُغلّب أحدهما على الآخر فيتّفقا، و ذلك موقوف على السماع ، نحو: العُمَرين في: أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما –، و القمرين في: الشمس و القمر"[1].

و بهذا؛ نستطيع القول إنّ الهدف من التثنية هو الاقتصاد اللغوي، مما يُقلّل الكلام والجهد العضـــلي[2]، و تجنّبا للتكرار؛ لأن التكرار غير البلاغي تَنفُر منه العربية، لذا؛ فقد حققت التثنية أهدافها.

- كيفية العدول عن المفرد إلى المثنى:

يُعدل عن المفرد إلى المثنى بإلحاق زيادتين على المفرد ، هما[3]:

١- الأولـــى: حرف المدّ أو اللين ، و هو في الرفع ألف، و في النصب والجر ياء ، و يُفتَح الحرف الذي قبله ، و هو عوض عن الحركة .

٢- الثانية: النّون، وحركتها الكسر، وهي عوض عن التنوين.

و يرى الأنباري أنّ إعراب المثنى – و كذلك الجمع – بالحروف و ليس بالحركات؛ لأن المثنـــى فرع على المفرد؛ أي عدول عنه، و الإعراب بالحروف فرع على الإعراب بالحركات ، فـــبذا اســـتحقّ الفرعُ الفرعَ ، كما استحقّ الأصلُ الأصلَ ، فكانت الحروف للمثنى – و كذلك ـــ الجمع – [4]

---

(١) – المقرب، ج / ٢ ، ص٤٠.
(٢) – المغني الجديد في علم الصرف، ص٣٦٣.
(٣) – الكتاب، ج / ١، ص١٧، ١٨.
(٤) – كتاب أسرار العربية، الأنباري، ص٦٥.

و يتســاوى المــؤنث والمذكــر في التثنية[1]، فعندما نُثنّي اسم المؤنث (دعد) فإننا نقول: "دعدان و دعدين"، وإذا أردنا تثنية اسم مؤنث بعلامة تأنيث ، فإننا ننظر إلى علامة التأنيث ، فإن كانــت التاء – و التي سُمّيت بهاء التأنيث – فإنها تبقى عند تثنية الاسم، فعندما نُثنّي "طالبة" فإننا نقــول : "طالبتان و طالبتين". و أما إن كان في الاسم علامة أخرى من علامات التأنيث كالألف المقصورة (ى)، أو القائمة (ا)، أو الألف التي يليها همزة (اء)؛ فإن هذه العلامات تخضع لقواعد الإعلال بالعربية؛ فــ"إذا ثنّيتَ الاسم الممدود أبدلت همزته واواً في غير المُنصرف و أبقيتها في المُنصرف فتقول في حمراء وحسناء (حسناوان و حمراوان)"[2].

و يُنظرُ إلى الألف عند تثنية الأسماء المختومة بها؛ وهي علامة للتأنيث؛ فإذا كان الاسم ثلاثياً فإنك تُرجعها إلى أصلها، نحو: "قفا: قفوان": و إذا كانت الألف في اسم رباعي و أكثر، فإنك تُحــوّلها إلى ياء ، نحو: "حُبلى: حُبليان". و كذلك، فإن الاسم الذي فيه ألف أصلية و لم تدلّ على المؤنث؛ فإنه ينطبق عليه ما ينطبق على المؤنث ، نحو: "فتى: فتيان[3].

إن زيــادة الألف أو الياء على المفرد ليصير مثنى أثارت جدلاً بين النحاة، فانقسموا إلى ثلاث فِرق[4]:

١- الفــريق الأول: يرى أن الألف والياء بمنزلة الفتحة والكسرة؛ أي أنها علامات إعراب، وهذا رأي الكوفيين.

٢- الفريق الثاني: يرى أن الألف والياء حروف إعراب، وهذا رأي البصريين.

٣- الفريق الثالث: يرى أن الألف والياء ليست بعلامات إعراب، ولا حروف إعراب، وإنما هي تدلّ على الإعراب، وهذا رأي الأخفش، والمبرد، والمازني.

فقد تحمل زيادة الألف أو الياء للمفرد ليصير مثنى دلالتين، هما:

---

(١) كتاب اللمع في العربية، ص١٩.
(٢) دقائق العربية، ص١١٧.
(٣) كتاب سيبويه ، ج / ٣ ، ص ٣٨٥،٣٨٦،٣٨٧ ، ٣٨٩
(٤) الأنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة الثالثة ، ص ٢٥

أ- الدلالة على التثنية.

ب-علامة إعراب للمثنى.

ويُقال إنّ الألف التي هي علامة رفع المثنى تناظر الألف في "يضربان" فهي ضميره المرفوع[1]، فالألف في المثنى تدلّ على التثنية، وعلى رفع المثنى[2]. فكما يحمل الضمير الألف (ا) في "يضربان" دلالة التثنية، ويُعرب في محل رفع فاعل، فلا ضير في ازدواجية دلالة الألف في الأسماء، ولا نجد مُناظرةً في ياء النصب والجر كما في الألف .

وكذلك؛ فإن الياء كالألف هي علامة تثنية، وتدل على نصب أو جر المثنى[3]. ويفرق بين النصب والجر بالعوامل[4]، وبما أن علامة النصب والجر للمثنى واحدة، وهي الياء، فإننا نُميّز المثنى المنصوب من المثنى المجرور بمعرفة العامل الذي عمل في المثنى، فإنْ كان من عوامل النصب كان المثنى منصوباً، وإنْ كان من عوامل الجرّ كان المثنى مجروراً.

ولكن؛ هل كلّ اسم مختوم بألف ونون أو ياء ونون هو مثنى؟ وهل يمكن صياغة مثنى من أي اسمين متشابهين ؟

إن الإجابة عن هذين السؤالين تعطينا الشروط الواجب توافرها في الاسم ليصير مثنى، وهذه الشروط ، هي:

١- أن يكون الاسم نكرة: فالاسم عندما يُثنّى يُنكّر، ويزول عنه التعريف بالعلمية؛ لأن غيره شاركه في اسمه، وصار بلفظ جديد، ومما يؤكّد تنكير المثنى وصفه بالنكرة، فتقول: "جاءني زيدان كريمان"، ولا تكون التثنية لمعرفة، وما "هما، وأنتما، واللذان، واللتان،

---

[1] دقائق العربية ، الأمير أمين آل ناصر الدين ، ص ١٦٨

[2] كتاب اللمع في العربية ، ابن جني ، ص ١٩

وهاتان، وهذان" إلا صيغ صيغت للتثنية، ولكنها ليست بتثنية صناعية[1].

٢- "اتحاد المفردات في اللفظ، وما ورد بخلاف ذلك كالقمرين في الشمس والقمر، والعمرين في أبي بكر وعمر، والأبوين في الأب والأم، فيُحفظ ولا يُقاس عليه"[2]؛ أي لابد من تشابه الاسمين في اللفظ لكي يصاغ المثنى، وجواز العطف لهما. وأنْ يتفق الاسمان في المعنى، فلا تُثني قولك: رأيتُ المُشتري والمُشتري؛ لاختلاف المعنيين[3].

٣- قابلية الاسم للتثنية: فلا يكون مثنى أو مجموعاً سالماً، ولا يُثنّى ما ليس له نظير، ولا تُثنى أسماء العدد إلا مائة وألف [4]. وجاء في العربية أمثلة على ألفاظ مُثناة ؛ ولكنّ دلالتها لا تدلّ على التثنية، فقد يراد بها التكثير، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعْ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[5]؛ فـ(كرتين) جاءت لتدل على "كرات"، فسياق الآية يبين هذا، قال تعالى: ﴿يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ﴾[5]؛ فـ"حسير"؛ أي: مزدجر وهو كليل، فالازدجار والكلال لا يكون بكرّتين، بل يتطلّب عدّة كرّات، ونجد دلالة صيغة المثنى على الجمع في قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [6]؛ أي: إخوانكم. وتدل – أيضاً – صيغة المثنى على المفرد، نحو: أسماء المواضع: البحرين، وكنانين[7].

وفي الواقع ليس كل اسم ينتهي بألف ونون أو ياء ونون يدلّ على المثنى، ولتمييز الأسماء التي تنتهي بنهاية تثنية ما إنْ كانت تدل على المثنى أو لا، فإننا نتفحص:

---

(١) شرح المفصل ، م / ١ ، ص ١٤٠

(٢) الكوكب الدري ، الإسنوي ، ص ٢٨١

(٣) المقرّب ، ج / ٢ ، ص ٤٢

(٤) الفوائد الضيائية ، الجامي ، م / ١ ، ص ٦

(٥) سورة الملك ، آية : ٤

(٦) سورة الحجرات ، آية : ١٠

(٧) الفوائد الضيائية ، م /١ ، ص ٦٧، ٦٨

١- صلاحية الاسم للتجريد، وإنْ لم يصلح للتجريد، نحو: اثنان، واثنتان، فهو ليس مثنى في الاصـــطلاح، وكـــذلك: "القمرين" في الشمس والقمر، فإنه غير صالح للتجريد، لذا؛ فإن تسميته بالمثنى بمقتضى اللغة لا الاصطلاح[١]. و سمّاه النحاة الملحق بالمثنى في إعرابه .

٢- صلاحية العطف: فالمثنى عندما يتم تجريده، فلا بد للاسمين اللذين كوّنا المثنى أن يكونا صـــالحين للعطف[٢]، فعندما نقول: "جاء رجلان"، فهذه الجملة توازي جملة: "جاء رجل ورجل" في دلالتها.

وفي المقابل، نجد في العربية ألفاظاً تدل على المثنى، وليس بها علامات التثنية ، نحو: كلا، وكلتا، و اثنان ، و زوج ، فإن هذه الكلمات تدلّ على المثنى وليس بها زيادة التثنية [٣].

وبعد؛ فإن العدول عن المفرد إلى المثنى لا يتم إلا بتوافر شرطين، هما:

١- زيادة الألف والنون،أو الياء ـ والنون في آخر الاسم المفرد.

٢- الدلالة على التثنية.

فليس كل اسم ينتهي بألف أو ياء ونون هو مثنى، وليس كل ما يدلّ على مثنى هو مثنى ما لم ينتهي بنهايات المثنى.

ولـــذا؛ يكمـــن الهدف من العدول إلى المثنى بإضافة علامات التثنية إلى المفرد في بيان علامات إعراب المثنى، والتي هي عدول عن الحركات الأصلية.

وبمـــا أنـــه يـــوجد في العربية أسماء تدلّ على المثنى ولا تحمل علامات التثنية فإن هذه الأسماء لا تشكل ظاهرة في العربية؛ لأن هذه الأسماء لم توجد إلا مُثناة، أو إنها مُفتقرة إلى التثنية الدلالية.

---

(١) الفوائد الضيائية ، م/١ ، ص ٦٩

(٢) المرجع نفسه .

(٣) شذا العرف في فن الصرف ، ص ٩٣

- زيادة النون في المثنى :

ذكـــرنا أنّ المثنى فيه زيادتان، هما: الألف أو الياء ، والنون، "ودخلت النون عوضاً ممّا في الاسم الواحد من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ، و كُسِرَت لسكونها و سكون الألف قبلها". (١)

و تبقـــى الـــنّون في المثنى في الوصل و الوقف و مع الاسم المحلّى بالألف و اللام ، و تـــزول هـــذه النون مع الإضافة (٢) ،فعندما يُضاف المثنى فإنّ نونه تحذف للإضافة ، نحو : قام غلاما زيد(٣).

و بما أنّ النون دخلت على المثنى عوضا عن التنوين ، فلماذا إذن يُعوّض عن الحركة و التنوين ؟

أجاب ابن الورّاق (ت ٣٨١هـــ) هذا السؤال الذي طرحه قائلا : " لأنّ من شروط التثنـــية ، و هذا الجمع [جمع المذكر السالم] أن يكون له علامة مزيدة على لفظ الواحد ، فكان يجـــب أن تلحقـــه الحـــركة و التنوين ، فلما وجب أن يدخل التنوين و الحركة التثنية و الجمع ، وعوض ما يمتنع دخولهما ، وجب أن يعوّض منهما ، لئلا يخلّ بما يوجبه ترتيب اللفظ (٤).

أمّـــا سبب عدم الإبقاء على الحركة و التنوين في المثنى ـــ و مثله جمع المذكر السالم ـــ فهو ثقل الحركة على الألف و الياء ، و إسقاط التنوين لأنه ساكن (٥) .

و بـــناءً علـــى أنّ الـــنون هي عوض عن التنوين ، و كما هو معروف في العربية، فإنّ التـــنوين و الإضافة لا يجتمعان ، و عطفا على هذا ، فإنّ النون ـــ التي هي عوض عن التنوين ـــ و الإضافة لا يجتمعان ـــ كذلك ـــ . فكما نقول : جاء رجالُ العلم ، بحذف التنوين و الإبقاء على الحركة في كلمة (رجال) ، فإننا نحذف النون من (طالبون) في نحو " حضر طالبو العلم "، و هذا يقودنا إلى الاستدلال بأنه لمّا تشابهت النون و التنوين ، و جب إسقاط حكم التنوين على النون في الحذف .

---

(١) كتاب اللمع في العربية ، ص ١٩

(٢) كتاب الفصول في العربية ، ص ٧

(٣)كتاب اللمع في العربية ، ص ١٩

(٤) علل النحو ، ص٢٣٥، ٢٣٦

(٥) المرجع نفسه ، ص ٢٣٦

٢- العدول عن المفرد إلى الجمع :

يُعدل عن المفرد إلى الجمع في اللغة العربية بعدّة أشكال هي :

أ- جمع المذكر السالم .

ب- جمع المؤنث السالم .

ج ــ جمع التكسير.

ولكل جمع من هذه الجموع طرقه في كيفية عدوله عن المفرد ، وسندرس هذا فيما يلي .

ذكرنا عند دراسة العدول عن المفرد إلى المثنى أنّ المثنى صورة من صور الجمع ، " وإنما يفترقان في المقدار والكمية "(١).

وأنّ الغاية من الجموع هي الإيجاز والاختصار (٢)، فبدلاً من تكرار الاسم المشابه يُستعاض عن التكرار بإيجاد صيغ الجموع.

وللتفريق بين المثنى والجمع عُرف الجمع بأنه " صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين والأصل فيه أيضا العطف كالتثنية ،إلا إنهم عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار ،كان ذلك في الجمع أولى"(٣)، فالعدول يغني عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى ، و الحروف ، والحركات(٤).

لذا ؛ فإن المثنى والجمع عدول عن المفرد يغني عن تكراره ، ولكل منهما طرقه الخاصة في العدول ؛ مع وجود تشابه في كيفية العدول ، وهذا التشابه يتمثل في سلامة بناء المفرد عند العدول إلى المثنى و جمعي السلامة .

---

(١) - شرح المفصل ، م/٣ ، ص٢١٣

(٢) - المرجع نفسه .

(٣) - كتاب أسرار العربية ، ص ٦٤

(٤) - جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ، د. عبد المنعم سيّد عبد العال ، ص ٧

أ- جمع المذكر السالم

قبل أن نشرع بدراسة جمع المذكر السالم ، لا بُدّ من بيان دلالة الجمع السالم ، وأقسامه.

إن ما يميز الجمع السالم هو الإعراب بعلامات فرعية ، و هي الحروف في الجمع المذكر ، والحركات في الجمع المؤنث بوجود خلاف يميزه ، وهو إن علامة نصبه هي الكسرة.

ويُسمّي الجمع السالم بـ "جمع التصحيح" وهو ما سلم فيه واحده من التغيير، وإنما تأتي بلفظة البتة من غير تغيير ، ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع ، كما فُعل في التثنية، ويقال له : جمع سالم؛ لسلامة لفظ واحدة من التغيير ، ويقال : جمع على حدّ التثنية لسلامة صدره ، كما كان في المثنى كذلك" [1] .

و قسما الجمع السالم ، هما [2] :-

١- جمع خاصّ، وهو جمع المذكر.

٢- جمع متوسط ، وهو جمع المؤنث.

وقد تكون تسمية الجمع المذكر بالجمع الخاصّ، لأنه يختص بأسماء وصفات محددّة، و لا يصلح جمعاً لأي أسم إلا إذا استكمل شروط الجمع به. وسُمّي الجمع المؤنث بالجمع المتوسط ؛ لأنه يقع بين جمعي المذكر السالم والتكسير ، فهو أكثر صلاحية للجمع به من المذكر ، وأقلّ صلاحية من التكسير ،لأنّ جمع التكسير لا يتطلب شروطاً للجمع به .

ولنبدأ بدراسة " جمع المذكر السالم" ببيان حدّه ، فهو ما " يكون آخره في الرفع بالواو والنون نحو: " الزيدون " و" المسلمون " وفي الجر بالياء المكسور ما قبلها والنون ، نحو : " الزيدين " و" المسلمين" والنصب محمول على الجرّ كما كان كذلك في التثنية" [3] .

ونجد – كذلك – أنّ " العلم المذكر المجموع جمع سلامة، حيث اعتزموا على جمعه احترموا لفظه كما احترموا معناه ، فأبقوا صيغة المفرد فيه ، وزادوا عليه في الرفع واواً مضموماً ما قبلها ، لفظاً أو تقديراً ، و نوناً مفتوحة ؛ و في الجّر والنّصب ياءً مكسوراً ما قبلها لفظاً أو تقديراً ، و نوناً مفتوحة ، و ذلك نحو :

---

(١) - شرح المفصل ، م/ ٣، ص ٢١٣

(٢) - كتاب الفصول في العربية ،ص ٨

(٣) - شرح المفصل ، م/ ٣ ص ٢١٣ ، ٢١٤

جاءني الزّيدونَ ، و: رأيت الزّيدينَ ، و مررتُ بالزيدينَ ؛ و هذا مطّرد فيه و في صفته في الغالب ، و يحُمل عليها [١].

كما حدّوه بقولهم : هو " ما سلم بناء مفرده من التغيير، عند الجمع، و دلّ على أكثر من اثنين، بزيادة واو ونون أوياء ونون في آخره " . [٢]

إلا أنّ سلامة بناء مفرده لا يخلو ــ أحيانا" ــ من تغيرات صوتية تهدف إلى تخفيف نطق الاسم [٣] ، نحو : "الدّاعي" ، و جمعه على "الدّاعون" [٤] ، و هذه التغيرات الصوتية تخضع لقواعد الإعلال في العربية ، وعنها نتج التّغيير .

- **كيفية العدول إلى جمع المذكر السالم :**

ذكرنا ميزات جمع المذكر السالم، و هذه الميزات تكون للجمع بعد العدول ، ولكنّ هذا الجمع لا يصلح لجميع الأسماء ، و إنْ توافرت فيه بعد العدول . و يبقى أن نذكر الشروط الواجب توافرها في الاسم لكي يعدل عن المفرد بطريقة جمع المذكر السالم ، و هي :-

١-شرط عام : وهو يصدق على المثنى وجمع المؤنث السالم ، وهو اتّفاق اللفظ و المعنى فإن اختلّ الشرطان فلا سبيل إلا إلى العطف ، نحو : هلال و هلال و هلال ، بدلالات مختلفة : أي ذكر الحيّة ، و الغبار، و هلال السماء[٥].

٢ ــ شروط خاصة : و هي تخصّ جمع المذكر السالم، و هي:

أ ــــ أن يكون العلم مذكراً عاقلاً [٦]:

يجب أن يكون الاسم المُراد جمعه جمع مذكر سالم علماً ، فلا يجوز جمع " حجر" على " حجرون " ، ولو سمّيت رجلا بهذا الاسم جاز جمعه ، و قُدّمت العلمية على العقل ؛ لأنّ جمع المذكر السالم قد وقع لله ــ سبحانه وتعالى ــ قال تعالى ــ : (**والأرضَ فَرَشْنَاها فَنِعمَ الماهِدونَ**) ، [٧] لذا عُدِل عن العقل إلى العلم ، فالله سبحانه وتعالى يوصف بالعلم ولا يوصف بالعقل .

---

(١)- كتاب الفصول في العربية ، ص ٨
(٢) – تصريف الأسماء و الأفعال ، د. فخر الدين قباوه ، ص١٩٢
(٣)- المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٣٨١
(٤) – المرجع نفسه ، ص ٣٨٣
(٥) _ المقرّب ، ج / ٢ ، ص ٤٩
(٦) _ شرح المفصل ، م / ٣ ، ص١٤ ٢
(٧)- سورة الذاريات ، آية : ٤٨

و خلاف التذكير التأنيث، فالاسم المراد جمعه جمعاً مذكراً سالماً يجب أن يخلو من تاء التأنيث، وأن لا يكون مؤنثا ، نحو : طلحة ، و زينب ،[1] و هذا يدلنا على عدم صحة جمع الاسم جمعاً مذكراً سالماً إذا كان مؤنثا لفظيا أو دلاليا ، فـ " طلحة " مؤنث لفظي ، و" زينب " مؤنث دلاليا . " و إذا سميت مذكرا "سلمى " جُمِعَ جمع مذكر سالماً"[2].

ويُشرط في العلم أن يكون " غير مّركب تركيباً إسناديا ، أو مزجيا ، فلا يُجمع ، نحو : بَرَقَ نحره و معد يكرب" [3] ، ولعلّ هذا الشّرط يعود إلى طبيعة تركيب الاسم ، فهو من الناحية الشكلية اسمان ، و من الناحية الدلالية يدل على واحد ، فكما كانت قواعد النسّب والتصغير لا تجوز للاسمين، ـــ كذلك ـــ عند جمع المذكر السالم ، مع اختلاف هو أنه في النسب والتصغير يصغر أحد الاسمين ، أما في جمع المذكر السالم فلا يجوز جمع أحد الاسمين ، لأن دلالة النسب والتصغير تختلف كثيرا عن دلالة جمع المذكر السالم فتضطرب دلالة الاسم عند جمعه جمعا مذكراً سالما ، فعندما نجمع " معد يكرب " ، جمعا مذكرا سالما ، نقول : " معدو يكرب" أو " معد يكربون " و هذا لا يتلاءم و دلالة جمع المذكر السالم .

ب ـــ أن يكون صفة لعلم مذكر عاقل :

تجمع صفات العلم المذكر العاقل جمعا مذكرا سالما ، لأن صفاته " جارية مجرى الأفعال ، فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع ، كما يُفعل ذلك بالفعل في نحو :" يقومون " و " يضربون " فكما جمعوا أفعالهم بالواو والنون ، كذلك جمعوا صفاتهم ؛ لأن الصفة تجري مجرى الفعل "[4]

و يشترط في هذه الصفة أن لا تقبل التاء ، نحو : قائم و مذنب ، أو تدل على التفضيل ، نحو : أفضل [5]، " ولا من باب فعلان فعلى ، و لا ممّا يستوي فيه المذكر و المؤنث " ،[6] فما كان من باب فعلان فعلى ، نحو :" سكران ، سكرى " فلا نجمع على : " سكرانون" و ممّا يستوي فيه المذكر و المؤنث ، نحو : " صبور ، و جريح "، فإنّنا نقول : رجل صبور ، وامرأة صبور ، فلا يجمع على : " صبورون " [7].

و يُلحظ على شروط الصفة التي تُجمع جمع مذكر سالماً أن تكون خالية من شبهات التأنيث ؛ لذا تّم استبعاد كلّ ما يعتريها من خلطٍ بالتأنيث ، فيجب أن تكون الصفة لمذكر خالص .

و بهذا ؛ فإنّه " لا يُجمع جمع مذكر سالما إلا أعلام الذكور وأوصافهم[8] " .

* * *

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٤
(٢) – تصريف الأسماء و الأفعال ، ص ١٩٢
(٣) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٥
(٤) – شرح المفصل ، م/ ٣ ،ص ٢١٥
(٥) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٥
(٦) – شرح ابن عقيل ، ج / ١ ، ص ٦٢
(٧) – المرجع نفسه ، ص ٦٢ ، ٦٣
(٨) – الفيصل في ألوان الجموع ، ص ١١

و بعد أن فرغنا من بيان الشروط الواجب توافرها في الاسم لكي يعدل على طريقة جمع المذكر السالم نشرع في بيان كيفية العدول ؛ علما أن طريقة العدول هي نفسها حدّ جمع المذكر السالم ، فقد ذكرنا عندها أن جمع المذكر السالم هو الاسم الذي يُزاد على مفرده واو و نون ، أو ياء و نون ليدلّ على الجمع .

و ما انطبق على ألف و ياء المثنى ينطبق على واو و ياء جمع المذكر السالم ، فهذه الحروف هي حروف إعراب ـــ بالرغم من الاختلافات بين النحاة فيها كما ذكرنا في المثنى ـــ ،" لأنّ معنى الكلمة إنّما يكمل بها ، و صارت آخر حرف في الاسم "[1].

و قيل بأنهّم " جعلوا الواو علامة الرفع في جمع المذكر السالم نحو : (جاء المؤمنون) لأنّها ضمير المرفوع في نحو (يضربون) " [2] ، و هذا يصدق على جمع المذكر السالم المرفوع ، و لا سبيل لهذا التفسير في النصب و الجّر ، و هي " علامة الرفع والجمع والقلّة ، فأنه لا يُجمع على هذا الجمع إلاّ ما كان من الثلاثة إلى العشرة ، فهو من أبنية القلّة ، فإن أطلق بإزاء الكثير ، فتَجوّز " [3] .

ولا خلاف في دلالة الواو على رفع جمع المذكر السالم ، ولكنّ الخلاف في دلالتها على القلّة ، و حصر القلة بين الثلاثة والعشرة ، و لعلّ الدافع لهذا الحكم " لأنّ هذا الضرب من الجمع على منهاج التثنية ، فكان مثله في القلّة "[4] ، و لا أهمية لمثل هذا التشابه ، لأنّ معيار العدد مُتغير ، و لا يصدق على الأسماء المجموعة جمعاً مذكراً سالماً ، و إنّما تكمن الأهمية في توافر الشروط في الاسم لكي يُجمع جمع مذكر سالما . فعندما نريد أن نجمع " معلم " فلا سبيل لجمعه إلا بـــ "معلمون أو معلمين" بغض النظر عن عدد المعلمين المقصودين في الجمع .

ويُلحق بجمع المذكر السالم مجموعة من الأسماء تعرب كإعرابه ، ولكنّها غير مستكملة الشروط الواجب توافرها في هذا الجمع [5] ، والمُلحقات أربعة ، هن [6] :

١ـــ "أسماء جموع : وهي أولو وعالمون وعشرون و بابه " .

٢ ـــ "جموع تكسير : وهي بنون و حرون و أرضون و سنو ن وبابه ، فإن هذا الجمع مطّرد في كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر ، نحو :عِضة وعضين وعِزة وعزين و ثِبة وثبين" قال الله تعالى : (**كمْ لبِثْتُمْ في الأرْض عَدَدَ سِنِينَ**) [7] .

---

(١) – علل النحو ، ص ٢٣٤
(٢) – دقائق العربية ، ص ١٦٨
(٣) – شرح المفصل ، م/٣ ، ص ٢١٤
(٤) – المرجع نفسه .
(٥) – شرح ابن عقيل ،ج / ١ ، ص ٦٤
(٦)– أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٥ ، ٢٦
(٧) ـــ سورة المؤمنون ، آية ١١٢

٣ ـــ "جموع تصحيح لم تستوف الشروط ، كأهلون و وابلون ، لأنّ أهلا و وابلا ليسا علمين و لاصفتين ، و لأنّ وابلا لغير عاقل ".

٤ ـــ "ما سُمي به من هذا الجمع و ما ألحق به ، كعليون و زيدون مسمّى به . و يجوز في هذا النوع أن يجري مجرى غسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منوّنة ، ودون هذا أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منوّنة".

وعند إمعان النّظر في هذه الملحقات، فإنّنا نلحظ أنّها سماعية ، و تُحفظ و لا يُقاس عليها ، وهي لا تعّد جمعاً مذكراً سالماً، و إنّما دلت على الجمع ، و أعربت كإعراب الجمع المذكر السالم إلا إنّها خالفت شروط صياغة جمع المذكر السالم ، إلا أنه يجوز القياس في ألفاظ العقود من عشرين إلى تسعين ، و في الاسم الثلاثي المحذوف اللام المُعوّض عنها بهاء التأنيث ، " و لا يجوز ذلك في نحو تمرة لعدم الحذف ، و لا في عِدة و زنة لأن المحذوف الفاء ، و لا في يد و دم و شذّ أبون وأخون ، و لا في اسم و أخت و بنت لأن العوض غير التاء و شذ بنون ، و لا في نحو شاة وشفة لأنهما كُسّراً على شياه و شفاه " [1] ، و مع هذا الاطّراد إلا أنّ مخالفة شروط جمع المذكر السالم هي التي جعلت هذه الأسماء مُلحقات .

لذا؛ فإنّ الأهمية في جمع المذكر السالم هي استيفاء كامل الشروط ، و لا أهمية للشكل و الدلالة في نعت الجمع بـــ "جمع مذكر السالم"، فالاسم الذي صيغته صيغة جمع المذكر السالم ، و يدّل على الجمع و لا تتوافر فيه شروط جمع المذكر السالم يصل إلى درجة الإلحاق به ، فينال حظّه من الإعراب بعلاماته .

* * *

أمّا الزيادة التي تلي علامة الجمع و الإعراب في جمع المذكر السالم ، و هي النّون ، فهي تسقط عند الإضافة ، فنقول : حَضر مهندسو المشروع . و ما ذكرنا ه في نون المثنى ينطبق على نون جمع المذكر السالم .

---

(١) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٥ ، ٢٦

ب ـــ جمع المؤنث السالم

ظهر اختلاف في تسمية هذا الجمع ، لا بدّ من الإشارة إلية في بداية دراسة هذا الجمع .

أطلق سيبويه في كتابه على هذا الجمع صراحة اسم " الجمع بالتاء " فقال : " فإذا جمعت بالتاء لم تغيّر البناء . و ذلك قولك : هَنَة و هَنات ، و فئة و فئات "(١).

وسمّى ابن هشام هذا الجمع بـــ " الجمع بألف وتاء مزيدتين "(٢).

و نجد تسمية هذا الجمع بـــ" جمع المؤنث السالم " في كتب العربية التي درست هذا الجمع . (٣)

ونُعت هذا الجمع بـــ " جمع السّلامة بالألف والتاء" (٤) .

و أفرد الأنباري في كتابه " أسرار العربية " لهذا الجمع بابا سمّاه : " جمع التأنيث "(٥)

و نجد في " الفوائد الضيائية " أن هذا الجمع سُمِي بـــ" الجمع الصحيح المؤنث "(٦). و نجد فيه اسم " جمع المؤنث السالم "(٧) .

ومن الاختلافات الآنفة نَخْلص إلى أنّ هذا الجمع أطلِق عليه عدّة أسماء، إلّا أنّها لا تخرج عن المصطلحين الآتيين :

١- جمع المؤنث السالم.
٢ ـــ جمع بألف وتاء.

و يرى السيوطي أنّ "ذكر الجمع بألف و تاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، و المذكر كإصطبلات ، و السالم كما ذكر و المغيّر نظم واحده كتمرات ، و غُـرُفات ، و كسَرات ، و لا حاجة إلى التقييد : بمزيدَتين ليخرج نحو : قُضاة و أبيات ، لأن المقصود ما دلّ على جمعيته بالألف والتاء ، والمذكوران ليسا كذلك" (٨).

---

(١)- الكتاب ،ج/ ٣ ، ص٥٩٨
(٢)- انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٨ و شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ج / ١ ، ص ١٤٩
(٣)- انظر : شرح المفصل ، م/ ٣ ، ص ٢١٨ ، و شذا العرف في فن الصرف ، ص ٩٧ و شرح ابن عقيل ، ج/١، ص ٧٣ و كتب الصرف الحديثة.
(٤) - المقرب ،ج / ٢ ، ص ٥٠
(٥) - كتاب أسرار العربية ، ص ٧٣
(٦) - الفوائد الضيائية ، ج / ٢ نور الدين عبد الرحمن الجامي ، ص ١٨٥
(٧) ـــ المرجع نفسه ،ج / ١ ، ص ١٩٩
(٨) ـــ همع الهوامع ، ج / ١ ، جلال الدين السيوطي ، ص ٦٧

و نرى أنّ تسمية هذا الجمع بـــ " جمع المؤنث السالم " يعود إلى التسمية بالكثرة و الغلبة ؛ لأن أكثر الأسماء التي تجمع على الزيادة بألف و تاء هي أسماء مؤنثة . و أنّ تسمية هذا الجمع بـــ " الجمع بألف وتاء" يعود إلى المنهج الوصفي في دراسة الظواهر اللغوية ، فلما وجّد الدّارسون أنّ بعض أسماء الذكور تُجمع بزيادة ألف و تاء ، أزالوا عنه خصوصية التأنيث ، و أعطوه وصفاً يصلح للأسماء المذكرة والمؤنثة .

لذا ؛ فإنّ الاختلاف في تسمية هذا الجمع عائد إلى منهجية الدّارسين ، فكانوا منقسمين إلى قسمين :

١ـــ المعياريين : و هم من قالوا بـــ " جمع المؤنث السالم ".

٢ـــ الوصفيين : و هم من قالوا بـــ " الجمع بألف وتاء".

و لنبدأ ببيان حدّ "جمع المؤنث السالم " ، و قد اخترنا في هذا الدراسة هذا الاسم ؛ لأنه أكثر انتشاراً في العربية من الاسم الآخر له .

جمع المؤنث السالم : هو الجمع " بالألف و التاء ، نحو : " الهندات " و" المسلمات"، و كذلك ما ألحق بالمؤنث ممّا لا يُعقل من نحو : " جبال راسياتٍ " ، و " جمال قائماتٍ " ، فهذا الضرب من الجمع إذا زدت في آخره الألف والتاء ، كالجمع المذكر السالم في سلامة واحده [١].

و هو لكلّ اسم علم مؤنث بلا علامة ، نحو : هند ، و لكلّ اسم علم مذكر أو مؤنث فيه علامة تأنيث إلا فعْلى فعْلان و فعلاء أفعل ، و لكل اسم مصّغر لغير العاقل ، نحو : درهم : دُريهم : دُريهمات [٢].

فجمع المؤنث السالم هو الجمع بألف وتاء مزيدتين لأسماء مؤنّثة معنوياً أو لفظياً .

* كيفية العدول إلى جمع المؤنث السالم:

لكي يُعْدل عن المفرد إلى جمع المؤنث السالم ، لا بد من توافر شروط في الاسم المعدول عنه ، و فضلاً عن الشرط العام ، و الذي يضمّ المثنى و جمع المذكر السالم و هذا الجمع ، وهو اتفاق اللفظ والدلالة و جواز عطف المتماثلات ، فإنّه يوجد شروط خاصة في الاسم لكي يَعْدل إلى جمع المؤنث السالم ، و هذه الشروط ، هي [٣] :

١ـــ أن يكون الاسم فيه تاء التأنيث : نحو: فاطمة ، و طلحة ، و تمرة ، و نسّابة ، فالمثال الأول علم مؤنث ، و الثاني علم مذكر فيه علامة تأنيث، و الثالث اسم جنس ، و الرابع صفة.

٢ـــ أو أن يكون علماً مؤنثاً مطلقاً: و في هذا الشرط لا يُشْتَرَط وجود علامة تأنيث في المؤنث ، نحو: زينب ، و سعْدى و عفراء ، و هذا يصدق على غير العاقل كما كان للعاقل .

٣ ـــ أو أن يكون صفة لمذكر غير عاقل : نحو : جبال راسيات ، و لا يكون لصفة المؤنث : كحائض ، فلو جُمعت على " حائضات لزم الالتباس" [٤].

---

(١) ـــ شرح المفصل ، م/ ٣ ، ص ٢١٨

(٢) ـــ شرح جمل الزجاجي ، ج / ١ ، ص١٤٩

(٣) ـــ همع الهوامع ، ج / ١ ، ص ٦٩

(٤)ـــ الفوائد الضيائية ،ج / ٢ ، ص ١٨٥

٤- أو أن يكو ن مُصغّرا لمذكر غير عاقل ، نحو : دُريهمات .
٥- أو أن يكون اسم جنس لمؤنث بالألف ، نحو : صحراء ، أو صفة نحو : حُبْلى .
٦- " و كلّ اسم لا علامة فيه [..] للتأنيث ، لمذكر كان أو لمؤنث غير علم إذا لم تُكسره العرب نـــحو : حمّاما ت " (١) .

و بعد النظر إلى هذه الشروط يتّضح لنا أنّ جمع المؤنث السالم لا يختص بالمؤنث وحده، و إنّما يتعدّاه إلى المذكر بجواز جمعه المذكر بعلامة تأنيث و صفته ، ومصغّرة جمعاً مؤنثاً سالماً.

إنّ جمع المؤنث السالم في شروط مفرده يُجمع العلامة والدلالة ، فالاسم الذي فيه علامة تأنيث بغض النظر عن دلالته يجمع على المؤنث السالم ، و الاسم المؤنث بلا علامة يجمع ـــ أيضا ـــ على المؤنث السالم.

و قد يكون جمع صفات الذكور ومصغّراتهم جمعا مؤنثا سالما يعود إلى قرب دلالة هذا التأنيث ، فصفات غير العاقل و مصغّره يُشتمّ منها الدلالة على المؤنث . فعند جمع صفة لمذكر غير عاقل ، نحو : جبال راسيات ، نلحظ أن الصفة "راسي " تُجمع على المؤنث السالم "راسيات " و تُجمع على التكسير "رواسي "، و صحة جمع الصفة بالجمعين يقودنا إلى الاستدلال بجواز الجمع بجمع المؤنث السالم ، لا وجوبه.

وأما جمع تصغير المذكر غير العاقل على المؤنث السالم ، فقد يكون من باب المخالفة ، فالمذكر غير العاقل لا يُجمع جمع مذكر سالما ، و جمعه يكون بالتكسير ، و لمّا لم يجز جمعه في الأصل على المذكر السالم ، و يجمع على التكسير ، كان جمع تصغيره على المؤنث السالم .

و بناءً على ما تقدّم ؛ نلحظ عدم ارتباط دلالة " التأنيث " بهذا الجمع ارتباطاً وثيقاً . و هذا ما يُفسّر تسمية هذا الجمع بـــ " الجمع بالألف و التاء المزيدتين". و جاءت تسمية هذا الجمع بهذا الاسم " جمع المؤنث السالم" معيارية اعتمدت على التغليب ؛ أي انتشار هذا الجمع في الأسماء المؤنثة ؛ و كون الأسماء المؤنثة تجمع عليه بلا قيد ، نحو القيود التي وضعت للأسماء المذكرة ، وهي : التصغير واللاعقلانية .

و يَعْدل المفرد إلى جمع المؤنث السالم بزيادة ألف و تاء في آخرة . و لبيان هذه الكيفية ، سنفرد الأسماء التي تجمع على المؤنث السالم كل على حد ه :

١ ـــ الاسم المؤنث بتاء التأنيث :
تحذف تاء التأنيث من المفرد المؤنث عند جمعه استغناء بتاء الجمع في آخر الاسم ، نحو : طلحة : طلحات ، و فاطمة : فاطمات (٢) .
٢ـــ العلم المؤنث المطلق :

---

(١) - المقرب ، ج /٢ ، ص ٥١
(٢) ـــ همع الهوامع ، ج / ١ ، ص٧١

يجمع العلم المؤنث المطلق بزيادة ألف وتاء في آخره ، نحو : زينب : زينبات.

٣ــ صفة المذكر غير العاقل ومصغّره :

تجمع صفة المذكر غير العاقل ومصغّرة بزيادة ألف وتاء في آخرهما ، نحو : راسي : راسيات ، و أُرينب : أُرينبات .

٤ــــ اسم الجنس لمؤنث بالألف القائمة المتبوعة بهمزة ، نحو : صحراء ، أو الألف المقصورة ، نحو : حُبلى ، فإنّه يُجمع بزيادة ألف وتاء في آخره ، أي : صحراء : صحراوات ، وحبلى : حبليات . مع الانتباه إلى إجراء الإعلال اللازم عند الجمع .

و هذا هو الإطار النظري للعدول بالمفرد إلى جمع المؤنث السالم ، و هذا الإطار هو المُطبّق في كلام العرب ، فمثلاً " لم يُسمع عن العرب أنهم قالوا : الطلحون ، و لا الهُبَيْرَوْن ، و لا في شيء من هذا النحو بالواو و النون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعًا من جهة القياس معدوما من جهة النقل ، فوجب أن لا يجوز" [١] ، و هذا يؤكد قوة تطبيقات قواعد جمع المؤنث السالم ، فدلالة "طلحة " على المذكر ، لم تُجوّز جمعه جمع مذكر سالم ، و إنما كانت القوة للبناء الصرفي الذي ينتهي بعلامة التأنيث .

و بعد أن فرغنا من بيان كيفية العدول إلى جمع المؤنث السالم ، نشرع ببيان دلالة زيادة الألف والتاء في هذا الجمع وسبب اختيارهما .

إنّ أولى الحروف بالزيادة هي حروف المدّ و اللّين ، و كانت زيادة الألف بدلاً من الواو أو الياء ؛ لأنّ الألف أخف منهما ، و زيدت التاء بعد الألف تجنّبا لمسائل الإعلال التي قد تجري لأخر الجمع . و هي تدل على التأنيث [٢] .

و تُحذف التاء من المؤنث المنتهي بها تجنبا لاجتماع تاءين في الجمع ، فيكون في الجمع علامتا تأنيث ، و كان الحذف للتاء الأولى ؛ لأنها تدل على التأنيث ، بينما الثانية تدل على الجمع و التأنيث معا ، فكانت زيادتها للمبنى والمعنى [٣].

و بهذا ؛ نجد أن زيادة الألف في جمع المؤنث السالم جاء ليسبق زيادة علامة التأنيث التاء ليدلّ على الجمع ؛ لأن التاء تُزاد على المفرد المذكر ليصير مؤنثا ، نحو:(طالب:طالبة)، بينما في جمع المؤنث السالم وجبت زيادة الألف و التاء ؛ و عليه تكون " الألف والتاء للجمع و التأنيث " [٤].

و يُعرب جمع المؤنث السالم بالحركات ، فيُرفع بالضمة ، و ينصب و يُجرّ بالكسرة، و يعود إعرابه بالحركات بدلا من الحروف لثبوت زيادة آخره ، و عدم تغيرها .

---

(١) ــ الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسألة رقم ٤ ، ص ٣٦
(٢) – كتاب أسرار العربية ، ص ٧٣
(٣) – شرح المفصل ، م/ ٣ ، ص ٢١٨ ، ٢١٩ و كتاب أسرار العربية ، ص ٧٣
(٥) – شرح المفصل ، م/ ٣ ، ص ٢١٨

و سبب نصب جمع المؤنث السالم بالكسر بدلا من الفتح ؛ " لأنه لما وجب حمل النصب على الجر في جمع المذكر الذي هو الأصل ، وجب أيضاً حمل النصب على الجر في جمع المؤنث الذي هو الفرع ، حملاً للفرع على الأصل" (١) .

و يُلحق بجمع المؤنث السالم ـــ أي يعرب إعرابه ـــــ " أولات " فليس لها مفرد من لفظها ؛ لذا ألحِقت بهذا الجمع ، و ـــــ كذلك ـــ يُلحق به أسماء انتهت بألف و تاء و لا تدلّ على جمع ، نحو : " أذرعات " (٢).

و يُلحظ على الملحقات بجمع المؤنث السالم أنّ الإلحاق شكلي ، فقد كان الشكل أو البناء الصرفي الذي جاء على صورة جمع المؤنث السالم سبباً في الإلحاق ؛ وإن دلّت " أولات " على الجمع إلا أنّها خالفت شروط هذا الجمع في عدم وجود مفرد لها من لفظه بإزالة زيادتي الجمع ، و إنما وُجِد هذا الجمع هكذا في شكله و دلالته .

و أمّا الأسماء التي جاءت على بناء جمع المؤنث السالم ، نحو : أذرعات ، و عرفات ، فإنّ دلالة هذه الأسماء تدلّ على مفرد ، فكان البناء الصرفي أقوى من الدلالة ؛ فألحِقت بجمع المؤنث السالم ، و هذه القوّة ناتجة من مبدأ "الثابت والمتحوّل " ، فالبناء الصرفي ثابت ، بينما الدلالة مُتغيرة تبعاً لاتّفاق متكلمي اللغة الناجم عن العقد الاجتماعي في تحديد دلالة المفردات .

---

(١) ـــ كتاب أسرار العربية ، ص ٧٥

(٢) – شرح ابن عقيل ،ج /١ ، ص ٧٥

ج ـــــ جمـــــع الـتكـسـيـر

و هو القسم الثاني لأنواع الجموع في اللغة العربية ، و يُقابل القسم الأول ، و هو السّالم بجنسيه : المذكر و المؤنث .

و سُمّي جمع التكسير بهذا الاسم " لتغيُّرُ بنيته عما كان عليها واحده ، فكأنك فككتَ بناء واحده ، و بنيته للجمع بناءً ثانياً ، فهو مُشبّه بتكسير الأبنية لتغيّر بنيتها عن حال الصحة " (١)

و قيل أنّ سبب التسمية جاء من " التشبيه بتكسير الآنية ؛ لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها ، فلما أزيل نظم الواحد و فكّ نضده في هذا الجمع ، سُمّي جمع التكسير (٢) .

و هو الجمع الذي يتغيّر بناء واحده تغيّراً داخلياً أو تغيراً بزيادة داخله فيه (٣) . " و هو كل جمع تغيّر فيه نظم الواحد و بناؤه (٤) .

و سُمّي هذا الجمع مكسراً ـــــ أيضا" ـــــ ؛ " لأن بناء الواحد فيه قد غُيّر عما كان عليه (٥) .

و من التعريفات الأنفة لجمع التكسير نلحظ اختلافه عن الجمع السالم بالأمرين الآتين:

١- تغيّر بناء المفرد عند الجمع .

٢- اختلاف مواضع الزيادة في المفرد ليصير جمعاً.

و يختلف جمع التكسير عن السالم في شيوعه وكثرته ، و" هو يعمّ من يعقل و ما لا يعقل ، نحو :

" رجال " و" أفراس" و المذكر و المؤنث ، نحو : " هنود " و "زُيود" " (٦). فهذا الجمع لا يختص بعاقل أو غير عاقل ، و لا يختص بمذكر أو مؤنث ، و إنما جاء شاملاً لا يتطلب شروطاً خاصة للجمع به.

و لمّا كانت لجمعي السالم : المذكر و المؤنث شروط خاصة للأسماء لكي تجمع عليهما ، جاء جمع التكسير ليكون لكل ما لم يُجمع جمعاً سالماً ، فالاسم أو الصفة إذا ما جُمعا جمعاً سالما وجب جمعهما جمع تكسير .

---

(١)- شرح المفصل ، م / ٣ ،ص ٢١٩
(٢)- كتاب أسرار العربية ، ص ٧٦
(٣)- الفوائد الضيائية ،ج / ٢ ، ص ١٨٦
(٤) ـــ كتاب اللمع في العربية ، ص ٢٢
(٥) - الأصول في النحو ، ج / ٢ ، ص ٤٢٩
(٦) ـــ شرح المفصل ، م/ ٣ ، ص ٢١٩

* كيفية العدول إلى جمع التكسير:

إن العدول عن المفرد إلى جمع التكسير يتطلب الكثير من الدراسة ، و هذا يعود لاختلافه عن جمعي السالم ، إذ تتطلب دراسة هذا الجمع الكثير من الجهد و الوقت ، و لا نبخل بهما ، و لكنّ طبيعة الدراسة لا تتطلب بيان كلّ ما يتعلق بهذا الجمع ، لذا اعتمدنا على مبدأ " العـــزل والاختـــيـــار" ، عزل ما لا يخدم الدراسة ، و اختيار ما يلزمها ؛ لذا فإننا عزلنا بيان أوزان جموع كلّ اسم أو صفة ، و بيان الأسماء والصفات و شروطهما لتجمع على كل وزن من أوزان جموع التكسير[1].

و اخترنا في دراستنا بيان ما يجري على المفرد من تغييرات ليصير جمعاً ، و التفريق بين أوزان الكثرة و القلة ، و دراسة اسم الجمع و اسم الجنس الجمعي ، وبيان فرعيتهما من جمع التكسير.

و يُعدل عن المفرد إلى جمع التكسير بإحدى الطرائق الآتية :

الطريقة الأولى : تغيّر بنية المفرد من غير زيادة أو نقص في حروفه [2] ، ليدل على الجمع ، و لهذه الطريقة شكلان ، هما [3]:

أ ـــــ التشابه بين المفرد والجمع في الحروف واختلافهما في الحركات ، نحو : أسَد و أسُد ، و وَثن و وُثن .

ب ـــ التشابه بين المفرد والجمع في الحروف والحركات ، نحو: الفلك ، فالاسم مفرد في قوله تعالى : {في الفُـلْـك المَشْحون } [4] ، فلو كان جمعًا لقال : المشحونة ، و الاسم نفسه جمع في قوله تعالى : { حتّى إذا كُنتُمْ في الفُـلْـكِ وَجَرَيْنَ) [5] ، فدلت كلمة " الفلك " على الجمع ؛ لمجيء (وجرين) بعدها .

و يظهر دور السياق اللغوي في تحديد دلالة الاسم (الفلك) على المفرد تارة ، وعلى الجمع تارة أخرى .

الطريقة الثانية : زيادة على بنية المفرد [6] ، فـ " يكون لفظ الجمع أكثر من لفظ الواحد " [7] نحو : رجل : رجال .

---

(١) ـــ للاستزادة حول جموع التكسير ، انظر :
١ ـــ الكتاب ، ج / ٣ ، ص ٥٦٧ ـــــ ٦٥٠
٢ ـــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٤٥٥ ـــ ٤٦٥
٣ ـــ شرح ابن عقيل ، ج / ٢ ، ص ٤١٥ ـــــ ٤٣٧
٤ ـــ المفصل في ألوان الجموع ، ص ٢٩ ـــ ٣١٠
٥ ـــ جموع التصحيح و التكسير في اللغة العربية ، ص ٢٧ ـــــ ٨٤
٦ ـــ جموع التكسير في ديوان المفضليات ، حسين العظامات .
(٢) ـــ شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٢١٩
(٣)- كتاب أسرار العربية ، ص ٧٦
(٤) – سورة يس ، آية : ٤١
(٥) – سورة يونس ، آية : ٢٢
(٦) – شرح المفصل ، م/ ٣ ، ص ٢١٩
(٧) – كتاب أسرار العربية ، ص ٧٦

و تختلف الزيادة في عددها ومواضعها ، فتكون الزيادة على المفرد ليصير جمعاً ، تبعا لمواضع الزيادة الآتية :

أ ـــ في أول المفرد : نحو : كلب : أكلُب [1] ، و جَمَل : أجمال [2] .
ب- في وسط المفرد ، نحو : نسر : نسور [3] ، وريح : رياح [4] .
جـ- في آخر المفرد ، نحو : التَّـــمر : التُّـــمـــران [5]

الطريقة الثالثة : نقص في بنية المفرد ، [6] ، فـ" يكون لفظ الواحد أكثر من لفظ الجمع " [7] ، نحو : كتاب : كُتُب .

* * *

و يعتري جمع التكسير من المظاهر الصرفية : الإعلال و القلب المكاني و الإدغام ، و مثال الإعلال في جمع التكسير " أعداء " جمع "عدو" ، فأصل الجمع " أعداو " فعُـلـــت الكلمة بقلب الواو همزة .[8]

و مثال القلب المكاني نجده في جمع التكسير " آرام " جمع " رئم " فجاء وزن الجمع " أعفال " بعد قلب مكاني الراء والهمزة ، فصار الجمع " أرام " ولـمـا توالت همـزتان صارتا همزة ومـــدّه ، فصار الجـــمـــع " آرام " [9] .

و مثال الإدغام نجده في جمع التكسير " أحِبّة " ، وهي جمع حبيب ، و أصلها : أحْبِبَة : تم نقل حركة الباء الأولى إلى ما قبلها (الحاء) فصارت : أحبْبة ، فاجتمع مثلان : ساكن فمتحرك ، فأدغِما على صورة حرف واحد مشدد فصار الجمع : أحِبّة " [10] .

و نلحظ أنه إذا كان الإعلال يجري على أواخر الجمع المذكر السالم و الجمع المؤنث السالم المعتل الأخر – أحياناً – فانه يجري في جموع التكسير في وسط وآخر الجمع ، و هذا يكون تبعا لقواعد الإعلال في الجمع ، فقد يكون حرف العلة في الوسط ، نحو : روض : رياض . أو في الآخر ، نحو : عدو : أعداء .

---

(١) – كتاب سيبويه ، ج / ٣ ، ص ٤٩٠
(٢) ـــ المرجع نفسه ، ص ٥٧٠
(٣) ـــ المرجع نفسه ، ص ٥٦٧
(٤) ـــ المرجع نفسه ، ص ٥٩٢
(٥) ـــ المرجع نفسه ، ص ٦١٩
(٦) ـــ شرح المفصل ، م/٣ ، ص ٢١٩
(٧) ـــ كتاب أسرار العربية ، ص ٧٦
(٨) ـــ جموع التكسير في ديوان المفضليات ، ص ١١٣
(٩) ـــ المرجع نفسه ، ص ١١٩
(١٠) ـــ المرجع نفسه ، ص ١٢٢

و أمّا القلب المكاني و الإدغام فإنهما ظاهرتان صرفيتان تجريان على الأسماء المفردة كما جرتا على جموع التكسير ، و لهما قواعد توضحهما ، فالاستقراء و المشتقات تدلان على القلب المكاني ، و الظواهر الصوتية تبين الإدغام في الكلمات .

و أمّا هذه الظواهر التي أصابت جموع التكسير ، فإنها تصيب الأفعال ، و قواعد هذه الظواهر تصدق على الأسماء المفردة ، و المجموعة جمع تكسير ، والأفعال .

* * *

القلّة والكثرة في جموع التكسير :

قُسّمت أبنية جموع التكسير من حيث البناء الصرفي إلى قسمين هما : جمع القلّة و جمع الكثرة ، و " كان القياس أن يُجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به عن غيره ، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع ، فلما تعذر ذلك إذ كانت الأعداد غير متناهية الكثرة ؛ اقتصروا على الفصل بين القليل و الكثير ، فجعلوا للقليل أبنية تُغاير أبنية الكثير ، ليتميّز احدهما عن الآخر " [1] .

١- جمع القلة :

و يكون هذا الجمع لما بين الثلاثة إلى العشرة [2] ، و هو بهذا يكون لأدنى العدد المجموع [3] .

و أوزان جموع القلّة ، هي [4] :

أ- أفعُل ، نحو : أكلُب .
ب- أفعَال ، نحو : أجْمال .
جـ - أفعِلة ، نحو : أنْصِبَة .
د- فِعلة ، نحو : صِبية .

و يذكر صاحب " شرح المفصل " دليلين على أن هذه الأبنية للقلة ، هما [5]:
١- أن هذه الأبنية تُصغّر على لفظها ، نحو : أجمال : أُجَيمال ، فلو كانت للكثير لرُدّت إلى مفردها ، و صُغّر المفرد ، ثم تجمع جمعا سالما .

---

(١) - شرح المفصل ، م /٣ ، ص ٢٢٤ .
(٢) - المرجع نفسه ، و الفوائد الضيائية ، ج/٢ ، ص ١٨٧
(٣)- كتاب سيبويه ، ج /٣ ، ص ٤٩٠
(٤) ـــ المرجع نفسه .
(٥)- شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٢٤٤

٢ــــ أنه يُـفـسّـر بها العدد القليل ، نحو : ثلاثة صبية .

و إذا سلم الدليل الأول من الـتـفـنـيـد ، فإن الثاني يعـتـريه الـنـقض ؛ فإننا نستطيع تفسير العدد بـجـموع الـكثرة ، نحو : خمسة رجال . و سنعرض لهذا بعد ذكر جموع الكثرة بصورة مُفصّلة .

٢- جمع الـكـثـرة :

و يكون لما فوق العشرة [١] ، و أوزانه ، هي [٢] :

أ - فُعُـل ، نحو : حمار : حُمُر .
ب- فُعَـل ، نحو : غُرفة : غُرَف .
ج- فِـعَـل ، نحو : كِسرة : كِسَر .
د - فُعـلَـة ، نحو : رام : رُماة .
هـ- فَعَـلـة ، نحو : ساحر : سَحَرَة
و- فَعْـلى ، نحو : قتيل : قتلى .
ز- فِـعَـلـة ، نحو : قرد :قِـرَدَة .
ح - فُعّـل ، نحو : صائم : صُوّم
ط- فُعّال ، نحو : صائم : صُوّام .
ي ـــ فِـعـال ، نحو : كعب : كِعاب .
ك ـ فُعول ، نحو : كبد : كُبود .
ل ـ فِعْـلان ، نحو : غلام : غِـلـمان .
م- فُعلان ، نحو : ظهر : ظُهران .
ن - فُعَلاء ، نحو : كريم : كُرَماء .
س ـ أفعِلاء، نحو : وليّ : أولـيـاء .
ع ـ فواعِـل ، نحو : جوهر : جَواهِر .
ف ـ فعائِـل ، نحو سحابة : سحائـب .
ص ـ فعالي ، نحو : صحراء : صَحاري .
ق ـــ فعالى ، نحو : صحراء : صَحارى .
ر ـ فعاليٌ ، نحو : كُرسي : كَراسيّ .
ش ـ فعالـل ، نحو : جعفر : جَـعافِـر.

٦٤٣٠٢٢

---

(١)- شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٢٤٤
(٢) ـ شرح ابن عقيل ، ج / ٢ ، ص ٤٢٠ ـــ ٤٣٤

و يُعدُّ اسم الجمع ، و"هو ما ليس له واحد من لفظه نحو : قوم لأنّ واحدهُ ، رجل "[1] . من جموع التكسير؛ لأننا عندما ذكرنا تعريف جمع التكسير قلنا يتغير بناء المفرد ، و هذا ما وجدناه في اسم الجمع ، و لا ضير في عدم وجود واحد من لفظ اسم الجمع ، فضلا عن عدم بيان مظاهر التغيير في المفرد ليصير جمع تكسير.

و نرى أن اسم الجنس ، و" هو الذي بينه وبين واحده حذف التاء ، نحو : شجرة وشجر وثمرة وثمر" [2] يُعدل عن مفرده إلى جمعه بطريقة من طرائف العدول إلى جمع التكسير ، و هي الطريقة الثالثة ، و التي يكون فيها الجمع بحذف من المفرد .

و يمتاز جمع التكسير بأن أوزانه تكون قياسية ، و تكون ــ أيضًا ــ سماعية أو غير مطردة [3] ، و الأوزان التي ذكرناها هي الأوزان القياسية .

و نُعتت الجموع غير القياسية (السّماعية) بـ " شواذ الجمع " ، نحو : ليلة وليال ، وكأنهما جمع ليْلاةٍ ، و نحو : باطل و أباطيل ، و هي جمع لـ (ابطيل) [4] .

* * *

جمع الاسم عدّة جموع :

من الأسماء ما له جمعان ، نحو : فخّ ، يُجمع على "فِخاخ " و " فُخوخ " [5] ، و تسمّى ظاهرة تعدّد جموع الاسم الواحد بـ "تداخل الجموع " [6] .

و بلغ تداخل الجموع للاسم الواحد ثلاثة عشر جمعاً ، نحو : العبد ، فإنّه يُجْمع قياسياً على أعْبُد ، و عِباد ، و عُبْدان ، و جُمع سماعيًا على عُبُد ، و عِبدان و عَبيد ، و يندر جمعه على معايد ، و سُمعت له ستّة جموع خالفت في بنائها أوزان الجموع المعروفة ، و هذه الجموع ، هي : مَعْبُوداء ، و مَعْبدة ، و عِبْدّان ، و عِبْدّاء ، و عِبدّي ، و عَبُد [7] .

و أما سبب تعدّد جموع الاسم الواحد فيعود إلى الأسباب الآتية: [8]

---

(١) – شرح جمل الزجاجي ج / ١ ، ١٤٧
(٢) – المرجع نفسه .
(٣) – جموع التصحيح و التكسير ،ص ٣٦
(٤) ـــــ دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب ، ص ٤٠١
(٥) – الفيصل في ألوان الجموع ، ص ٢٠٠ . و للمزيد في معرفة " تداخل الجموع " انظر الكتاب نفسه ، ص ٢٠٠ ـــ ٢٣٦
(٦) – كتاب اللمع في العربية ، ص ١٧٤
(٧) – الفيصل في ألوان الجموع ،ص ٢٣٥، ٢٣٦
(٨) – معاني الأبنية في العربية ، فاضل السامرائي ، ص ١٢٩ـــــ ١٣٧

٤ ــ العدول عن التكبير إلى التصغير

الأصــل في الألفاظ أن تكون مُكبّرة ، و يُعْدَل عن صيغ التكبير إلى التّصغير؛ لدلالات جديدة بصيغة جديدة .

ــ مفهوم " التّصغير":

جــاء فــي لسان العرب في مادة "صغر " : " الصّغر " : ضد الكِبَر [...] و التصغير للاسم و النعت يكون تحقيرا و يكون شفقة و يكون تخصيصا" [١].

و أخــتُــلِــف فــي المخالــف للمكبّر عند الصّرفيين عندما سمّوه ، فنال هذا المفهوم مصطلحين ، هما :

١- التّــصــغــيــر .

٢- التّــحــقــيــر

و الواقــع اللغــوي يثــبت مصطلح " التّصغير" على اعتبار أنّ " التّحقير " أحد أغراض التّصغير، و ليس كل أغراضه.

و مــن الدّارســين لــ " التّصغير" من قال بوحدة التّصغير والتّحقير[٢] ، ذكر صاحب " شرح المفصل " :" اعلم أنّ التصغير و التحقير واحد، و هو خلافُ التــكــبــيــر و التّعظيم . و تصغّير الاسم دليل على صِغَر مُسمّاه ، فهو حِلِيّة و صفة للاسم " [٣].

و" هــو المصــوغ لتحقيــر أو تقليل ، أو تقريب ، أو تعظيم [٤]. و ذُكِرَ أنّ الزيادة في التصغير دلّت على التقليل [٥] .

و صيغ التصغير تسدّ مسدّ وصف الاسم [٦] ، لذا فهو من مُلحقات المشتقات [٧] .

و " التصــغير ســمة تعبيرية من سمات اللغة العربية ، فكما تُعبّر بالصيغة اللفظية عن الحدث و فاعله و مفعوله و زمانه و مكانه و أداته تعبر هنا كذلك عن بعض المعاني النفسية ". [٨]

" و هو ضرب من الاختصار الذي يشير إلى تحقير الشيء ، أو الإقلال من قدره ، أو حجمه، أو كمّــيــتــه ، أو مسافته ". [٩]

---

(١) – لسان العرب ، م / ٤ ، مادة (صغر) ، ص ٤٥٨

(٢) – شرح ألفية ابن معطي ،ج / ٢ ، علي موسى الشوملي ، ص ١٢٠١

(٣) –شرح المفصل ، م/ ٣ ، ص ٣٩٤

(٤) –همع الهوامع ،ج /٦ ، ص ١٣٠

(٥) – الشافية في علم التصريف ، ص ٣٢

(٦) – الأصول في النحو ، ج/٣ ، ص ٣٦

(٧) ـــــ شذا العرف في فن الصرف ، ص ١١٢

(٨) ـــــ المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٣٢٨

(٩) ـــــ التصغير في أسماء الأعلام العربية ، عمر صابر عبد الجليل ،ص ١٧ .

و بعد هذه الاقتباسات و الإحالات على المختصين في دراسة " التصغير " ، نلحظ اختصاص " التصغير " بالأسماء دون الأفعال ، و هو يضفي على الاسم إضافة دلالية .

و اهتم الصرفيون في بيانهم حدّ التصغير بذكر معانيه ، و من هنا نقف وقفة تفحص لمصطلح " التصغير " ، فقد جاءت الصيغة تحمل دلالات غير التصغير ، و ربّما أنّ تسمية الصيغة بـــ " التصغير" جاءت من باب الغلبة ، لكثرة استعمالها لتدلّ على التصغير .

و يرى الباحث أنّه لا بأس من نعت الصيغ الخاصة بالتصغير بـــ " صيغ التصغير " وإن دلت على معان غير التصغير ، و لو كانت ضده ؛ أي " التعظيم " ، فتنوع دلالات الصيغة الواحدة ظاهرة مألوفة في العربية ، و ذات دلالات بلاغية .

و أما سبب الحاجة إليه ، فإنّها تكمن في إضافة صفة جديدة للاسم المصغر تغني عن ذكر هذه الصفات ، و عليه ، فإنّ الاسم المصغر يحمل دلالتين : الدلالة على الاسم ، و الدلالة الإضافية من صيغة التصغير .

* * *

ـــــ كيفية العدول إلى التّصغير :

لكي يعدل بالكلمة من صيغتها المُكبّرة إلى التصغير ، لا بد من توافر شروط فيها ، و هـــذه الشروط ،هي :

١- أن يكون المُصغّر اسماً ، فالتّصغير مُختص بالأسماء دون الأفعال و الحروف [١] . و شرط الاسمية ليس كافيا لتصغير جميع الأسماء ، فالأسماء التي تُصغّر يجب أن تكون غير متوغلة في شبه الحرف ، فلا تصغّر الضمائر ، و لا الأسماء المبهمة ، و لا مَن ، و لا أسماء الاستفهام ، و ما جاء من هذا مصغّراً فهو شاذ[٢]، و يُحفظ و لا يُقاس عليه ؛ لأن التّصغير مُختص بالأسماء المعربة ، و هذه أسماء مبنية[٣].

٢- غير مُصغّرة اللفظ ، نحو : دُريد ، و كُميت ، و حُسين [٤] ، فـقـد جاءت هذه الأسـمـــاء على شـكل التّصغير ، و لا أهمية للدلالة في هذه الأسماء لكي تُصغّر ، و قد تُصغّر هذه الأسماء بتضعيف الياء ، فنقول : دُرَيِّـــد ، و كُـمَـيِّـــت ، و حُسَـــيِّـــن .

---

(١)- شذا العرف في فن الصرف ، ص ١١٣

(٢)- المرجع نفسه .

(٣) – المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٣٣١ ، و شرح ابن عقيل ،ج/ ٢ ، ص ٤٤٩

(٤) – المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٣٣٢ ، و شذا العرف في فن الصرف ، ص ١١٢ ومنتهى الكمال ، فيصل عبد الخالق ، ص ١١٤

٣- قابلة للتصغير ، و الأسماء التي لا تقبل التّصغير هي أسماء الله الحسنى ، و أسماء الأنبياء ، و أسماء الملائكة ، و القرآن الكريم ، و جموع الكثرة ، و كلّ الدّالة على الشّمول ، و بعض الدّالة على القلّة ، و الأسماء المخصوصة في أزما ن معينة ، نحو : أسماء الشهور ، و أيام الأسبوع [١] ، و هذا الشرط يختلف عن الشرط الثاني في نظرته إلى دلالة الاسم ، و غضّ النظر عن الشكل ، فالشكل يقبل التّصغير ، و لكن الدلالة لا تُـطـيـقـه .

و تعود أسباب منع الأسماء أعلاه من التّصغير إلى الأسباب الآتية [٢] :

أ- إنّ الضمائر والأسماء الموصولة مُـفـتـقِـرَة إلى غيرها كالحروف .
ب ـــ إنّ بناء بعض هذه الأسماء جاء على حرفين ، فنَقْصَ عن أبنية التصغير ، و هذه الأسماء ليست من الأسماء المحذوفة أحد الأصول ، نحو : مع ، و كم .
جـ- عدم وجود المُغايرة والاختلاف ، كما في أسماء الشهور ، و أيام الأسبوع .

و يعود عدم تصغير أسماء الله الحسنى إلى الوازع الديني ، لكون صاحب هذه الأسماء كبيراً ، و لا يُصغّر ، و أما أسماء الأنبياء و الملائكة فانها لم تصغر تعظيماً و تشريفاً لأصحاب هذه الأسماء .

* * *

إنّ العدو ل عن التكبير إلى التصغير يعتمد على عدد حروف الاسم و جنسه ، فتصغير الاسم الثلاثي يختلف عن تصغير الاسم الرباعي ، و هكذا ، و تصغير الاسم المؤنث يختلف عن تصغير الاسم المذكر .

لذا ؛ يُستحسن تفصيل العدول إلى التصغير تبعا لعدد الحروف و الجنس .

١ـــ تصغير الاسم الثلاثي :

ذكرنا عند دراسة العدو ل عن الاسم المجرّد أنّه لا يقلّ عدد أصول الاسم عن ثلاثة أحرف ، و ذكرنا ـــ كذلك ـــ أنّ الأسماء الثنائية الوضع هي في الأصل ثلاثية الأصول ، و حُذِف أحد هذه الأصول ، و ذكرنا ـــ أيضاً ـــ أنّ الأصل المحذوف يُردّ إلى الاسم عند الحاجة إليه ، و التصغير من الدواعي التي يردّ فيها الأصل الثالث المحذوف .

ـ تصغير الاسم الثلاثي المذكر والمؤنث الثنائي الوضع:

إنّ أدنى عدد لحروف الاسم المُراد تصغيره هو ثلاثة أحرف ، و لا يكون أقلّ من هذا [٣].

(١) ـــ شذا العرف في فن الصرف ، ص ١١٢ ، و المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٣٣٢
(٢) ـــ شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٤٣٢ـــــ ٤٣٤
(٣)- كتاب سيبويه ،ج / ٣ ، ص ٤١٥

و عند تصغير الاسم الثنائي الوضع ، " فلا بد من ردّ ما ذهب منه" [1] ، وقد يكون الأصل المحذوف فاء الاسم أو عينه أو لامه .

و عند تصغير الاسم الثلاثي المذكر المحذوف الفاء ، نحو : كُل و خُذ ، عندما يكونان اسمين لرجال [2] ، فإننا نردّ المحذوف عند تصغير الاسم ، و نُثبِتُه في موضعه ، فيصير الاسمان بعد التّصغير " أكيل و أخيذ" [3]. و هذان المثالان قد يكونان مصنوعين ، و جيء بهما للتمثيل على الاسم المحذوف الفاء .

و عند تصغير الاسم الثلاثي المذكر المحذوف العين ، فإنّ عين الاسم تُردّ عند تصغيره ، و في موضعهما الأصلي ، نحو : "مُذ " ؛ و يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم : منذُ ، فإن حقّرته قلت : "مُنيذ" [4] .

و من نافلة القول على الاقتباس من كتاب سيبويه ، مُراوحته في استعمال مصطلحي : التّصغير و التّحقير ، فالتحقير ـــ هنا ـــ ، و التّصغير ما ذكرناه في بيان مفهوم التّصغير.

و تُردّ لام الاسم الثلاثي المحذوفة عند تصغيره ، و في موضعها . فعند تصغير "دم " نقول :"دُمَيّ "[5] ؛ و ذلك بإعادة الياء المحذوفة .

و عند تصغير الاسم الثلاثي المؤنث الثنائي الوضع ، فإنه ـــ لا بد ـــ كذلك ـ من إعادة الأصل المحذوف إلى موضعه . و يختلف الاسم الثلاثي المؤنث عن الثلاثي المذكر في زيادة تاء للتأنيث في آخرة الاسم المُصغّر، و تسمى هاء [6] ، و مثال ما حُذِفت منه الفاء " عِدة و زنة ، لأنهما من وَعَدتُ و وَزَنتُ ، فإنما ذهبت الواو و هي فاء فعلت [7] " ، فعند تصغيرهما نردّ الأصل المحذوف ، و نُضيف تاء للتأنيث في آخر كلّ منهما ، فيصيران "وُزَيْنَة و وُعَيْدَة "[8] . و مثال ما حذفت منه عينه "سَه ، تقول : سُتَيْهَة ، فالتاء هي العين . يدلّك على ذلك قولهم في استٍ : سُتَيْهَة ، فرددت اللام وهي الهاء " [9] . و مثال ما حُذِفت لامه " يَد ، تقول : يُدَيّة ، يدلك أيد على أنه من بنات الياء أو الواو" [10].

و تُعَدّ الأسماء الثلاثية التي تبدأ بهمزة وصل ثنائية الوضع عند التّصغير ، فعند تصغير الاسم الثلاثي المبدوء بهمزة وصل ، تسقط همزة الوصل ، و يُردّ المحذوف ، نحو : ابن : بُنَيّ ، و اسم : سُمَيّ [11] ، فهمزة الوصل في الواقع اللغوي ليست أصلاً في هذه الأسماء ، و إنما جاءت لوظيفة نُطقية ، و هي التمكّن من نطق الساكن الذي بدأت به الأسماء ، فعندما صُغّرت هذه الأسماء وجب ضمُّ الحرف الأول ، فأسقِطت همزة الوصل لزوال سبب وجودهما.

و أمّا دافع الحاجة إلى إعادة الأصل المحذوف في تصغير الاسم الثنائي الوضع . هو لكي " يُتَوصّل إلى مثال فعيل [12]" ، ليصير الاسم ثلاثي الشكل ،فتزاد إليه ياء التصّغير .

---

(١) – المقتضب ، ج /٢ ، المبّرد ، ص ٢٣٧
(٢) ـــ كتاب سيبويه ، ج / ٣ ، ص ٤٥٠
(٣) ـــ المرجع نفسه.
(٤) – المرجع نفسه .
(٥) – المرجع نفسه ، ص ٤٥١
(٦) – كتاب اللمع في العربية ،ص ٢١٨
(٧) – كتاب سيبويه ،ج / ٣ ،ص ٤٤٩
(٨) ـــ المرجع نفسه .
(٩) ـــ المرجع نفسه ، ص ٤٥٠
(١٠)ـ المرجع نفسه ، ص ٤٥١
(١١) ـــ شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٤٠٧
(١٢) ـــ همع الهوامع ، ج / ٦ ، ص ١٣

ـ تصغير الاسم الثلاثي الأصل و الشكل :

يُصغر الاسم الثلاثي " على مثال (فُعَـيل) متحركا كان حرفه الثاني أو ساكنا ؛ و ذلك قولك في فلس : فُليس ، و في عمرو : عُـمَـــير ، و كذلك تقول في عُمر ، و في خِدْر: خُدير " .و يُصغّر الاسم الثلاثي المؤنث بزيادة تاء على مصغّرة ، و يُصغّر كما يصغّر الاسم الثلاثي المذكر . و يُشترط في زيادة التاء لمصغّر المؤنث أن يكون الاسم المؤنث ثلاثيا ، نحو : شمس : شُمَيسَة ، و عين :عُـــيينة [١] .

و تُثبتُ التاء إذا جاءت رابعة في الاسم للدلالة على تأنيثه ، نحو : تمرة : تُمَيرَة ، و حَمدَة :حُمَيدَة [٢] ، على اعتبار أنّ التاء ليست أصلا من أصول الاسم ، و عند تصنيف مثل هذه الأسماء تصنف ثلاثية الأصول .

و نلحظ ، أنّه عند تصغير الاسم المؤنث الثلاثي بلا علامة أو المصغّر بعلامة التّاء ، فإنّ هذه العلامة تُثبَتُ في التّصغير سواء أكان المؤنث بلا علامة أم بعلامة التاء [٣]. و شذّ عنه في عـــدم زيـــــادة الـــتـــاء فـــي تصغير : حرب ، و قوس ، و درع [٤]، فنقول : حُرَيب ، و قُوَيس ، و دُرَيع .

و يُصغّر الاسم الثلاثي المؤنث الذي لحقته ألف التأنيث بعد ألف بزيادة ياء التصغير ثالثة ، و لا تتغيّر الألِفان ، نحو : حمراء : حُمَيراء [٥] ، فإن كان شكل الاسم خماسي البناء إلا أنه ثلاثي مؤنث بألف وهمزة ، فما زاد على الأصول الثلاثة الأوّل دلّ على التأنيث .

و بهذا نلحظ أنّ التغيير الذي يُصيب الاسم المُصغّر يكمن في :

١ـــ تغيير حركات الاسم ؛ و ذلك بضمّ الأول ، و فتح الثاني .

٢ـــ زيادة ياء بعد الأصلين الأوّلين ، وتُسمى " ياء التّصغير ".

و يعدل الاسم الثلاثي إلى تصغيره بضم الحرف الأول و فتح الثاني ، و زيادة ياء ساكنة بعدهما [٦]، و يجوز كسر الأول في ما كان ثانية ياء ظاهرة أو معتلة ، نحو : عاب :عِيبب ، و بيت : بِيبت [٧].

و يُذكر عن سبب ضمّ أوّل المُصغر لتضمنه المكبّر و دلالته عليه ، فأشبه الفعل المبني للمجهول المضموم الأول ؛ و لأنّ الضمّة أقوى الحركات كانت في أول التّصغير الذي بُـنِـــيَ على جميع الحركات[٨] . و قيل إنّ ضمّ أوّل المصغّر لمخالفة جمع التكسير المفتوح الأول [٩]. و الواقع الصوتي للضمّة يُلحظ منه قوّة و شدّة في النطق ، الذي قد يؤدي إلى قوة التعبير ، خاصّة ، إذا تذكرنا أنّ حاجتنا للتّصغير تكون في حالات خاصة .

---

(١) – الشافية في علم التصريف ، ص ٣٤

(٢) – شرح المفصّل ،م /٣ ،ص ٤١٥

(٣) – المرجع نفسه

(٤) – ثمار الصّناعة ، الجليس النحوي ، ص ١٧٠ و كتاب أسرار العربية ، ص ٣١٦

(٥) – كتاب سيبويه ،ج / ٣ ص ٤١٩ ، ٤٢٠

(٦) ـــ المقتضب ، ج/ ٢ ، ص ٢٣٧ ، و شرح المفصل ، م/٣ ، ص ٣٩٦ ، و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٤٦٧ ، و همع الهوامع ،ج / ٦ ، ص ١٣٠ ، و الشافية في علم التصريف ، ص ٣٢ ، و شرح ألفية ابن معطي ،ج / ٢ ، ص ١٢٠٤

(٧) ـــ كتاب اللمع في العربية ، ص ٢١٣

(٨) ـــ كتاب أسرار العربية ،ص ٣١٣

(٩) ـــ همع الهوامع ،ج / ٦ ،ص ١٣١

و سبب زيادة الياء في التّصغير ؛ لأن التصغير يسدُّ مسدَّ الصفة ، فلما كانت الصفات زوائد ، زيدت الياء في صيغ التصغير [1]، و يرى الباحث أنه بما أن التصغّير بدأ بضمّ ففتح فكان ـــ لابدّ ـــ من الحركة الـثـالـثة ، و هي الكسرة ، فجاءت طويلة .

و لا بدّ من الاهتمام بما يطرأ على الأسماء المعتلّة من تغييرات صوتية و صرفية بسبب الحركات الجديدة لصيغ التّصغير ، نحو : جاد : جُيَـيْـد ، بقلب الألف ياء.

٢ ـــــ تصغير الاسم الرباعي :

يصغر الاسم الرباعي الذي لا زيادة فيه على وزن " فُعَيعِل " ، نحو جعفر : جُعَيفِر [2]. و التغييرات التي تطرأ على الاسم الرباعـــي لكي يُصغر هي : ضمّ أوّله ، و فتح ثانيه ، وزيادة ياء التصغير الساكنة ثالثة ، و كسر الحرف الذي يلي الياء .

و قد سمّى العرب بمصغّر الرباعي أعلامهم ، نحو: خُوَيلد ، مصغّر ، "خالد ، و" حُوَيرث " مصغر "حارث " [3] ، و من مثالي التصغير هذين نلحظ أن صيغة " فُعَـيعِـــل " هي لتصغير الاســـم الـربـــاعي المجرّد ، و الاسم الثلاثي المزيد بحرف[4] .

و لا تزاد التاء عند تصغير الاسم الرباعي المؤنث بلا علامة لطوله ، فسّد طول الاسم عن تاء التأنيث ، و قد أثبتت هذه التّاء في تصغير وراء ، و أمام ، لأنّ الأغلب في الظروف أن تكون مُكبّرة ، فزيدت التاء لتأكيد التأنيث ، و قيل إنها للتنبيه على الأصل المرفوض ، و تُعدّ زيادة التّاء في تصغير الرباعي شاذّة ولا يقاس عليها [5].

و تبقى تاء التأنيث عند تصغير الاسم الرباعي المؤنث بالتّاء الظاهرة ، نحو : قُرقرة تُصغّر على : قُرَيقِرَة [6].

و يُلحظ على وزن تصغير الاسم الرباعي ، و هو " فُعَـيْعِـل " تكرار العين ،، و " كُرّرَت العين في هذا المثال دون اللام ، إمّا لظهور المثلين في المضاعف نحو سُلّم و سُلـيلِـم و سكر و سُكَيـكِر ، و إمّا لأنهم غلبوا العين على اللام إذ هي أحقّ بالمحافظة عليها من التغيير ، بدليل إعلال اللام في نحو : هوى و ثوى دون العين " [7].

---

(١) ـــ كتاب أسرار العربية ، ص ٣١٤

(٢) ـــ كتاب سيبويه ، ج / ٣ ، ص ١٤٦ ، و شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٣٩٧ ، و كتاب الفصول في العربية ، ص ٧٦

(٣) ـــ التصغير في أسماء الأعلام العربية ، ص ٣٥

(٤) ـــ المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٣٣٢

(٥) ـــ شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٤١٧ ، و كتاب أسرار العربية ، ص ٣١٦ ، ٣١٧

(٦) ـــ شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٤١٥

(٧) ـــ شرح ألفية ابن معطي ، ج / ٢ ، ص ١٢٠٥

ـــــ تصغير الاسم الخماسي :

يصغّر الاسم الخماسي الذي رابعه ألف أو واو أوياء على وزن " فُعَيعيـــل " ، نحو : مِصباح : مُصَيـبـيـــح ، و قنديل : قُنَديل ، و قُنَـــــيديل [1].

و إن لم يكن رابع الخماسي مدّاً ؛ فإنه يحتاج عند تصغيره إلى حذف حرف منه ، ليصير رباعياً ، ثم يصغّر تصغير الرباعي ، ثمّ تضاف ياء ، نحو : سفرجل ، تُحذف اللام و تُصغّر على : " سُفَيرج " أو " سُفَيريج " ، بزيادة ياء بدلا من اللام المحذوفة [2] ، و تصغير " سفرجل " على " سُفَيرجل " رآه الخليل أقرب إلى الصواب ، و إن لم يكن من كلام العرب[3]؛ أي مخالف للسماع و القياس.

إنّ وزن تصغير الاسم الخماسي" فُعَيعيل " لم يكن شاملاً لجميع الأسماء الخماسية ، و إنما اقتصر على شكل واحد من أشكال الاسم الخماسي الذي يستوجب وجود ياء رابعة فيه أصلية أو منقلبة عن واو أو ألف عند تصغيره ، و يصبح في الاسم المصغّر ياءان ، و وجودهما في الاسم الطويل يسهم في تخفيف العبء النطقي للاسم .

و أما تقصير الاسم الخماسي الذي لم يكن رابعه حرف مدّ إلى الرباعي ، فإنّ هذا ناتج عن طول الاسم الخماسي المصغّر ، و عندما تكون جميع حروفه صحيحة ، فإنّ هذا يشكل عبئا على متكلم العربية ، و يصير الاسم الخماسي المُصغّر كأنّه اسم مركبٌ ، فالاسم الخماسي " ثقيل جداً لكثرة حروفه ، فلم يُزَد ثقلاً بزيادة ياء التّصغير" [4] .

و الحذف في الغالب يكون للحرف الخامس ؛ " لأن الثقل به حصل ، ولئلا يصير عجز الكلمة أكثر من صدرها "[5] ، و لأن مثال التصغير دونه ، و قياسا على تكسيره ، نحو : سفارج ، باعتبار أنّ التصغير والتكسير من باب واحد [6]. و قيل إنّ الحذف في الاسم الخماسي يكون لما أشبه الزائد [7]؛ أي للحرف الذي يكون من حروف الزيادة في الأسماء .

و يُنظَر في صيغة " فُعَيعِيل " كما نُظِرَ في صيغة " فُعيعِل" ، فصيغة تصغير الاسم الخماسي الذي رابعة علّة جاءت بتكرار العين و زيادة ياء غير ياء التصغير . و نحن نعلم أنّ وزن الاسم الخماسي هو" فعلل" بثلاث لامات ؛ فيكون الوزن التصغيري و الصرفي لـــ" مُصَيبيح " هو فُعَيّليل .

و تكرار العين في تصغير الخماسي كما كُرّرت في تصغير الرباعي لا مُسوّغ له ؛ لأنّ في هذا مخالفة لقواعد الصرف العربي ، و أمّا تكرار الياء؛ فلأنها أصل في الاسم قبل التصغير ، أو بالأحرى هي صائرة عند التصغير إن كان أصلها واواً أو ألِفاً ، و لا ضير في وجودها لأنّها من الزوائد ، و الزوائد تُحافِظُ على مكانها في الميزان الصرفي .

---

(١) – كتاب سيبويه ، ج / ٣ ، ص ٤١٦
(٢) – شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٣٩٨
(٣)– كتاب سيبويه ، ج/ ٣ ، ص ٤١٨
(٤)– شرح المفصل ، م / ٣ ،ص ٣٩٩
(٥)– المرجع نفسه .
(٦)– المرجع نفسه ، و كتاب اللمع في العربية ، ص ٢١٥
(٧)– الشافية في علم التصريف ، ص ٣٢

بالرغم من أنّ صيغ التّصغير " هي مقصورة علية ، و لا تتّفق مع النظام الصرفي العام " [1] ، إلا أن هذا لا يشفع لهذه الصيغ بمخالفة قواعد الصرف العربي ، فكل أبواب الصرف العربي لها صيغ صرفية خاصة بها أو مشتركة ، و لم تخالف نظام الصرف في العربية .

٣- تصغير الجمع :

عند تصغير الجمع يجب التفريق بين الجمع السالم و جمع التكسير ، و يجب التفريق في جمع التكسير بين أبنية القلة وأبنية الكثرة .

ـــ الجمع السالم :

يصغر الجمع السالم المذكر أو المؤنث على لفظه ، نحو: الزّيـــدون ، جمع مذكر سالم ، تصغيره " الزُيَّـــيـــدون " ، و " الهندات " ، جمع مؤنث سالم ، تصغيره " الهُـنـَيـْدات " [2].

ـــ جمع التكسير :

أ- أبـنـيـة الـقـلـة :

تُصغّر أبنية القلة الأربعة : "أفعُل " و " أفعِـلة " و " أفعال " و" فِعلة " على ألفاظها ، نحو : أكَلْبُ : أُكَيْـلِب ، و أجْرِبَة : أُجَيرِبة ، و أجْمال : أُجَـيـْمال ، وغـلْمة : غُـلَيمَة [3].

ب ـــ أبنية الكثرة :

يُردّ جمع الكثرة إلى جمع قلته أو إلى واحده عند تصغيره ، ثم يُصغر جمع القلة أو المفرد ، ثم يجمع جمعاً سالماً [4] ، و يُجمع بالواو والنون ما كان لمذكر عاقل ، و بالألف والتاء ما كان لمؤنث أو لغـيـرعاقل ، نحو : رجال : "رُجَـيلون " ، فيُردّ الجمع " رجال " إلى مفرده "رجل " ، و يُصغّر المفرد ، ثم يُجمع جمعاً مذكراً سالماً . و نحو : جفان ، تردّ إلى واحدها "جفن " ، ثمّ يُصغّر الواحد على "جُفَـين " ، ثم يجمع بالألف والتاء "جُـفَـيـنـات" ، و نحو : فتيان ، يُرد إلى جمع قلته "فتية " ، ثمّ يُصغّر " فُـتـَيـّة "، ثم يُجمع بالواو و النون " فُـتـَيّـون" [5].

و أجاز الكوفيّون تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد كرُغفان صغّروه على رُغـيـفـان كعُـثـيـمـان " [6].

---

(١)- منتهى الكمال ، ص ١٤١

(٢) ـــ شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٤٢٤

(٣)- المرجع نفسه.

(٤)- الشافية في علم التصريف ، ص ٣٥ ، و شرح المفصل ، م / ٣ ، ص ٤٢٥

(٥)- شرح المفصل ، م /٣ ، ص ٤٢٥

(٦) ـــ همع الهوامع ، ج / ٦ ، ص ١٤٦

و كلّ ما ذُكِرَ عن التصغير هو التصغير القياسي ، و " قد يكون للاسم تصغيـــران : قياسيّ ، و شاذّ " [1] ، نحو : " مُغَـــيـــربان " تصغير " مَغرب " و القياس " مُغَـــيـــرب " [2].

و التصغير الشّاذ "نوعان : ما شذّ لمخالفته شروط التصغير ، و ما شذّ لمخالفته قاعدة التصغير " [3] ، و التصغير الشّاذّ لا يُقاس عليه [4].

---

(١) – همع الهوامع ، ج / ٦ ، ص ١٤٧

(٢) – ذكر الدكتور محمد خير حلواني في كتابه " المغني الجديد في علم الصرف " عشرين اسما جاء تصغيرها شاذاً ، ص ٣٤٢، ٣٤٣

(٣) –بحـث " التصغير في شعر المتنبي " ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ١٩٨٤ ، موسى الشاعر ، ص ٥٨

(٤) – كتاب اللمع في العربية ، ص ٢١٩

٥ ــ العدول عن البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول

يختص العدول عن البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول بالأفعال ، و يختصّ بالفعلين الماضي و المضارع دون الأمر.

ـــــ حدّ الفعل المبني للمجهول :

أطلق المختصون على شكل الفعل المبني للمجهول عدّة أسماء ، و هذه الأسماء ، هي :

١- المبني للمجهول [١].

٢- المبني للمفعول [٢].

و هناك من يرى أنّ إطلاق مصطلح " المبني للمجهول " على " المبني للمفعول" خطأ ، " لأن الفاعل لا يُشرك ذكره لعدم معرفته و للجهل به دائما و أبدا ، فمعظم الأفعال التي جاءت ملازمة لـ " فُعِلَ " و الأغلب في ذلك الأدواء مثل : جُنّ و سُلّ و رُدّ و حُمّ و زُكِم ...فاعلها معروف غير مجهول . بيد أنه لم يستعمل لأن من المعلوم في غالب العادة أنه هو الله سبحانه ، فطوي ذكره للعلم به، كما يطوى في كثير من الحالات للسبب نفسه " [٣].

إلاّ أنّ أمثلة الأفعال المُلازمة لصيغة " فُعِلَ " لا تُشكّل ظاهرة واسعة الانتشار في العربية ، و إذا كان الفاعل معلوما دلالياً في مثل هذه الصيغ ، و يُعرب فاعلا في التركيب النحوي ، و من المُتعارف عليه في النحو العربي اهتمامه بالشكل لمعرفة أجزاء الجملة ، و أمثلة الأفعال الملازمة لصيغة " فُعِلَ " لا يظهر فاعلُها شكلياً .

---

(١) – لباب الإعراب ، الإسفراييني ، ص ٢٤٠ .

(٢) – شرح المفصل ، م/ ٤ ، ص ٣٠٦
و إتحاف الفاضل ، محمد بن علان الصّديقي ، ص ٢٩
و شذا العرف في فن الصرف ، ص ٥١
و المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، ١٩٨٨ ، بحث " المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي "، فوزي حسن الشايب ، ص ٨٠

(٣) ــ المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، بحث "المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي " ، ص ٨٩

و الأفعال الملازمة لصيغة "فُعِلَ " دفعت النحويين إلى اعتبار أنّ صيغة المبني للمجهول أصل ، و ليست معدولة عن المبني للمعلوم ، و أنّ هذه الأفعال لا يوجد لها أصل في المبني للمعلوم ، و يُرَدُّ على هذا بأن العرب تستغني بالفرع عن الأصل أحياناً ، نحو : الجمع "مطايب " الذي ليس جمعاً لـــ " طيب " [1] .

لذا ؛ نستطيع القول إنّ إطلاق مصطلح " المبني للمجهول ، على " المبني للمفعول " لا يُعـَدّ خطأ ، لأن اختلاف المصطلحات ناجم عن اختلاف النظرة إلى صيغة الفعل .

و يُـــقـــرُّ الباحث ـــ أيضًا ـــ أنّ المبني للمجهول هو عدول عن المبني للمعلوم ، و لا ضيْرَ في مجيء بعض الأفعال الملازمة للبناء للمجهول ، و ما يؤكّد العدول التغييرات النحوية التي تؤثر في الجملة الفعلية ، فـــ " نائب الفاعل " ، هو في الأصل مفعول به ، و لمّا جُـــهـــلَ الفاعل تغيّر بناء الفعل ، و تغيّرت وظيفة المفعول به و حركته.

و الفعل المبني للمجهول لا يكون إلّا في سياق جملة ، و لا يكون الفعل المبني للمجهول منفصلاً عن سياقه النحوي ، فصيغة المبني للمجهول لا تكون وحدها ، فهي تحتاج لما بعدها لكي تظهر

و إضفاء مصطلح المبني للمعلوم على المبني للمجهول لا يدلّ على اختلاف الدلالة ، و إنّما جاء الاختلاف نتيجة طبيعة النظرة للصيغة ؛ فإن اختلف المصطلحان ، فالدلالة واحدة .

و يعود اختلاف تسمية الفعل المبني للمجهول تبعاً لنظرة الدّارس له ، فـــمـــن اســـتـــخـــدم اســـم " المبني للمفعول " فإنه " قد أقام دلالته على مفارقة لطيفة ؛ لأننا نعلم أنّ الفعل يُـــبنى إلى فاعله . أما بناؤه إلى مفعوله فهو أمر مُستهجَـــن فيه تدليل واضح على ركن مجهول [2] ، فبناء الفعل للمفعول فيه مخالفة للأصل ، و لا بدّ لهذه المُـــخالفة أن يرافقها بعض التغييرات .

و أمّا من سمّي المبني للمجهول بهذا الاسم ، فقد نظر إلى الفعل الذي يحتاج إلى فاعل دائماً ظاهراً أو مقدراً ، و عندما لم يجد الفاعل ، وصف الفعل بـــ " المبني للمجهول " أي

---

(١)- إتحاف الفاضل ، ص ٢٩، ٣٠

(٢) ـــ المبني للمجهول بين العربية والملايوية (رسالة ماجستير) ، سيتي سارا بنت حاج أحمد ، ص ١٧ .

مجهول الفاعل ، إلاّ أنّ الفاعل لا يكون مجهول سياقياً ، لأنّ صيغة الفعل الصرفية تحمل دلالة الجهل بالفاعل ، فإن كان الفاعل محذوفا خطيّا فإنّه معلوم في السياق ؛ إلاّ أنّ بناء الفعل بصيغة " المبني للمجهول " أوحَت شكلياً بالجهل بالفاعل.

و " مجمل القول إنّ هذه المصطلحات على الرغم من اختلافها الظاهري فإنها تشترك في عدّة أمور على رأسها اهتمامها بالفاعل ملفوظاً أو محذوفاً ؛ لعُـــمدته في بناء الجملة ، و هي مُجتمعة تشير إلى ما ناب مناب الفاعل جارية عليه أحكامه " [١] .

و يخلص الباحث إلى القول إن المبني للمجهول ، هو صيغة صرفية معدولة عن الفعل المبني للمعلوم جُـــهـــلَ فاعلُـــها و ناب المفعول به عنه في الإسناد ، و هذه الصيغة تختص بالفعلين الماضي و المضارع ، دون الأمر ، لتناقص الجهل بالفاعل مع الأمر ، ففعل الأمر بطبيعة دلالته لا يمكن الجهل بفاعله .

و العدول إلى المبني للمجهول لا يكون في فعل مُـنعزل عن سياقه اللغوي ، فلا يُـعـدل بالفعل إلى البناء للمجهول إلاّ إذا كان في جملة .

* * *

و لا تظهر الكسرة في الفعل المضّعف المبني للمجهول بسبب العارض الصوتي الذي حال دون ظهورها ، و قد تُـــنـــقـــلُ إلى حرف سابق ، نحو : " مُـــدّ " . و تظهر بزوال التضعيف ، نحو شُدِدتُ "[٢].

و مظهر تغيير صورة الفعل هو مظهر من مظهرين يتطلّب إجراؤهما ، و هما : التغيير الصرفي ، الذي يُستـبـدل فيه بالصوت الباهت (الفتحة) الصوت الواضح ((الضمّة) ، و التغيير الثاني هو التغيير في الوظائف النحوية [٣] .

و يُعلّل ضمّ أول المبني للمجهول لئلا يلتبس المفعول به بالفاعل ، فكان تغـيـير شكل الفعل [٤] ؛ لأنّ الفعل لمّا حُذف فاعله الذي لا يخلو منه ، جُعِلَ لفظ الفعل على بناء لا يُشركهُ فيه بناء آخر من أبنية الأسماء و الأفعال التي قد سُـــمّي فاعـلـــوها خـوفَ الإشـــكـــال" [٥] ، فـبـنـاء الـفـعل لـلـمـجـهـول وجـب أن يـكـون عـلـى " بـناء لانظير له " [٦] في المبني للمعلوم ، و هذا لا يُخرج المبني للمجهول عن أصله المبني للمعلوم ، فصيغة المبني للمجهول " مغيّرة عن صيغة المبني للفاعل " [٧]، أي المعلوم الفاعل .

---

(١)– المبني للمجهول بين العربية والملايوية (رسالة ماجستير) ، ص ١٧.
(٢) ـــ المغني الجديد في علم الصرف ، ص ١٨٠
(٣) ـــ المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، المبني للمفعول ومظاهر التطور اللغوي ، ص ٨٥، ٨٦
(٤) ـــ علل النحو ، ص ٢٧٧
(٥) ـــ شرح المفصل ، م /٤ ، ص ٣٠٨
(٦) ـــ المرجع نفسه ، ص ٣٠٩
(٧) ـــ إتحاف الفاضل ، ص ٢٩

ـــــ كيفية العدول إلى المبني للمجهول :

ذكرنا أنّ العدول عن صيغة الفعل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول لا يكون بشكل منعزل ، و لذا؛ فلكي يُعدَلُ بالفعل إلى المبني للمجهول لا بُـــدّ من توافر الشروط الآتية :

١ـــ أن يكون الفاعل مجهولا.
٢ـــ أن ينوب المفعول به عن الفاعل في إسناده إلى الفعل .

و الفعل " إذا بني لما لم يُسمّ فاعله ،فلا يخلو من أن يكون ماضياً أو مضارعاً ، فإن كان ماضياً ، ضُمّ أوّ له ، و كُسِرَ ما قبل آخره ثلاثيا كان أو زائدا عليه ، نحو قولك : " ضُرِبَ زيد " ، " و دُحرِجَ الحجر " و " استُخرِجَ المال " . و إن كان مضارعاً ؛ ضُمّ أوله و فُتِحَ ما قبل آخرة ، نحو قولك ": " يُـضـــرَبُ زيد " ، و " يُـــدحرَج الحجر " ، و" يُستـخـرَج " المال " ، إذا كان الفعل صحيحاً " [١].

و بهذا ، نلحظ أنّ الصيغة التي وضعت للفعل المبني للمجهول ، و هي " فُـــعِـــلَ " لا نظير لها في المبني للمعلوم ، فكان تخصيص صيغة جديدة للمبني للمجهول ليميّز شكلياً عن المبني للمعلوم. و إذا كان آخر الفعل المضارع حرف علّة يُـــقلب ألفاً لانفتاح ما قبله [٢] . و لم تكن صيغة "يُـــفعَـــلُ " في المبني للمعلوم .

و يُضمُّ ثالث الفعل الماضي المبدوء بهمزة الوصل المضمومة عند البناء للمجهول ، و يُضمّ الثاني مع التاء في الأفعال الماضية التي تبدأ بتاء مزيدة [٣] . و أمثلة هذا ،هي : استَخرَجَ : استُخرِجَ ، و تكلم : تُـــكلّمَ [٤].

و إن كان الفعل الماضي معتل الوسط "يُـكسّر أوله فتنقلب الواو ياء ، نحو : قـــيـــل ، و بـــيـــع ، و قد يُـشمُّ الضمّ فيه ، و قد يجوز ضمُّ أوله ، فتنقلب الياء واواً ، نحو قولهم : كِـــولَ الطعام" [٥] ،(kuwela)من الفعل : كال .

---

(١)- شرح المفصل ، م / ٤ ، ص ٣٠٧
(٢) ـــ كشف المشكل في النحو ، ص ٦٥
(٣) ـــ لباب الإعراب ، ص ٢٤٠
(٤) ـــ المرجع نفسه ، الحاشية .
(٥) ـــ الفصول الخمسون ، ص ١٧٦

و التّغيير النحوي الناتج عن بناء الفعل للمجهول هو إقامة المفعول مقام الفاعل ، " فإذا حُذِفَ الفاعل ، وجب رفع المفعول ، و إقامته مقام الفاعل ، و ذلك من قبل أنّ الفعل لا يخلو من فاعل حقيقة ، فإذا حُذِفَ فاعله من اللفظ ، استُقبح أن يخلو من لفظ الفاعل ، فلهذا وجب أن يُـــقام مقامه اسم آخر مرفوع ، ألا ترى أنهم قالوا : " مات زيد " و " سقط الحائطُ " ، فرفعوا هذين الاسمين ، و إن لم يكونا فاعلين في الحقيقة " [1]. فالمفعول به عند بناء الفعل للمجهول يُـــرفع لأنّ الفعل صار حديثا عنه و مُسنداً إليه [2].

و إذا كان الفعل المبني للمجهول معدولاً عن فعل لازم ، فإنه ينوب عنه الآتي [3]:
أ ـــ المصدر ، نحو:" ســـيـــرَ الـمـســيـرُ" .
ب ـــ الظّرف ، نحو : " ســيـــــــرَ اليومُ " .
و يُشترط في المصدر و الظرف أن يكونا متصرفين مختصين ؛ أي غير مُـبهمين ، نحو" سِرتُ سيراً و وقتاً " .
جـ ـــ الجار و المجرور ، نحو "سِـــيـــرَ بي " . و حروف الجّر الصالحة للنيابة عن المفعول به هي التي لا تلزم وجهاً واحداً في الاستعمال ، بخلاف " منذ" و"ربّ" و الكاف ، و الحروف التي تختص بالقسم أو الاستثناء .

---

(١)- شرح المفصل ، م / ٤ ، ص ٣٠٧
(٢)- كتاب اللمع في العربية ، ص ٣٣
(٣) – شرح الكافية الشافية ، جمال الدين ابن مالك الطائي ، ج / ٢ ، ص ٦٠٧، ٦٠٨

الفصل الثاني

تنـــــاوب

المُشـــتـــقـــات

الـــصّـــرفـــيّـــة

لا بد للمشتقات من تناسب بينها ، و هذا التناسب يتحقق بالشرطين الآتيين [1]:

الأول : التناسب المعنوي بين المشتقات.
الثاني : التناسب التركيبي ؛ أي تركيب الحروف و ترتيبها و حركاتها.

و لا يكون الاشتقاق إلا بتوافر الشرطين معاً ؛ " فإن لم يجتمعا البتة فلا اشتقاق " [2].

و للاشتقاق أنواع ،[3] هي :

النوع الأول : الاشتقاق الصغير ، و فيه تناسب في الحروف و الترتيب بين المُشتق والمُشتق منه ، نحو : كاتب ، و مكتوب من " كَتَبَ " .

النوع الثاني : الاشتقاق الكبير ، و فيه تناسب بين المشتقّ و المشتقّ منه في اللفظ دون الترتيب ، نحو : جَبَذَ من الجذب .

النوع الثالث : الاشتقاق الأكبر ، و فيه تناسب بين المشتقّ والمشتقّ منه في المخرج ، نحو: نهق و نعق : فالتناسب هو بين الهاء والعين .

و زادوا نوعاً رابعاً للاشتقاق ، و هو " الاشتقاق الكبّار" ، و هو ما يسمّى بـ " النحت " ، و من الدارسين لا يراه من المشتقات ،و مثال " الاشتقاق الكبّار" حولق؛ أي قال: لا حول ولا قوة إلا بالله. [4].

و ما يتفق و هذه الدراسة هو النوع الأول من المشتقات ، و هو " أكثر أنواع الاشتقاق وروداً في العربية ، و هو مُحتج به لدى أكثر علماء اللغة " [5].

و اهتمت الدراسة في هذا الفصل بأربعة أنواع من المشتقات ، هي : اسم الفاعل ، و اسم المفعول ، و الصفة المشبهة ، و صيغ المبالغة ، لِما لهذه المشتقات الأربعة من خصوصية في الصرف العربي .

و تكمُن خصوصية هذه المشتقات في التناوب " في أداء المعاني المختلفة ، إذ قد تكون الصيغة الواحدة دالة على الفاعل ، أو على المبالغة ، أو على الصفة المشبهة ، كما أنّ صيغة اسم الفاعل قد تنوب عن اسم المفعول ، و تُؤدي معناه ، و قد يأتي اسم الفاعل على صورة اسم المفعول " [6].

---

(١)- شرح المراح في التصريف ، ص ٣١
(٢) – رسالة الاشتقاق،ابن السراج ، ص ٢٠
(٣)- شرح المراح في التصريف ، ص ٣٢
(٤) – في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ص ١٣٤
(٥) – دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، ١٧٤
(٦) ـــ المشتقات الدالة على الفاعلية و المفعولية ، سيف الدين الفقراء ، ص ١٥٣

و قد يكون بين هذه المشتقات الأربعة والمشتقات الأخرى تناوب ، و لكنّه جزئي ، و ليس شاملاً ؛ إذ ينحصر التشابه بين المشتقات الأربعة و اسمي الزمان والمكان في التشابه الشكلي في الصيغ [1]، و لا يكون في صيغ اسمي الزمان والمكان عدول دلالي إلى المشتقات الأربعة .

و الذي تهتمّ به هذه الدراسة هو العدول الدلالي للمشتقات ؛ أي " نيابة صيغة عن صيغة أخرى في أداء المعنى [2]، فالمباني الصرفية "تتسم بالتعدّد و الاحتمال ، فالمبني الصرفي الواحد صالح لأن يُعبِّر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير مُتحقق بعلامة ما في سياق ما " [3] ، فالسياق يُحدّد دلالة المشتقات ، و ينفي عنها تعدد الاحتمالات ، و هذا ما سيُبْرز دوره في هذا الفصل . فصيغة " اسم الفاعل " ، مجردة من سياقها لا تدلّ إلا على مطلق الصيغة ، و إذا وُضِعت في سياق ؛ فإنّ السياق هو الذي يحدّد دلالة الصيغة ، فقد تبقى أصلية ؛ أي تدلّ على اسم الفاعل ، و قد تُعْدَل لتدلّ على اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو المبالغة ، أو غير ذلك .

---

(١)- المشتقات الدالة على الفاعلية و المفعولية ، ص ١٤٨

(٢)- المرجع نفسه ، ص ١٥٣

(٣)- اللغة العربية معناها ومبناها ، تمام حسان ، ص ١٦٣

١ــ اســم الــفــاعــل

٢ــ اسم المــفــعــول

٣ــ الــصّــفة المشبهة

٤ــ صِــيغ المبالغــــة

١ــ اســـــم الـــفـــاعـــل

ـــ حَـــدُّه :

هو " ما دلّ على مُـنـــــشـــيء الـفـعـــل " [١] ، و هو ما دلّ على الحـدث و الـــحـــدوث و فـــاعـــله ، فخرج بالحدوث نحو : أفضل و أحسن ، فإنّهما يـــدّلان على الثبوت ، و خرج بذكر فاعله، نحو : مَضروب و قام " [٢] ، "و هو المُشـــتـــق من المصدر اسما لمن يُنسب إليه ذلك المصدر "[٣] ، " و هو ما اشتُـقَّ من مصدر المبني للفاعل ، لمن وقع منه الفعل ، أو تعلّق به " [٤].

و يخلُص محمد خير حلواني إلى الدلالة الصرفية المزدوجة لاسم الفاعل بقوله :" فهو يدلّ على حدث طارئ ، و على فاعل يقوم بإحداث الحدث بنفسه ،أو على ما يقوم فيه الحدث ، نحو :" مُخْرِج " ؛ لمن يقوم بفعل الإخراج ، و"مُـنْكَـسِر" لمن وقع عليه فعل الانكسار " [٥].

و بهذا يكون اسم الفاعل وصفاً مشتقّاً جامعاً في دلالته على عنصرين من عناصر الجملة الفعلية ، هما : المُسند إليه ؛ أي الفعل ، و المُسند ؛ و هو الفاعل أو ما ينوب عنه. فاسم الفاعل هو صورة من صور الاقتصاد اللغوي ، ففيه يُـعَبَّر عن الركنين الأساسين للجملة الفعلية.

و يُفرَّق بين الفاعل و اسم الفاعل ــ بالرغم من وجود التشّابه الشكلي بين المصطلحين ــ دلاليّا في أنّ " اسم الفاعل ما دلّ على الفاعل ، و الفاعل ما دلّ على الفعل . و الفاعل ما أُسنـِد إليه الفعل و قُدِّم من جهة قيامه به " [٦]، سلبا أو إيجابا . واسم الفاعل له صورة صرفية تضبطه ، بينما الفاعل لا توجد له صورة صرفية تضبطه ، و الضابط الوحيد للفاعل هو الضابط النحوي والدلالي .

صـــياغـــتـــه :

يُصاغ اسم الفاعل من المصدر و الفعل الثلاثي، و الرباعي ، و الخماسي ، و من الفعل المجّرد و المزيد .و لا يُـنْـظَر إلى التجّرد والزيادة عند صياغة اسم الفاعل ، و إنّما يُنْظر إلى عدد حروف الفعل أصلية كانت أو مزيدة .

---

(١) – المفتاح في التصريف، (١) ،عبد القاهر الجرجاني ،ص ٤٠
(٢) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ص ، ٢٦٣
(٣) – شرح ألفية ابن معطي ،ج / ٢ ، ص ٩٧٩
(٤) – شذا العرف في فن الصرف ،ص ٧٤
(٥) – المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٢٤٦
(٦) – شرح المراح في التصريف ، بدر الدين العيني ، ص ١١٥

و عند صياغة اسم الفاعل ، لابدّ من سلوك إحدى الطريقين : طريق خاص بالفعل الثلاثي ، و طريق خاص بالأفعال التي تزيد على الثلاثي .

١-اسم الفاعل من الفعل الثلاثي :

يُصاغ اسم الفاعل من " فعَلَ " و " فَـعِـلَ " على "فاعِل " نحو : ضَرَبَ : ضارب ، و شَرِبَ : شارب [١] ، و وزن "فاعِل " بعين مكسورة و ألف زائدة بعد الفاء خاص بأسم الفاعل من الأفعال الثلاثية [٢] المجرّدة من حروف الزيادة [٣].

نظراً لكثرة صياغة اسم الفاعل من الأفعال الثلاثية المجرّدة ، تُوهِّم أنّ اسم الفاعل من الثلاثي أصل هذا الباب ، إلاّ أنّ الواقع الدلالي يؤكد أنّ سبب التّسمية بـ" اسم الفاعل " للدلالة على الذي يقوم بفعل الفعل [٤] .

لذا ؛ فإنّ تسمية " اسم الفاعل" بهذا الاسم ،لا علاقة لها بصياغته من الفعل الثلاثي المجرد، و إنما جاءت التسمية من أصول نحوية ؛ أي من دلالة " الفاعل " ، و ـ كذلك ـ ، جاءت التسمية بهذا الاسم لغلبة الفعل الثلاثي على الأفعال الأخرى .

و يعترض صيغة "فاعل " عوارض صوتية تنشأ من ظاهرة إعلال أو التقاء ساكنين ، أو من ظاهرة إدغام " [٥] ، نحو : " بائع " ، أصلها " بايع " و" قائل " ، أصلها "قاول" ، و" قاضٍ " أصلها " قاضي "، و" داع " أصلها " داعِوٌ " ، و " رادّ " أصلها " رادِد"[٦] .

٢ـ اسم الفاعل للأفعال التي تزيد على الثلاثي:

هذا الوصف يشمل الأفعال الثلاثية المزيدة ، والرباعية المجردة ، والرباعية لمزيدة ، و الملحق بالرباعي [٧] .

و في هذه الأفعال يُصاغ الفعل المضارع من الفعل الماضي ، و يُصاغ اسم الفاعل من الفعل المضارع بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة ، و يُكسر الحرف قبل الأخير إن لم يكن مكسوراً في الأصل [٨]، وقد تكسّر الميم إتباعاً للعين ،أو تضمّ إتباعاً للميم ،نحو :

---

(١)- المقتضب ،ج/ ٢ ، ص ١١٣
(٢)- شرح التصريح على التوضيح ،ج/ ٢ ، خالد الأزهري ،ص ٣٩
(٣)- المساعد على تسهيل الفوائد ، ج/ ٢ ، ابن عقيل ،ص ١٨٨
(٤) – الكافية في النحو ،ج / ٤ ، ابن الحاجب ، ص ٣٨٩
(٥) ـ المغني الجد يد في علم الصرف ، ص ٢٤٨
(٦) ـ المرجع نفسه ، ص ٢٩٤
(٧) ـ الكافية في النحو ،ج/ ٤، ٣٨٩
(٨) ـ المرجع نفسه ، والمفتاح في التصريف (١) ، ص ، ٤٢

مِـنْـتِـن ، و مُـنْـتُـن [1] . والمطّرد في هذه الصيغة ضمّ الميم وكسر ما قبل الآخر [2] و يُعَدّ كسر ميم اسم الفاعل شذوذاً [3] .

و يعتري اسم الفاعل من مزيد الثلاثي ظواهر صوتية ،نحو : " مُعدّ" أصلها " مُعْتَدِد" ، و " مُعْتَدّ" أصلها " مُعْتَدِد" ، و" ومُرِيد" أصلها " مُرْوِد" ، و" مُخْتار" أصلها " مُخْتَيِر" و" مُشْتاق" أصلها "مُشْتَوِق" ، و" مُعْطٍ" أصلها "مُعْطِـو" [4] .

ــ العدول الدلالي لاسم الفاعل:

بعد أن عرفنا دلالة اسم الفاعل عند بيان حدّه ، وهي الدلالة على الحدث و المُحدث معاً . فإنّنا سنتعرف عدول هذه الصيغة عن دلالتها الأصلية إلى دلالات فرعية أخرى ؛ أي أنّ صورة اسم الفاعل يعبّر بها عن معانٍ صرفية أخرى فضلاً عن الدلالة على اسم الفاعل .

و بهذا يُـعْدَل بـــ : " اسم الفاعل " دلالياً إلى الأوصاف الصرفية الآتية :

١ــ اسم المفعول :

تدلّ صيغة اسم الفاعل على اسم المفعول ، نحو : " سرّ كاتِم " أي مكتوم " [5] ؛ أي أنّ الشكل الصرفي اسم فاعل ،والمعنى الدلالي اسم مفعول ، فعندما نصف السّر بالكتمان بوصف على شكل اسم فاعل " كاتِم " ، وعند البحث الدلالي المنطقي نجد أنّ السّرّ لا يقوم بفعل الكتم ، و إنّما يقع عليه فعل الكتم ، و هذا مستوحى من الواقع الدلالي المنطقي .

و لا بدَّ لكي يُعْدَل بصيغة " اسم الفاعل " إلى الدلالة على " اسم المفعول " من توافر قرائن سياقية أو دلالية منطقية ، فالقرينة هي التي تحدّد العدول ، وهي تعتمد على السياق الداخلي (اللغوي) ، أو الخارجي (المقام) .

فالتعبير عن اسم المفعول بلفظ اسم الفاعل يعطي اللفظ قوّة معنوية ، لكون اسم الفاعل هو صاحب الأثر ، و مُحدِث الفعل ؛ و هذا يؤدي إلى الاستنتاج أنّ عدول لفظ اسم الفاعل لاسم المفعول يضفي على اسم المفعول قوّة دلالية .

---

(١) ــ الكافية في النحو ، ج / ٤ ، ص ٣٨٩
(٢) ــ الاشتقاق ، عبد الله أمين ، ص ٢٤٨
(٣) ــ شرح التصريح على التوضيح ، ج / ٢ ، ص ٤٢
(٤) ــ المغني الجديد في علم الصرف ،ص ٢٥١
(٥) ــ الصاحبي في فقه اللغة ، ص ٢٢٤

٢ــالصفة المشبهة :

تدل صيغة اسم الفاعل على الثبوت والتجدد ، وقد توجد قرينة معنوية تصرف صيغة " فاعل " عن التجدّد والحدوث فتدل على الثبوت والدوام " [١] و الثبوت والدوام من سمات الصفة المشبهة ، و هذا يدل على خروج صيغة اسم الفاعل للدلالة على الصفة المشبهة .

و في القرآن الكريم صفات متّصلة بالله ـــ سبحانه وتعالى ـــ جاءت على صيغة اسم الفاعل ، و لكنّ هذه الصفات ، نحو قوله تعالى : (**مالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**) [٢]، " ليست طارئة ولا مؤقّتة بوقت معين محدود لأن الله ـــ سبحانه وتعالى ـــ لا يليق بذاته إلا القدم والثبوت و الدّوام [٣] .

و من الأمثلة من كلام العرب على هذا العدول : " لي صديق رايـط الجاش صائـب الرأي حاضر الذاكـرة ، فأصل مثل هذا التعبير : رابط جاشه صائـب رأيـه حـاضـر ذاكرته " [٤] .

و كما ذكرنا أنّ عدول صيغة اسم الفاعل للدلالة على الصفة المشبهة يعتمد على التجدّد أو الثبوت ، إلاّ أنّ هذا لا يكفي ، و لا بدّ من ضابط آخر لهذا العدول ، وهذا الضابط نحويّ .

فإذا أضيفت صيغة اسم الفاعل إلى مرفوعها ، فضلاً عن الدلالة على الثبوت ، فإن دلالته تدل على الصفة المشبهة [٥] . و بهذا يضبط عدول اسم الفاعل دلالياً إلى الصفة المشبهة بضابطين : أولهما ، دلالي وهو الدلالة على الثبوت ، و ثانيهما : نحوي ، وهو إضافة اسم الفاعل لرافعه في المعنى .

و لا يُنظر إلى الخلاف بين علماء اللغة حول دلالة اسم الفاعل على الثبوت بالنظر إلى لزوم الفعل أو تعديه [٦] ، فقد جاءت صيغة اسم الفاعل من الفعل المتعدي " ضرب " على

---

(١) ــ الضياء في تصريف الأسماء ، د. مصطفى النحاس ، ص ٩١
(٢) ــ سورة الفاتحة ، آية : ٤
(٣) – الضياء في تصريف الأسماء ، ص ٩١
(٤) ــ المرجع نفسه .
(٥) ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٦
(٦) ــ الصفة المشبهة في القرآن الكريم (رسالة ماجستير)، زياد مستريحي ، ، ص ٨٨

" ضارب"، و من الفعل اللازم " قام " على " قائم " لتدّل على الصفة المشبهة [1] ، نحو : " ضارب السّمرةِ " ، و " قائم الشّرفِ" . و قد تُغيّر صيغة " اسم الفاعل " إلى صيغة "فعيل " إذا دلّت على الصفة المشبهة ، نحو : كريم ، و بخيل ، و شريف [2] .

٣ ــ المبالغة :

ورد في اللغة العربية صيغ خاصة إذا أريد التعبير عن المبالغة في اسم الفاعل ، فقد " تُحوّل صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى فعّال أو فعول أو مِـفعال بكثرة ، و إلى فعيل أو فعِل بقلّة " [3] .

و يُعْدَل دلالياً بصيغة اسم الفاعل للدلالة على المبالغة بضابط شكلي ، وهو زيادة تاء في آخر اسم الفاعل ، " فإذا لحقت هذه التاء صيغة " فاعل " التي لا تدّل على المبالغة في الأصل أكسبتها هذا المعنى [معنى المبالغة] ، مثل : رجلٌ عارفة . أي عنده مزيد من المعرفة . و رجل داهية ، أي بلغ الغاية في الدهاء . و مثل ذلك : راوية ، و طاغية " [4] .

و قد يَعبُّر بصيغة " اسم الفاعل " عن المبالغة ، و يُضبط هذا العدول سياق الكلام، فعندما ما نقول :الرجل حاذر من عدوّه " ، فإنّ اسم الفاعل " حاذر " يدلّ على المبالغة في الحذر . ولا تكون " حاذر " صفة مشبهة في هذا المثال لعدم انضباطها في العدول إلى الصفة المشبهة .

---

(١) – شرح التصريح على التوضيح ، ج / ٢ ، ص ٤١
(٢) – النحو الوافي ، ج / ٣ ، عباس حسن ، ص ٢٤٢
(٣) ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٩٤
(٤) ــ المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٢٦٠

٢ــ اســم الــمــفــعــول

حــدّه :

هو " ما دلّ على مَنْ وقع عليه الفعل " [١] ، و هو وصف اشتُقّ من فعل لمن وقع عليه" [٢] و هو بهذا يُخالف اسم الفاعل في علاقته بالفعل ، فعمل الفاعل يقع على المفعول ، و علاقة اسم المفعول بالفعل هو وقوع أثر الفعل عليه .

و بما أنّ اسم الفاعل يُشتقّ من مضارع الفعل المبني للمعلوم [٣] ؛ فإنّ اسم المفعول " وصف يشتق من مضارع الفعل المبني للمجهول ، لمن يقع للمجهول " [٤] .

و يدلّ اسم المفعول على الحدث والمفعول [٥] ، فعندما نقول : " مكتوب " فإنّه يحمل دلالة حدث الكتابة ، و دلالة ما وقع عليه فعل الكتابة ؛ و بهذا فاسم المفعول إذا عزل عن سياقه فإنه يدلّ على " حدث طارئ " لا يدوم " [٦] .

فاسم المفعول ــ إذن ــ وصف مشتق على أوزان محدّدة ، يدلّ على الفعل المُــنقطِع (غير المستمر) ، وعلى مَا يقع عليه الفعل .

ـــ صياغته :

يشترك " اسم المفعول " مع " اسم الفاعل " عند صياغته في النّظر إلى عدد حروف الفعل ، ويشابه " اسم المفعول " "اسم الفاعل " في تقسيم عدد الحروف ، فكما أنّ لــ " اسم الفاعل " طريقة لصياغته من الفعل الثلاثي ، و طريقة أخرى لصياغته ممّا زاد على الثلاثي ؛ فإن لــ " اسم المفعول " التقسيم ذاته .

---

(١) ــ المفتاح في التصريف (١) ، ص ٤٣
(٢) ــ الاشتقاق ، فؤاد حنا ترزي ، ص ٢٠٤
(٣) ــ الاشتقاق ،عبدالله أمين ، ص ٢٤٧
(٤) ــ المرجع نفسه ، ص ٢٥٤
(٥) ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٦٧
(٦) ــ المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٢٦١

١- اسم المفعول من الفعل الثلاثي :

يصاغ "اسم المفعول " من الفعل الثلاثي على وزن " مفعول " لفظاً ، نحو : مَنصور" ، أو تقديراً نحو : " مَقول " [١] ، و يذكر ابن جني في كتابه " المقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين " ـــــ الذي ذكر فيه أسماء المفعول من الأفعال الثلاثية المعتلة العين ـــ : " فإن كان الفعل متعدياً لم تحتج مع اسم المفعول إلى حرف جرّ ، و ذلك نحو : قُدْتُ الفرس فهو مَقود ، و كِلتُ الطعامَ فهو مَكيل . و إن كان غير متعدّ احتجتَ مع اسم المفعول إلى حرف جرّ، و ذلك نحو قُمْتُ إليه فهو مَقومٌ إليه ، و مِلتُ عليه فهو مَميل عليه " [٢] ، و بهذا تتضح العلاقة بين اسم المفعول والفعل الذي اشتق منه من حيث اللزوم والتعدي ، و هي علاقة المُماثلة .

و يُعلّل صاحب " شرح المفصل " هذه الصيغة أنّ " اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل ؛ لأنه مأخوذ من الفعل ، و هو جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه ، كما كان اسم الفاعل كذلك ، فـ " مفعول " مثل "يُفعَل " ، كما أنّ "فاعلاً " مثل "يَفعَلُ" فالميم في "مفعول " بدل من حرف المضارعة في " يُفعَل " ، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل ، والواو في مفعول كالمدّة التي تنشأ للإشباع ، لا اعتداداً بها ، فهي كالياء في "الدَّراهيم " و نحوه ، و أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعيّ " [٣] ، فاسم المفعول "يُـشتقّ من مضارع الفعل المبني للمجهول " [٤] ، وهذا ما نبّه صاحب " شرح المفصل " إلى وزنه " يُفعَل " ، ثمّ تبدل الياء ميماً ، و تُزاد واو قبل الحرف الأخير، و لا يوجد علة واضحة لزيادتها ، وإنّما زيدت للتفريق بين اسم الفاعل واسم المفعول، و زيادة الواو أدّت إلى فتح الميم ، " لئلا يتوالى ضمّتان بعدهما واو ، و هو مستثقل قليل، كمَغرود قليل [ضرب من الكمأة] و مُلمول [الميل الذي يُكتحل به] ، و عُصفور " [٥] .

٢ـــ اسم المفعول للأفعال التي تزيد على الثلاثي :

يُصاغ اسم المفعول من غير الثلاثي بأشكاله المختلفة : الثلاثي المزيد ، و الرباعي المجرّد ، والرباعي المزيد على صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي ، و لكن بفتح ما قبل الحرف الأخير بدلاً من كسره في اسم الفاعل ، نحو : مُستَخرَج، ومُدَحرَج [٦] .

---

(١)- المفتاح في التصريف ، ص ١٤٣
(٢) ـــ لمقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين ، ابن جني ، ص ١٧
(٣) ـــ شرح المفصل ، م/ ٤ ، ص ١٠٤
(٤) - الاشتقاق ،عبدالله أمين ، ص ٢٥٤
(٥) ـــ الكافية في النحو ،ج/ ٤ ، ص ٤٠٨
(٦) ـــ شرح المراح في التصريف ، ص ١٣٠

ـــــ العدول الدلالي لاسم المفعول :

قد يُعدَل بصيغة اسم المفعول عن دلالتها الأصلية لتدلّ على معنى آخر يوضّحه و يدل عليه السياق ، فإذا عُزل اسم المفعول عن سياقه المقالي والمقامي فإنّه لا يدل إلا على الدلالة الأصلية لصيغة اسم المفعول ، فاسم المفعول "مكتوب " معزولاً عن سياقه يدل على فعل الكتابة ، وعلى ما وقع عليه فعل الكتابة .

و يُعدل بـــ" اسم المفعول " دلالياً إلى الأوصاف الصرفية الآتية :

١ـــاسم الفاعل :

يُعْدَل دلالياً باسم المفعول ليدلّ على اسم الفاعل ؛ أي أنّ الصورة الصرفية هي صورة "اسم المفعول " والدلالة تدلّ على اسم فاعل .

و يذكر ابن فارس في هذا المقام أنّه: " زعم ناس أنّ الفاعل يأتي بلفظ المفعول . و يذكرون قوله جلّ ثناؤه :" (**إنّه كان وعده مأتيّا**)[1] أي : آتيّا . قال (ابن السكيت) : و منه "عيْشٌ مغبون " يريد أنّه غابن غيرَ صاحبه " [2] .

فاسم المفعول "مأتيّا " في الآية الكريمة يدلّ سياقه على اسم الفاعل ؛ لأنّ وَعْدَ الله ـــ سبحانه و تعالى ـــ يأتي و لا يُؤتى . و نلحظ ـــ أيضاً ـــ اسم المفعول "مغبون " لم يدلّ على ما وقع عليه الفعل ، و إنما دلّ على مَنْ قام بالفعل ؛ أي دلّ على " اسم الفاعل " ، فالعيش هو الذي يقوم بفعل "الغبن " ، و هذا مُستفاد من الواقع الدلالي للجملة .

٢ـــ الصفة المشبهة :

قد يخرج اسم المفعول عن دلالته ليدلَّ على الصفة المشبهة ، والضابط الدلالي لعدول

---

(١)- سورة مر يم ، آية :٦١

(٢) ـــ الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ص ٢٢٤

المفعول إلى الصفة المشبهة هو تجرّد اسم المفعول من الدلالة على التجدّد والحدوث ليدلّ على الدوام والثبوت [1] .

و ثمّة ضابط آخر هو أن يكون اسم المفعول مشتقاً من فعلٍ متعدٍ إلى مفعول واحد [2] ، و أن يكون مُضافاً إلى مرفوعه في الكثير الغالب [3] .

و من الأمثلة القرآنية على العدول لاسم المفعول ليدلّ على الصفة المشبهة ، قوله تعالى : (**بَلْ يداهُ مبسوطتان يُنفقُ كيف يشآءُ**) [4] ، فاسم المفعول "مبسوطتان " يدلّ على الدوام و الثبوت ، و هذا يتّفق مع العرف الدلالي لصفات الله ــ سبحانه وتعالى ــ.

و قوله ــ سبحانه وتعالى ــ : (**بلْ هو قرآنٌ مجيدٌ * في لوح مَحفوظٍ**) [5] ، فاسم المفعول "محفوظ " يدلّ على الدوام والثبوت ؛ لأن حفظ القرآن الكريم في اللّوح المحفوظ ثابت و دائم وغير متجَدّد الحدوث .

و بهذا ؛ نلحظ الدور الهام للسياق المقامي والمقالي الناتج عن العرف الدلالي ، في عدول اسم المفعول دلالياً ليدلّ على الصفة المشبهة .

٣ــ المبالغة :

عرفنا في صفحات سابقة من هذه الدراسة معاني زيادات الأفعال ، وذكرنا أنّ المبالغة من معاني زيادات الأفعال .

و عند صياغة اسم مفعول من فعل يدلّ على المبالغة ؛ فإنّ أثر المبالغة والتكثير يظهر في اسم المفعول ، نحو : ناعَمَ الله ـــ سبحانه وتعالى ـــ لنا العيش ، فهو مُنعَمُ العيش ، فاسم المفعول مُنعّم : يدلّ على المبالغة في تنعّم و رغد العيش.

فالضابط لعدول اسم المفعول ليدلّ على المبالغة هو بيان معنى الفعل المُشتقّ منه اسم المفعول ؛ و لا بُدّ أن يدلّ على المبالغة والتكثير قبل صياغة اسم مفعول منه ، و يُساعد السياق في تحديد و بيان عدول " اسم المفعول " للدلالة على المبالغة .

---

(١) – الضياء في تصريف الأسماء ، ص ١١٧

(٢) – الصفة المشبهة في القرآن الكريم (رسالة ماجستير)، ص ٩٨

(٣) – الضياء في تصريف الأسماء ، ص ١١٧

(٤) – سورة المائدة ،آية : ٦٤

(٥)– سورة البروج ،الآيتان :٢١، ٢٢

٣ــ الصّــفــة المُــشــبّــهــة

ــ حــدّهــا :

هي ما اشتُقّ من فعل لازم لا يتعدى بحرف جرّ ، و يدلّ على ملازمة الصفة للموصوف، و استمراريتها [١] ، و أن تكون قابلة للمُلابسة والتّجرّد ، بخلاف أب وأخ لعدم قبولهما الملابسة والتجرّد لمن وُصفا بهما [٢] .

و هي " ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابهما جَرْيَ أسماء الفاعلين ، و ليست مثلها في جَريانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف " [٣] ، و بهذا تختلف الصفة المشبهة عن اسمي الفاعل والمفعول في صياغتهما ، و تشابههما في الدلالة على الوصف والعمل النحوي .

و هي تفيد " نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدث " [٤] ، و هذه مُخالفة أخرى تختلف بها الصفة المشبهة عن اسمي الفاعل والمفعول في عدم الدلالة على الحدث ، الذي يُعدّ أصلاً في دلالة اسمي الفاعل والمفعول .

و عليه ؛ فإنّ الصفة المشبهة "هي صفة تُشتقّ من الفعل اللازم للدلالة على معنى قائم بالموصوف بها على وجه الثبوت " [٥] .

أوزانها الصرفية :

اخترنا ذكر الأوزان الصرفية للصفة المشبهة بدلاً من صياغتها ؛ لأنهّا لا تُصاغ من جميع الأفعال ؛ و إنّما تقتصر على الأفعال اللازمة .

و يوجد تشابه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة ، فهي فرع عليه في العمل [٦] ، "وحين أطلق اللغويون المصطلح " صفة مشبهة " لم يكن المعيار الصرفي وحده في أذهانهم ، بل كان يعضُدُه معيار نحوي فقد لاحظوا أن هذه الصفة الصرفية تشبه اسم الفاعل من ناحيتين : صرفية و نحوية ، فهي من الناحية الصرفية تدل على موضوف بالحدث على سبيل الفاعلية لا المفعولية ، و تلك هي دلالة اسم الفاعل العامة . و هي كذلك تتصرف مثله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث . و هي من الناحية النحوية تسلك في التركيب مسلكاً قريباً من مسلك اسم الفاعل ، فهي تحلّ محل الفعل ، و ترفع فاعلا ، [...] ومن أجل ذلك سمّاها اللغويون : صفة مشبهة باسم الفاعل، و قد يختصرون فيحذفون ذيل المصطلح ، فيقولون : صفة مشبهة " [٧] و قد تأتي صفة مشبهة باسم المفعول ، نحو : جريح .

---

(١) ــ الكافية في النحو ،ج /٤ ، ص ٤١١
(٢) ــ المساعد على تسهيل الفوائد ،ج /٢ ، ص ٢١٠
(٣) ــ شرح المفصل ، م/ ٤ ، ص ١٠٦
(٤) ــ شرح التصريح على التوضيح ،ج / ٢ ، ص ٤٥
(٥) ــ الاشتقاق ، فؤاد ترزي ، ص ٢١١
(٦) ــ شرح ابن عقيل ، ج/ ٢ ، ص ١٣٤
(٧) ــ المغني الجديد في علم الصرف ، ص ٢٦٩

فمعيار التشابه بين اسم الفاعل والصفة المشبهة هو علاقة أصل وفرع ، فاسم الفاعل هو الأصل ، والصفة المشبهة فرع عليه ، و يدّعمُ هذا تسمية الصفة المشبهة بـــ " الصفة المشبهة باسم الفاعل " .

و لم يهتمّ اللغويون ببيان صياغة وأوزان الصفة المشبهة ، وانصبّ اهتمامهم على ببيان عملها [١] ، فسيبويه ـــ مثلاً ـــ لم يُحدُّد أبنية الصفة المشبهة [٢] ، وقد جمعتها من كتابه خديجة الحديثي في كتابها " أبنية الصرف في كتاب سيبويه " ، فذكرت الأبنية الآتية للصفة المشبهة [٣] :

١- أفْعَل ، نحو : قول النابغة الذبياني [٤] :

ونَأخُذُ بَعْدَه بِذِنابِ عَيْشٍ أجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لهُ سَنامُ

فـــ " أجَبّ " صفة مُشبهة .

٢- فعْلاء مؤنث " أفْعَل " ، نحو قول أبي زبيد الطائي [٥] :

كـــأن أثْوابَ نَقّادٍ قُدِرْنَ له يَعْلو بَخَمْلَتِها كَهْباءَ هُدّابا.

فـــ " كَهْباءَ " صفة مُشبهة .

٣- فعَل ، نحو هذا حَسَنُ الوجهِ ، فـــ " حَسَن" صفة مشبهة .

٤- فعِل ، نحو : صَعْب .

٥- فعيل ، نحو : "كريم " في " هو كريم الأب " .

٦- فَيْعِل ،نحو : " طَيّب" في " هم الطيّبون الأخبار" .

٧- فاعِل ، نحو : " طاهِر " في "هو طاهِر القلب " .

٨ - فعِل ، نحو : " بَطِر " وهو مرض .

٩- فعْلان ، نحو : "عطشان " .

١٠- فُعال ، نحو : "طُوال " .

---

(١) – انظر ، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ، ص ٢٧٩ – ٢٨١
و الكافية في النحو ،ج/ ٤ ، ص٤١٢ – ٤١٤
و شرح المفصل ، م / ٤ ، ص ١٠٦- ١٠٩
و شرح التصريح على التوضيح ، ج/ ٢ ، ص ٤٥-٤٧
و كتاب الجمل في النحو ، ص ٩٤-٩٨
و شرح ألفية ابن معطي، ج / ٢، ص ٩٩٥- ١٠٠١
(٢) – أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، ص ١٩٠
(٣) ـــ المرجع نفسه ، ص ١٩٠ ـــ ١٩٢
(٤) ـــ ديوان النابغة الذبياني ، ص ٢١٤
(٥) ـــ شعر أبي زبيد الطائي ، ص ٣٩

و يكثرُ عدول الصفة المشبهة للدلالة على اسم الفاعل إذا كانت من أصول الثلاثي المجرّد نحو : حَسُن ، و فَرِح ، و سَوِد ، و حَمُر. و منْ الأمثلة التي توضّح هذا العدول ، قولك : حَضَرَ الرجلَ الحَسَنُ الثيابِ . فـ " الحسن " صفة مشبهة دلتّ على اسم فاعل .

٢ــ اسم المفعول :

بما أنّ الدلالة الأصلية لاسم المفعول هي الدلالة على الحدث وعلى مَنْ وَقَعَ عليه فعل الحدث ، و الصفة المشبهة تُصاغ من الأفعال اللازمة ؛ فإنّ التناقض الظاهري واضح للعيان بين دلالة اسم المفعول ودلالة الصفة المشبهة .

و بناءً على ما سبقت الإشارة إليه ؛ فإنّ ظاهرة الشذوذ في الصفة المشبهة قد رُدّت إلى الحمل على المعنى ، معنى اللزوم ، و ثبوت الوصف المتوافر في بناء (فعيل) ،بحيث حُملت عليه [...] المفردات الشاذة ، التي خرجت من باب (فاعل) المشتق من اللازم والمتعدي إلى باب (فعِيل) المشتق من اللازم ؛ لأنّ النقل من (فعِل و فعَل) المتعديين إلى (فعُل) يُشعر باستقرار المعنى وثبوت الوصف في صاحبه ، فلما صار العلم طبيعة وسجية في صاحبه ، قيل (عليم) وعلى هذا النحو سارت مفردات الباب الشاذة " [١] ، و بما أنّ اسم المفعول يحتاج إلى مفعول به في الأصل؛ فإنّ صياغة صفة مشبهة من فعل مشابه لما يحتاج إليه اسم المفعول من التعدي قد عُدّ شذوذاً في نظر كثير من اللغويين .

و يعتمد عدول الصفة المشبهة دلاليا ليدّل على اسم المفعول على سياق المقام ، فصيغة "فعيل " هي من صيغ الصفة المشبهة ، و قد جاءت في القرآن الكريم .لتحمل دلالة " اسم المفعول" [٢] ، نحو قوله تعالى " **(كلّ نفس بما كَسَبَتْ رَهينة)** [٣] ، فـ " رهينة " في هذه الآية تدّل على اسم المفعول "مرهون " .

٣- المبالغة :

تشترك المبالغة والصفة المشبهة في بعض الصيغ الصرفية ، نحو : فعيل ، وفعِل ، و ما يُحدّد دلالة الصيغ المشتركة هو السياق ، فالسياق وحده هو الذي يحدّد دلالة الصيغة على المبالغة أو الصفة المشبهة .

---

(١) - ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ، حسن عباس الرفايعة ، ص ٢١٥

(٢) - صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم ، علي أحمد طلب ، ص ٣٧٥

(٣) - سورة المدثر ، آية : ٣٨

إن اشتراك المبالغة والصفة المشبهة في بعض الصيغ الصرفية يُحفّز الدارس معرفة أصول هذه الصيغ ، و ما يخفف هذا الحفز "إدراك علمائنا القدامى التقارب الشديد بين المشتقات الدالة على الفاعليّة ، فجعلوها في باب واحد ، إذ كثيراً ما كانت موضوعات اسم الفاعل ، والمبالغة، و الصفة المشبهة تُدرس في باب واحد ، و يعود ذلك إلى اتّفاق هذه الصيغ في دلالتها على الحدث و فاعله ، على الرغم من تفاوت كلّ منها في المعنى الدقيق ، الذي يتمثّل في الحدوث في اسم الفاعل، و المبالغة في صيغ المبالغة ، و الثبوت في الصفة المشبهة ؛ وبسبب التقارب في دلالة هذه الصفات، نجد بعض العلماء يدرج كثيراً من أبنية الصفة المشبهة ، أو المبالغة ، ضمن باب اسم الفاعل ، دون أن يُـنَـبِّـه على أنّ هذه الأوزان أو تلك خاصة بهما "[1].

فالصفة المشبهة والمبالغة في الصرف العربي جاءا خدمة لاسم الفاعل في إيضاح ما يطرأ عليه من متُغيرات دلالية ، فاسم الفاعل يفقد دلالة عدم الثبوت فيصير صفة مشبهة ، وإذا أريد التعبير عن مبالغة حدث اسم الفاعل أحتيج إلى المبالغة .

و من أمثلة هذا العدول صيغة " فعلان " وهي صفة مشبهة ، و الحقيقة اللغوية لهذه الصيغة تتضمّن معنى المبالغة [2] ، فعندما ما نقول : " الرجلُ غضبان من هذا الأمر" ، فإنّ الكلام يدلّ على المبالغة في الغضب .

و تكثر دلالة صيغة "فعيل " على المبالغة ، و قد عدّت صيغة من صيغه ، و نُفرّق بين أصالة دلالة "فعيل " على الصفة المشبهة أو المبالغة بالرجوع إلى الفعل الذي صيغت منه فإن كانت من فعل لازم فهي صفة مشبهة ، و إن كانت من فعل متعدٍ فهي صيغة مبالغة [3] ، فعندما نقول : " كانَ حاتمُ الطائي كريماً في قومه " ، فوصف حاتم الطائي بـــ " كريم " لا يدلّ على صفة مشبهة ، لأن العارف لتاريخ حاتم الطائي يعرف أنّ كرمه كان مُبالغاً فيه ؛ و ليس ككرم الناس، و بالاعتماد على السياق يُعْدل بالصفة المشبهة " كريم " المشتقة من الفعل اللازم "كَرُمَ" دلالياً لتدلّ على المبالغة .

---

(١) – المشتقات الدالة الفاعلية والمفعولية ، ص ١٥٤

(٢) – الوصف المشتق في القرآن الكريم ، ص ٣٣٧

(٣) ــ صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم ، ص ١٥

٤ــ صِيـــغ الـــمُـــبـــالـــغـــة

ــ دلالة المبالغة :

تكمن دلالة صيغ المبالغة على " تكثير الفعل و تكريره مرة بعد أخرى من أسماء الفاعلين " [١] ، فتُحوّل صيغة فاعل لصيغ أخرى تدلّ على المبالغة والتكثير [٢] ، وهذه الصيغ خاصّة بالمبالغة و" تُدعى أمثلة المبالغة أو صيغها " [٣] .

و صيغ المبالغة هي " صور لفظية خاصة تضيف معنى صرفياً زائداً على معنى اسم الفاعل ، و هو الكثرة والمبالغة في الوصف . فإذا قلت : هذا رجل صابر ،عنيتَ أنه يتصف بالصبر ، و لكنك لم تحدد بـــ " صابر " درجة صبره من حيث الكثرة والقلة ، لأن صيغة "فاعل " لا تدل بذاتها على " الكمية" . أما إذا قلت :إنه صبور. فإن صيغة " فعول " تضيف معنى الكثرة والمبالغة إلى صَبْر الرجل ، فالفرق بين " صابر" و" صبور" إنما هو في الكمية" [٤] .

فصيغ المبالغة هي صورة من صور الاقتصاد اللغوي ، فهي تغني عن التكرار ، و الإطالة في الوصف ، فبدلاً من أن نقول : رجل صابر صابر ، أو تقول : رجل كثير الصبر ؛ فإننا نقول : رجل صبور .

و تحمل صيغ المبالغة الدلالة على الحدث وصاحبه ، و الدلالة على كثرة وقوّة حدوث الحدث من صاحبه [٥] ، فهذه الصيغ تحمل دلالة مزدوجة ، هي الدلالة على اسم الفاعل ، و بيان كثرة حدوثه .

و صيغ المبالغة هي مُختصة بـــ " اسم الفاعل " لذا تسمّى بـــ " صيغ مبالغة اســـم الفاعل " ، وهي مُلحقة باسم الفاعل ، لأنهّا محوّلة عنه " [٦] ، وتُدرس ـــ أحيانا ـــ ضمن مُسمى " اسم الفاعل " [٧] .

---

(١) – شرح ألفية ابن معطي ،ج/ ٢ ، ص ٩٨٨
(٢) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٦٤
(٣) – الاشتقاق ، فؤاد ترزي ، ص ٢١٨
(٤) – المغني الجديد في علم الصرف ،ص ٢٥٣
(٥) – الضياء في تصريف الأسماء ، ص ٩٩
(٦) ــ تصريف الأفعال والأسماء ، ص ٣٦٨
(٧) ــ انظر ،المقتضب ، ج/ ٢ ، ص ١١٣
و كتاب الجمل في النحو ، ص ٩٢
و المقرب ، ص ١٤١
و شرح القصيدة الكافية في التصريف ، السيوطي ، ص ٥٠
و الكافية في النحو ،ج / ٤ ، ص ٣٩٧
وشرح المفصل ، م / ٤ ، ص ٨٦
و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٢٦٤ ،
و شذا العرف في فن الصرف ، ص ٧٤

و يُـبيّن سيبويه في كتابه العلاقة بين اسم الفاعل والمبالغة بقوله : " وأجروا اسم الفاعل، إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر ، مُجراه إذا كان على بناء فاعل ، لأنّه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، إلا أنّه يريد أن يُحدّثَ عن المبالغة "[1] .

و كما أنّ اسم الفاعل قد تُحوّل دلالته إلى الثبوت ؛ فإنّ صيغ المبالغة ــ أيضاً ــ قد تدلّ على الثبوت[2] .

ـــ أوزان المبالغة :

لا يوجد ضابط أو قاعدة لصياغة المبالغة ، فعندما نريد أن نبالغ في " الصّبر" فإننا نقول : صبور، و صبّار ، فصيغ المبالغة قد تتعدّد ، و هذا يدفعنا إلى القول إنّ صيغ المبالغة سماعية لا قياسية .

نقل السيوطي في مزهِره أبنية المبالغة عن ابن خالويه ، وهي اثنا عشر بناء[3] ، و" الصواب أنّها أحد عشر بناء ، لأنّه كرّر بناء " فعّاله " بتشديد العين "[4] ، و الأبنية ، هي :

١ــ فـــعال ، نحو : قـــساق .

٢ــ فُعَل ، نحو : عُذَر .

٣ــ فَعّال ، نحو : غَدّار .

٤ــ فعول ، نحو : غَدور .

٥ــ مِـفْـعيل ، نحو : مِـغْـطير .

٦ــ مِـفْعال ، نحو : مِـغْـطار .

٧ــ فُعَلة ، نحو : هُـمَزة .

٨ ــ فـــعولة ، نحو : مَلولة .

٩ــ فعّالة ، نحو : علّامة .

١٠ــ فاعِلة ، نحو : راوية .

١١ــ مِـفْـعالة ، نحو : مِجزامة .

---

(١) – الكتاب ،ج /١ ، ص ١١٠

(٢) – اسم الفاعل في القرآن الكريم ،(رسالة ماجستير) ،أبو سعيد محمد عبد الحميد ، ص ٥٤

(٣) ــ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،ج/ ٢ ، السيوطي ،ص ٢٤٣

(٤) ــ تصريف الأفعال والأسماء ، ص ٣٦٨/ الحاشية .

و أبنية المبالغة عند سيبويه خمسة ، هي : فعول ، وفعّال ، و مِفعال ،وفعِل ، و فعيل .[1]

و جاء من أبنية المبالغة فضلاً عن الأبنية السالفة " فُعّال " ، نحو: كُبّار، و "فِعّيل " ، نحو : شِرّيب ، و " فَعْلان " ، نحو : غضْبان ، و" فاعول " ، نحو : فاروق [2] .

و تتفاوت صيغ المبالغة في استعمالاتها [3] ، و هذا يدلّ على اضطراب في صياغة صيغ المبالغة ، فـ " لم يجدّد النحاة ضوابط خاصّة بأمثلة المبالغة ، يمكن من خلالها تحديد الصيغ القياسية من غير القياسية " [4] .

ـ العدول الدلالي لصيغ المبالغة :

تخرج صيغ المبالغة عن دلالتها الأصلية لتدلّ على :

١ـ اسم الفاعل :

من مظاهر العدول الدلالي لصيغ المبالغة لتدل على اسم الفاعل قوله تعالى:(**و لهم عذابٌ أليمٌ**) [5]؛ فـ" أليم " حملت دلالة " مؤلِم " .

و صيغة "فعول " ، عندما نقول " امرأة صَبور و رجل صَبور" [6] ، فأننا نريد التعبير عن صبر الرجل أو المرأة ،لا التعبير عن المبالغة في الصبر ، فدلّت صيغة "فعول " على اسم الفاعل.

و يذكر عبد الله الدّايل في كتابه "الوصف المشتق في القرآن الكريم :" أنّ فعول " تأتي بدلالة " فاعل " [7] .

و الضابط لعدول صيغ المبالغة لتدلّ على اسم الفاعل هو ضابط دلالي مرتبط بالسّياق .

٢ـ اسم المفعول :

و يظهر هذا العدول الدلالي في قوله تعالى : (**لـهـا طـلـعٌ نّـضـيدٌ**) [8] ؛ أي منضود.

---

(١) ـ الكتاب ،ج / ١ ، ص ١١٠.
(٢) - تصريف الأفعال والأسماء ، ص ٣٦٩
(٣) - المغني الجديد في علم الصرف ،ص ٢٥٣
(٤) - المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية ، ص ٣٠
(٥) ـ سورة البقرة ، آية : ١٠
(٦) ـ الوصف المشتق في القرآن الكريم ، ص ٢٦٨
(٧) ـ المرجع نفسه .
(٨) ـ سورة قّ ، آية : ١٠

و من أمثلة هذا العدول يُعدل بصيغة المبالغة " فعول" لتدلّ على اسم المفعول ، نحو: ناقة ركوب [1] . فـ " ركوب " دلتّ على اسم المفعول "مركوب عليها " . فسياق الجملة يدلّ على أنّ الوصـــف "ركوب " يدلّ على الحدث وعلى ما وقع عليه الحدث .

و السياق وحده هو الذي يحدّد عدول صيغ المبالغة لتدلّ على اسم المفعول .

٣ــ الصفة المشبهة :

ذكرنا أن المبالغة والصفة المشبهة تشتركان في بعض الصيغ الصرفية ، و بما أنّهما جاءا في مرحلة لاحقة خدمة لاسم الفاعل ؛ لذا فمن العسير الجزم بأصالة الصيغ الصرفية المشتركة لأحدهما .

و يُعتَمد على السياق في تحديد عدول صيغ المبالغة لتدلّ على الصفة المشبهة ، و من مظاهر هذا العدول عدول صيغة المبالغة " فعول " لتدلّ على الصفة المشبهة ، نحو : رسول، و عجوز [2] ، فعندما نقول : " محمد رسول الله " و "هذا رجل عجوز "، فإنّ "رسول " و " عجوز " لا يدلاّن على المبالغة ، و إنّما يدلاّن على الصفة المشبهة ، و هذا نتيجة العرف الدلالي لكلمتي : رسول وعجوز في هذا السياق .

و من مظاهر التشابه بين صيغ المبالغة والصفة المشبهة فضلاً عمّا ذُكر التشابه الدلالي، فالمبالغة تدلّ على تكرار الحدوث مرّة بعد مرّة ، والصفة المشبهة تدلّ على وصف ثابت ، فالتكرار في المبالغة يتقارب دلالياً من ثبوت الوصف ، فعندما يكرر الوصف عدّة مرّات ، فإنّ هذا قد يؤدي إلى ثبوته.

* * *

و نخلُص من دراسة تناوب المشتقات الصرفية : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة إلى أنّ العدول بين هذه المشتقات هو عدول دلالي يعتمد على السياق ، فالبناء الصرفي ثابت ، و لكنّ العدول يكمن في الدلالة.

و يبرز دور السياق اللفظي أو المقامي في تحديد عدول المشتقات الصرفية ، فالصيغ الصرفية للمشتقات لا تَعْدِل عن دلالتها الأصلية دون سياق ، و إذا وجدت المشتقات الصرفية معزولة عن سياقها ، فإنها لا تحمل إلا دلالتها الأصلية .

و لمعرفة العدول الدلالي بين المشتقات الصرفية فلا بدّ من ثقافة معرفية ولغوية تساهم في تحديد العدول وبيانه ، فعندما نقول " عجوز" هي صفة ثابتة لموصوفها ، و لا تكون متجدّدة أو طارئة ، و لا مبالغة فيها ؛ فإن هذا يُساعد الدّارس على تحديد دلالتها .

---

(١) – الوصف المشتق في القرآن الكريم ، ص ٢٧١

(٢) – المرجع نفسه ، ص ٢٦٨

و يُلحظ على المشتقات الصرفية الأربعة : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، و الصفة المشبهة، و صيغ المبالغة هذا التناوب فيما بينها في الدلالة ، فاسم الفاعل قد تتحول دلالته إلى اسم مفعول ،أو صفة مشبهة ، أو مبالغة ، و ــ كذلك ــ اسم المفعول ، و الصفة المشبهة ، و صيغ المبالغة .

و يمكن توضيح التناوب الدلالي السياقي بين المشتقات الصرفية الأربعة بالرسم التوضيحي الآتي :

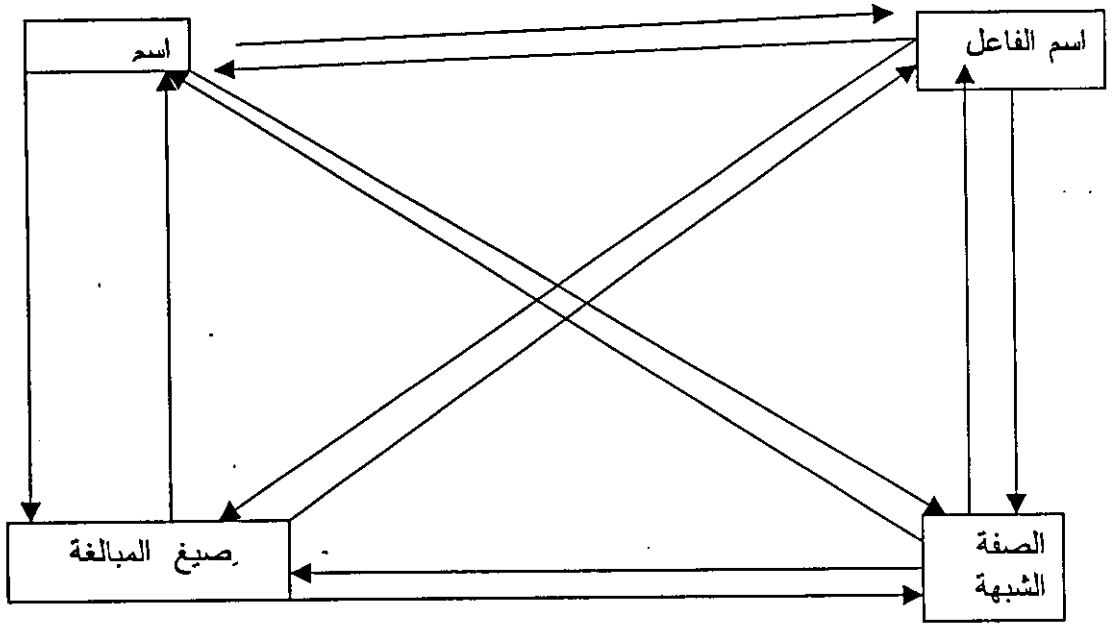

يشير بداية السهم إلى الصيغة الصرفية ،و يشير رأس السهم إلى المعنى الدلالي للصيغة الصرفية بعد العدول .

و بما أنّ الصفة المشبهة وصيغ المبالغة لهما عدّة صيغ صرفية ، فليس من الضروري أن يكون العدول في الصيغ جميعها، فيكفي العدول في صيغة واحدة أو أكثر ؛ لأنّ العدول الدلالي في صيغة واحدة يكفي لبيان مظاهر العدول للصفة المشبهة أو المبالغة .

الـفـصـــل الـثّـالـث

الـعـدول عـن الأصـول

الـمُـفـتـــرضـــة

يُقصَد بـــــ" الأصول المُفترضة " الأصول التي كانت عليها الألفاظ قبل العدول عنها ؛ أي الصورة التي يُفترض أن تكون قد كانت الألفاظ عليها .

إلا أنّ هذه الأصول بقيت بعيدة عن الاستعمال اللغوي ، لذا آثرنا تسميتها بـــ" الأصول المُفترضة " ، مستفيدين من دلالة " التمثيل " على تصوير الواقع و ليس الواقع فعليّا .

و بما أنّ الأصول المُفترضة ليست مُستعملة في الواقع اللغوي الفصيح ، فقد بقيت أصولاً يُحتاج إليها عند البحث و التعليم ، و من هنا تكمن أهمية هذه الأصول ، فيحتاج إليها الباحث في بحثه ، و المدرس في تعليمه طلابه .

و ميدان الأصول المُفترضة يكمن في الإعلال و الإبدال ، فالمعلم عندما يعلّم طلابه الإعلال أو الإبدال ؛ فإنه يحتاج لبيان الأصول التي كانت عليها الألفاظ ، ثمّ يقوم ببيان ما جرى عليها من إعلال أو إبدال .

و كذلك ، فالباحث يُدَعّم دراسته ببيان الأصول المُفترضة للألفاظ المعتلّة و المَبْدَل فيها ؛ لكي يصل إلى قواعد صرفية تضبط تغييرات الإعلال والإبدال في الكلمات .

و للأصول المُفترضة فوائد في الدرس الصرفي ، فبها يُتعرّف أصول الكلمات و جذورها ، ممّا يُسَهّل البحث عن دلالتها في المعاجم العربية ، باعتبار أنّ أغلب المعاجم ، و المعاجم القديمة خاصة ، تُرتّبُ مفرداتها تبعاً للأصول قبل الإعلال .

و تكمن فائدة معرفة الأصول المُفترضة للإبدال في مساعدة دارس الصرف العربي في زنة الكلمات ، و معرفة مواضع الزيادة على الأصول ؛ و بالتالي تحديد دلالة الزيادة ، و ما أضفت على الأصل من دلالة إضافية .

و لا يُقصد بالإبدال في هذا المقام ، الإبدال الصوتي ، و إنّما الإبدال الصرفي ، لأنّ الإبدال الصوتي لا يمكن السيطرة عليه و حصره ، فهو متغيّر تبعاً للزمان و المكان ، و لا يُضبط بقواعد صرفية مُحكَمة .

و تمّ عزل الإدغام في هذا الفصل ؛ لأنّ العدول فيه عدول خطّي " كتابي" و ليس نُطقيا ، فعندما نقول : " شَدَّ " فإنّ أصلها " شَدَدَ " و لا خلاف يُذكر عند نطقهما .

و كذا كان موقف البحث من الإمالة ، فهي عدول صوتي بين التفخيم و الإمالة ، رغم تنبّه الباحث إلى أنّ الإمالة ميل عن الأصل ، و لا سيما وجود خلاف حول الأصل و الفرع في الكلمة الممالة .

و الإمالة ، هي " عدول بالألف عن استوائه ، و جنوح به إلى الياء ، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة ، و بين مخرج الياء " [1] ؛ نحو: " عِماد" و " عالِم" فيميلون الفتحة قبل الألف إلى الكسرة ، فيميلون الألف نحو الياء "[2].

---

(١) ــ شرح المفصل ، م / ٥ ، ص ١٨٨

(٢) ــ المرجع نفسه .

ـــــ الإعـــــــــلا ل .

ـــــ الإبـــــــــــدال .

الإعـــــلال :

سُمّي الإعلال بهذا الاسم نسبة لحروف العلّة ، و اختصاصه بها ، و" هو تغيير يطرأ على أحد حروف العلّة (ا ، و، ي) ، و ما يلحق بها (الهمزة) ، و ذلك للتخفيف " [١] .

و جاء في شرح المفصل أنّ " معنى الإعتلال التغيير، و العلّة تغيّر المعلول عمّا هو عليه ، و سُمّيت هذه الحروف حروف علّة لكثرة تغيّرها "[٢] ، و الحروف التي يقصدها صاحب شرح المفصل ،هي : الألف ، و الواو ، و الياء .

و نجد لمصطلح " الإعلال " اسماً آخر ، هو " الإبدال " ، فنجد في الكتب التي احتوت صفحاتها درس الإعلال ، أنّه دُرسَ تحت مُسمّى " الإبدال " [٣] ، كما أنّهم يُدرجون الإعلال و الإبدال الصرفي ، و الإبدال الصوتي ــ أحياناً ــ تحت هذا العنوان .

و حروف العلّة في العربية ثلاثة ،هي : الألف ، و الواو ، و الياء ، و تجري الهمزة مجراها لتقاربها منها ، و مشاركتها لها في كثرة التّغيير [٤] .

و قبل الشروع في دراسة العدول عن الأصول المُفترضة في الإعلال ، تجدر الإشارة إلى بيان العلاقة بين حروف العلّة و الحركات ؛ لما لهذه الإشارة من أهمية بالغة في توضيح قضايا الإعلال و قواعده .

و قد أفصح ابن جني في كتابه " الخصائص " عن هذه العلاقة في باب سمّاه " باب في مضارعة الحروف للحركات ، و الحركات للحروف "، قال فيه : " و سبب ذلك أن الحركة حرف صغير ؛ ألا أنّ من مُتقدمي القوم من كان يُسمّي الضمّه الواو الصغيرة ، و الكسرة الياء الصغيرة ، و الفتحة الألف الصغيرة . و يؤكدّ ذلك عندك أنك متى أشبعت و مَطلّت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها ، [...] و من مضارعة الحرف للحركة أنّ الأحرف الثلاثة : الألف و الياء و الواو إذا أشْـــبِـــعن و مـُطِـــلن أدّين إلى حرف آخر غيرهن إلا أنه شبيه بهن وهو الهمزة ؛ ألا ترى إذا مَطِلت الألف أدّتك إلى الهمزة فقلت آءْ ، و كذلك الياء في قولك : إيْ ، و كذلك الواو في قولك : أوءْ ، فهذا كالحركة (إذا مطلتها) أدّتـــك إلى صورة أخرى غير صورتها " [٥]

---

(١) – المعجم المفصل في علم الصرف ، مادة " الإعلال " ، ص ١٤٤

(٢) – شرح المفصل ، م / ٥ ، ص ٤١٨

(٣) – انظر ،الأصول في النحو ، ج/ ٣ .
و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .
و شرح التصريف ، الثمانيني .
و شرح الملوكي في التصريف .
و شرح ابن عقيل ، ج / ٢.
و شرح ألفية ابن معطي ،ج / ٢ .

(٤)ـــ شرح الملوكي في التصريف ، ص ٢١٤

(٥) ــ الخصائص ، ج / ٢ ، ابن جني ، ص ٣١٥ ، ٣١٨

الإعــلال بالــقــلــب :

و صور الإعلال بالقلب ، هي :

أ ــ قلب الواو والياء ألفاً :

لِــقلب الواو و الياء ألفاً شروط ، هي [1] :

١ــ أنْ تكون الواو أو الياء متحركة ، بخلاف : " القوْل " .
٢ــ أنْ تكون حركتهما أصلية بخلاف " جَيَل " المنقولة عن " جَيْأل" ، وهو اسم للضبع .
٣ــ أنْ تكون حركة الحرف الذي قبلهما الفتحة ، بخلاف "الحِوَض".
٤ــ أنْ تكون حركة الفتحة مُتصلة في الكلمة ؛ أي غير مُنفصلة في كلمة أخرى .
٥ــ أنْ يكون الحرف الذي بعدهما متحركاً إنْ كانتا عينين للكلمة ، و إنْ كانتا لامين ينبغي ألاّ يقع بعدهما ألف أو ياء مشّددة .
٦ــ أنْ لا تكونا عيناً مكسورة لــ " فعِل"، والوصف منه على "أفعَل " ، نحو :عَوِرَ .
٧ــ أنْ لا تكونا عيناً لمصدر " فعِل " ، نحو :العَوَر.
٨ــ أنْ لا تكون الواو عيناً لوزن " افتَعَل " الذي يدلّ على المشاركة ، نحو : اجتوروا " بمعنى " تجاوروا " ، فإنْ لم يدلّ على المشاركة وجب إعلاله ، نحو: "اختار" بمعنى "خار" .
٩ــ أنْ لا تكون الواو أو الياء متلوّة بحرف يستوجب الإعلال ، نحو: الهوى .
١٠ــ أنْ لا تكونا عينين لما في آخرة زيادة تختص بالأسماء ، نحو : الجَوَلان .

و عند استكمال الاسم أو الفعل الشروط السالفة الذكر لإعلاله ؛ أي قلب الواو والياء ألفاً ، فإنّ واوه أو ياءه تقلب ألفاً .

و يُفسّر الإعلال في " فعُل "و" فعِل " بقلب الواو والياء ألفاً ؛ لأن الألف أخفّ الحركات ، و لتكون العين مُجانسه لحركة الفاء .و يُفسّر الإعلال في " فعَل " بقلب الواو والياء ألفاً استثقالاً لحرف العلّة ، مع استثقال توالي الفتحات ؛ أي فتحة الفاء وفتحة العين [2] .

فالاستثقال ينتج من اجتماع الأشباه ، وهي الفتحات [3] ، لذا ؛ " لم تصحّ الواو والياء المتحركتان و قبلهما فتحة " [4] .

و يُعَدّ قلب الواو والياء ألفاً حفظاً للانتماء ، نحو"بناء الفعل الماضي المجرد من مادة (بَيَعْ) :إنّ ميزان هذا الفعل هو (فَعَل) ، و إنّ شكله الأولى (بَيَع) . و تبدو الكلمة بهذا الشكل ثقيلة اللفظ ، و للتخلص من الثقل يعمِد أهل اللغة إلى جعل المثنى اليائي الفتحي مدّة و قد اختاروا لتلك المدّة الجنس الفتحي ، فجعلوا الكلمة (باع) " [5] .

---

(١) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٥٣٢ – ٥٣٤
(٢) – الممتع في التصريف ،ج/ ٢ ، ص ٤٣٨
(٣) ــ المنصف ، ج / ٢ ، ص ١١٦
(٤) – المرجع نفسه .
(٥) ــ حقيقة الإعلال والإبدال ، راسم الطحان ، ص ١٠٨

و بهذا ؛ نكون قد عرفنا قاعدة قلب الواو والياء ألفاً ، فأصل الفعل و الاسم أنْ يكون بواو أو ياءٍ ، و لكنّ هذا الأصل عُدِل عنه ليصير ألفاً .

و ما يَدُلنا على أصالة الواو والياء في الفعل أو الاسم ، هو زوال الإعلال بزوال أسبابه ، وعودة الحروف الأصلية إلى مواضعها .

فأصل قال بالواو ؛ لأننا نقول : قال ، يقول ، فتظهر الواو ، وـــ كذلك ـــ في باع، يبيع ، فإنّ الياء تظهر [1] .

ـــ الأصول المُفترضة في قلب الواو والياء ألفا :

عندما يُسأل عن الإعلال في الفعل " قال " ، يُجاب أنّ في الفعل إعلالا بالقلب ، وأصله " "قوَل " ، فقلبت الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها ، فالأصل المُفترض للفعل " قال " هو " قوَل" ، و " قوَل" ليست مستعملة عند أبناء اللغة العربية ، و إنمّا هي أصل مُفترض يُحتاجُ إليه عند بيان إعلال " قال " .

و كذلك ، عند بيان الإعلال في الفعل "باع " ، نقول : إنّ في الفعل إعـــلالاً بالقلب ، و أصله "بَيَع" ، فقُـلِـبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها . فالأصل المُفترض للفعل " باع " هو "بَيَع " و هو أصل غير مُستعمل لغوياً ، و إنمّا تقتصر الحاجة إليه في التمثيل .

و هذه بعض الأمثلة على قلب الواو ألفاً [2] :

المثال الأول : صان : فعل ثلاثي مجّرد معتل أجوف ، و أصله " صَوَن " .
المثال الثاني : باب : اسم ثلاثي مجرّد معتل أجوف ، و أصله " بَوَب " .
المثال الثالث : دعا : فعل ثلاثي مجرّد معتل ناقص ، و أصله " دَعَو" .
المثال الرابع : عصا : اسم ثلاثي مجرّد معتل ناقص ، و أصله " عَصَو" .
المثال الخامس : أبدى : فعل ثلاثي مزيد معتل ناقص، وأصله " أبـدَو" .
المثال السادس : اغتال :فعل ثلاثي مزيد معتل أجوف ، وأصله " اغـتـَـول" .
المثال السابع : قادة : جمع تكسير ، وأصله " قـوَدة " .

---

(١) – المقتضب ، ج / ١ ، ص ٩٦

(٢) ـــ تيسير الإعلال والإبدال ،عبد العليم إبراهيم ، ص ٢٤ . لم أجد مانعاً يحول دون الاستئناس بالأمثلة التي حشدها هذا المؤلف في كتابه التعليمي المُشار إليه ؛ لأنه من المراجع المُعتمدة في تدريس هذه المادة في كثير من كليات الآداب ، و أقسام اللغة العربية في الجامعات العربية ، كما أعلمني أستاذي المُشرف .

و هذه ـــــ أيضاً ـــــ بعض الأمثلة على قلب الياء ألفا [1] :

المثال الأول :سار : فعل ثلاثي مجّرد معتل أجوف ، و أصله " سَيَر" .
المثال الثاني : ناب : اسم ثلاثي مجرد معتل أجوف ، و أصله :" نَـيَب " .
المثال الثلاثي : رمى : فعل ثلاثي مجرد معتل ناقص ، و أصله : " رَمَيَ" .
المثال الرابع: فتى : اسم ثلاثي مجرد معتل ناقص ، و اصله : " فَتَيَ" .
المثال الخامس: ألقى : فعل ثلاثي مزيد ، و أصله: " القيَ" .
المثال السادس: اختار: فعل ثلاثي مزيد ، و أصله : "اخْتَيَرَ " .
المثال السابع : باعة : جمع تكسير، و اصله : " بَيَعَة" .

فالأصول التي ذُكرت للأمثلة السالفة هي أصول مُفترضة يذكرها الصرفيون عند بيان الإعلال في الكلمات المعدولة عن هذه الأصول . الواقع اللغوي يُثبت عدم استعمال هذه الأصول في اللغة ، إلّا في بعض الاستعمالات المُتحجرة ، و في بعض اللهـجـات النادرة [2] .

و يرى الميداني أنّ قلب الواو والياء ألفا لا يكون قلباً ، " و هو أن تكون الواو والياء مفتوحين وما قبلهما ساكن ، فتُـنـتـقل فـتـحتهـما إلى الساكن قبلهمـا وتقلبا ألفا ، نحو : " أقام " و " أباع " و " أقال " الأصل : " أقوَم" و " أجوَد " و " أبيَع " و" أقيَل" [3].

و نقل حركة الفتحة عن الواو والياء إلى ما قبلهما يطّرد في " أفـعـل " ، نحو" أطاب ، و" اسْـتَـفْـعَل " نحو: "استقام"، و" يُـفـعَل " نحو " يُخاف"، و " يَـفْـعل" نحو " يَخاف" ، و "مُفْعل " نحو "مُباع " ، و" مُسْتَفْعَل " نحو " مُستَطاب " ، و "مَفْعَل " ، نحو " مَطار" [4]

و مُلخص رأي الميداني أنّه لا يعدّ قلب الواو والياء المفتوحين ألفاً إعلالاً بالقلب، و إنمّا يرى فيه نقل حركة الواو والياء للحرف الذي قبلهما ، و الذي هو في الأصل ساكن، ثمّ تمدّ حركة الفتح لتصير فتحة طويلة ؛ أي تصير ألفا ، و تُحذف الواو والياء.

---

(١) – تيسير الإعلال و الإبدال ، ص ٣٤
(٢) – نجد مثل هذه الاستعمالات و الأمثلة لهذه اللهجات في شواهد النحو المجموعة في معاجم الشواهد بوصفها من المُتحجرات اللغوية التي لم يعدْ لها وجود في الكلام ، و لطلب هذه الشواهد في :
أ ـــ معجم شواهد العربية ، عبد السلام هارون .
ب ـــ معجم شواهد النحو الشعرية ، حنّا حداد .
ج ـــ المعجم المفصل لشواهد النحو ، إميل بديع يعقوب .
و غيرها من المصادر .
(٣) ـــ نزهة الطرف في علم الصرف ، ص ٢٢٦
(٤) ـــ المرجع نفسه ، ص ٢٢٦

و ما يُهمّنا هو وجود الأصول المُفترضة لـــ" أقام " ، و" أباع "، و" أجاد "، و"أطاب" ، و " استقام" ، و "يَخاف" ، و"مُباع" ، و "مُستطاب" و "مَطار" ، و هذه الأصول المُفترضة هي : " أقْوَم "، و" أبْيَع" ، و" أجْوَد" ، و " أطْيَب"، و " أسْتَقْيَم "، و " يَخْوَف"،و "مُبْيَع " ، و "مُسْتَطيَب" . و هذه الأصول تُمثّل الصورة الأصلية للألفاظ ، و الصورة المُستعملة للألفاظ هي صور العدول عن الأصول التي لم تُستعمل .

و يُفسَّر هذا الإعلال صوتياً كالآتي:

إذا وقعت الواو والياء بين فتحتين ، تُحذف الواو والياء ، و تصير الفتحتان القصيرتان فتحة طويلة ، نحو : "دعا" التي أصلها المُفترض دَعَوَ" (da9awa) و هي البنية العميقة ؛ أي الأصل المُفترض ، و لوقوع الواو بين فتحتين قصيرتين تُحذف الواو ، فتصير الكلمة (da9aa) ، و لتوالي فتحتين قصيرتين تصيران فتحة طويلة (da9a¯) .[1]

و مثال حذف الياء في (ramaya)، وهذه هي البنية العميقة ، أو الأصل المُفترض (رَمَيَ) ، و تسقط الياء لوقوعها بين فتحتين قصيرتين ، فتصير الكلمة (ramaa) ، و الفتحتان القصيرتان المتواليتان تصيران فتحة طويلة (ramā) " ؛ أي : رَمى "[2] .

فشبه الحركة الواو والياء تسقط إذا فصلتَ بين حركتي الفتح القصيرتين، فتلتقي الحركتان القصيرتان ، فتشكلان حركة مجانسة ، وهي الفتحة الطويلة [3]

ب ـــ قلب الواو ياء :

عقد سيبويه في كتابه باباً سمّاه " هذا باب ما تُقلب فيه الواو ياء و ذلك إذا سكنت و قبلها كسرة " ذكر فيه : " فمن ذلك قولهم : الميزان ، و الميعاد ؛ و إنّما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في لَيـــةٍ و سَيِّدٍ ونحوهما ، و كما يكرهون الضمّة بعد الكسرة حتّى إنّه ليس في الكلام أن يكسروا أوّل حرف و يضمّوا الثاني نحو فِعُلّ" [4] .

و الكراهية التي ذكرها سيبويه ليست اعتباطية ، و إنّما جاءت من الثّقل على الجـــهـــاز النّطقي ، و جاء القلب للتسهيل اللغوي .

---

(١) ـــ Michael . K . Brame ، (ph . D) Arabic phonology، ص ٣٠

(٢) ـــ المرجع نفسه ، ص ٣٥

(٣) ـــ الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر (رسالة ماجستير)، محمود خريسات ، ص ٢٨٩

(٤) ـــ الكتاب، ج/ ٤ ، ص ٣٣٥

و تُقلب الواو ياءً في الحالات الآتية [1] :

١ــ أنْ تقع بعد كسرة ،و تكون الواو إمّا في الطرف ، نحو : (رضِوَ) : " رضي" أو قبل تاء التأنيث ، نحو : (أكْسِوة) : " أكْسِية " ، أو قبل الألف والنون الزائدتين ، نحو :

(غَزوان) : " غَزيان".

٢ــ أنْ تقع الواو عيناً لمصدر فعل معتل الواو ، و قبلها كسرة وبعدها ألــف ، نــحــو :

(صِوام) :"صيام" .

٣ــ أنْ تقع الواو عيناً لجمع صحيح اللام مكسور ما قبلها ، و مفرد الجمع : إمّا أن يكون معتلاً ، نحو : " دار" : (دِوار) : "دِيار" ، أو أن يكون شبيها بالمعتل ،نحو : "سوط" :

(سِواط) :"سياط" ، و يُشترط بالواو التي تكون شبيهة بالمعتل أن يليها ألف في الجمع عند الإعلال .

٤ــ أنْ تأتي الواو آخر الكلمة وقبلها ثلاثة أحرف فأكثر ،نحو : (أعطوت) "أعطيت ".

٥ــ أنْ تأتي الواو ساكنة مسبوقة بمكسور ، نحو : (مِوْزان) : " ميزان " .

٦ــ أنْ تكون الواو لاما لصفة على وزن "فُعلى " ، نحو : (الدّنوا) : "الدّنيا ".

٧ــ أنْ تجتمع الواو والياء في كلمة واحدة ، والأول ساكن ، نحو : (مَيْوت) : " مَيْت" .

٨ــ أنْ تكون الواو لاماً لمفعول من " فَعِل" ، نحو : (مَرْضِو) :" مَرْضي" .

٩ــ أنْ تكون الواو لامَ جمع على وزن " فُعول " ، نحو: (عُصِوّ) : "عُصِيّ "..

١٠ــ أنْ تكون الواو عيناً لجمع صحيح اللام على وزن " فِعَل " ، نحو: (صِوَم) : "صِيَم" ،و يكثر إثبات الواو ، نحو : صوَم .

والأصول المُفترضة للكلمات المعتلة بقلب الواو ياء هي:

" رَضِو" الأصل المُفترض لــ " رَضِيَ" .
" غَزوان "الأصل المُفترض لــ " غَزيان" .
" صِوام" الأصل المُفترض لــ" صيام " .
"دِوار" الأصل المُفترض لــ " ديار".
"سِواط" الأصل المُفترض لــ" سياط".
" أعطِوت"الأصل المُفترض لــ " أعطيت".
" مِوْزان"الأصل المُفترض لــ " ميزان " .
" الدُّنْوا" الأصل المُفترض لــ " الدّنيا " .
" مَوْيت" الأصل المُفترض لــ " ميِّت".
" مَرْضو"الأصل المُفترض لــ " مَرْضي" .
" عُصوّ " الأصل المُفترض لــ " عُصيّ".
" صِوَم" الأصل المُفترض لــ " صِيَم" .

---

(١) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٥٢٦–٥٣٠

و يعود سبب قلب الواو ياءً إذا سُكّنت و انكسر ما قبلها لمُشابهتها الألف ؛ لأنّ الواو و الياء إذا سُكّنا ، و كانت حركة ما قبلهما مُجانِسة لهما ، صارا حرفي مدّ كالألف ، فكما تُقلب الألف واواً إذا انضمّ ما قبلها ، نحو : " ضُوَيرب " ، و تُقلب ياءً إذا انكسر ما قبلها ، نحو " مفاتيح " ، فكذلك تُقلب الواو و الياء [1] .

و لا يُعدّ الإعلال بقلب الواو ياء مُستحيلاً نُطقياً ، فالنطق للواو الساكنة المسبوقة بكسرة ليس مُستحيلاً ، كالاستحالة للكسرة المتبوعة بألف ، و إنّما يُعدّ نُطق الواو الساكنة المكسور ما قبلها قبلها مُستثقلاً [2] ، وهذا ينبع "من حسّ لغوي عند العربي ، فهو يؤثر الخِفّة و لهذا يَقلِب الواو ياء إذا وقعت موقعاً تثقل فيه لو بقيت دون قلب " .[3]

و إذا حاولنا نطق الأصول المُفترضة الآنفة ، فإنّنا نستطيع نطق معظم هذه الأصول ؛ حتّى إنّ بعضها شائع في استعمال العامة ، نحو : صِوّم ، و صِوّام . و معرفة الأصول يُساعد في معرفة جذور الكلمات المعتلة .

فالأصل المُفترض للكلمات المعتلة بقلب الواو ياءً هو إرجاع الواو مكان الياء مع بقاء الحركات كما هي ، فعندما نقول : " رَضِو" الأصل المُفترض لـ " رَضي" ، فإنّنا نستطيع استخراج هذا الأصل بالطريقة الآتية :

" رَضِيَ" فعل ثلاثي معتل الآخر ، و يجب معرفة أصل حرف العلة حرف " ي"، و بعد استقراء المشتقات ل" رَضيَ" نجد أنّ أصل الياء هو الواو ،و يُمثّل هذا بالميزان الصّرفي:

رَ ضِ يَ
فَ ع لَ

و الأصل المُفترض هو :

رَ ضِ و

فالميزان الصرفي للأصل المُفترض ، و صورة العدول عن هذا الأصل واحد .

ج ــ قلب الواو والياء همزةً:

ذكرنا آنفاً أنّ للهمزة علاقة بحروف العلة ،و تبرز هذه العلاقة في قلب الواو والياء همزة .

(١) – شرح الملوكي في التصريف ،ص ٢٤٢، ٢٤٣
(٢) – المرجع نفسه ،ص ٢٤٣
(٣) – المغني الجديد في علم الصرف ، ص ١٢٢

و تتميز الهمزة عن الصوامت في العربية في " أنّ الهمزة ليست من حروف المباني وأنّ وجودها أو عدمه لا يغيّر شيئاً من مدلول الكلمة بخلاف بقية أصوات اللغة التي يؤدي استبدال واحدٍ منها بغيره أو سقوطه إلى ظهوره نَسْج صوتي جديد يحمل مدلولاً مختلفاً . وعلى سبيل المثال ، أنّ قولنا (يومنون) دون همزة لا يدّل على غير ما يدلّ عليه قولنا (يؤمنون) بنطق الهمزة . و في المقابل لو أسقطنا من كلمة (يومنون) حرف النون مثلاً لظهر لدينا نسج صوتي جديد بمدلول جديد هو (يومون) "[1] ، و تُعَدّ الهمزة من أساليب الخدع الكتابية ، فلو كتبنا "سؤال" بلا همزة "سُآل" لكان النطق نفسه .[2]

و تقلب الواو والياء همزة في الحالات الآتية [3] :

١- إذا تطرقنا بعد ألف زائدة ، نحو: (بناو) " بناء " ، و (سماو) "سماء" .
٢- إذا وقعتا عيناً لاسم فاعل معتل العين ، نحو : (قاول): " قائل " ، و (بايع) :" بائع" .
٣- إذا وقعتا بعد ألف مفاعِل ، و كانتا زائدتين في المفرد ، نحو : " عجوز " : (عجاوز) : "عجائز" .
٤- إذا وقعتا ثاني حرفي لين بينهما ألف "مفاعل "، نحو " : (أواول) : أوائل " جمع " أوّل ".

و يُفسَّر الإعلال في الحالة الأولى على " إنْ كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدة هُمزت ، و ذلك نحو : القضاء ، والنّماء ، والشّقاء . و إنمّا دعاهم إلى ذلك أنّهم قالوا : عُـتِـيٌّ و مَـغْـزِيٌّ وتعَصِـيٌّ ، فجعلوا اللام كأنّها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها ، كأنّه ليس بينهما وبين فتحة العين شيء ، وألزموها الاعتلال في الألف لأنها بعد الفتحة أشدّ اعتلالاً " .[4]

و يُتعرف الأصل المُفترض المعدول عنه في هذه الحالة ، بمعرفة أصل الهمزة ، و بناء الأصل مع المحافظة على الوزن ، فعندما نريد معرفة الأصل المُفترض لـ" بناء " ، فأننا يجب أن نتعرف أصل الهمزة ، و بعد استقراء الأصل والمشتقات نجد أنّ أصل الهمزة هو الياء ؛ فأصل "بناء" هو" بناي" مع المحافظة على ترتيب الحروف والحركات في العدول؛ أي :

بـِـ ـنـــ ـــا ء
فِـ ـــعـ ـــا ل

و صورة الأصل المُفترض هي :

بـِـ ـــنـــ ـــا ي

(بناي)

---

(١) – مجلة " عالم الفكر " بحث "محاولة ألسنية في الأعلال " ، احمد الحمو ، ص ١٧٩
(٢) – المرجع نفسه ، ص ١٨١
(٣) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ص ٥١٦ ، ٥١٧
(٤) – كتاب سيبويه ، ج/ ٤ ، ص ٣٨٥

و الإعلال في الحالة الثانية هو خاص بصيغة "فاعل " ، فـ " لمّا اعتلّت عين " فعَلَ"، و وقعت بعد ألف " فاعل" همزة ، نحو : " قائم " ، و "خائف" ، و " بائع " ، و جميع ما اعتلّ فعله فـ" فاعل " منه معتل و ذلك لأنّ العين كانت قد اعتلّت ، فانقلبت في" قال " و" باع " ألفاً ، فلمّا جيئ إلى اسم الفاعل ،صارت قبل عينه ألف " فاعل " ، و العين قد كانت ألفاً في الماضي ، فالتقى في اسم الفاعل ألفان ، نحو : قالم ، وذلك ممّا لا يمكن النطق به ، فوجب حذفُ أحدهما أو تحريكه ، فلم يجز الحذف لئلا يعود إلى لفظ " قام" ، فحركت الثانية التي هي عين ، كما حُركت راء "ضارب " ، فانقلبت همزة لأنّ الألف إذا حرّكت صارت همزة ، فصار "قائم" و"بائع" . (١)

و الأصل المُفترض لهذا الإعلال تعترضه مسألتان :

الأولى : أنّ الأصل المُفترض لصيغة " اسم الفاعل " المعتلّة العين بعد الإعلال في الماضي لا يمكن النطق به ، نحو : " قام " فاسم الفاعل منه " قائم " ، و الأصل المُفترض له هو "قالم" وهذا ممّا لم يكن مُستعملاً في العربية .

و الثانية : أنّ الأصل المُفترض لصيغة " اسم الفاعل " المعتلّة العين قبل إعلال الماضي ، يُمكن النطق به ، وهو شائع في الاستعمال العامي لأبناء اللغة ،نحو :" بائع " التي أصلها المُفترض " بايع " .

و بهذا ، فإنّ معرفة الأصل المُفترض لهذا النوع من الإعلال يوقع في إشكالية مؤدّاها أ يكون القياس على الأصل قبل إعلال الفعل أم بعده ؟

و يُرجح أنّ الأصل المُفترض بعد الإعلال و ليس قبله ؛ لأنّ اسم الفاعل " قائل " هو للفعل " قال " و ليس لأصله المُفترض " قَوَلَ " ؛ لأنّ الأصل غير مُستعمل عند أبناء اللغة ، و المُستعمل هو صورة العدول ، واسم الفاعل هو لهذه الصورة . و يُدعّم هذا الرأي هو امتناع وجود إعلاليين في الكلمة ، و في هذه الحالة يجب " إعلال أحدهما و تصحيح الآخر، و الأحقّ منهما بالإعلال الثاني "(٢)، وهذه القاعدة هي لكلمات ، نحو : " الحيا والهَوَى ، و الأصل حَيَيٌ وهَوَىٌ" (٣)، و لكنّ هذه القاعدة يمكن أن تنسحب على " قائل " و أشباهها للمشابهة في وجود حرفي علّة مُـتتابعين .

و يعود إعلال الواو بقلبها همزة في صيغة "مفاعِل" إلى التقاء ثلاثة أحرف علّة، و قربهنّ من الطرف ، و هذا الموضع ـــ أي الطرف و بعد الألف ـــ لا تثبت فيه الواو أو الياء ، فقلبوهما همزة ، نحو : " سيائِد "جمع "سيِّد" . (٤)

و الأصل المثيلي للإعلال في صيغة "مفاعل" هو وضع الواو أو الياء مكان الهمزة مع المحافظة على الحركات ،ويتعرف على الواو أو الياء من المفرد ،نحو : " عجائز" جمع مفردة "عجوز " والوزن الصرفي لها ، هو : " مَفاعِل " ، و الأصل المُفترض لها هو "عَجاوز" .

---

(١)- شرح المفصل ،م/ ٥ ،ص ٤٣٤

(٢)ـ شرح ابن عقيل ، ج/ ٢ ، ص ٥٢٢، ٥٢٣

(٣)ـ المرجع نفسه ، ص ٥٢٣

(٤) ـ المقتضب ،ج/ ١ ، ص ١٢٥

و يُفسّر الإعلال في الحالة الرابعة ــ وهي تقترب من الحالة الثالثة ــ على كراهة اجتماع أمثلة العلّة فــ " أوائِل" أصلها "أوَاول" فلما اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف، و هو حرف كالنّــفــس ليس بحاجز حصين ، و وليت الأخرة من الواوين آخِر الكلمة هَمزوها " .[1]

و يُستخرج الأصل المُفترض لمثل هذا الجمع " أوائل " بمعرفة مفرده ، و وضع الأصل من المفرد موضع الهمزة في الجمع .

د ــ قلب الياء واواً :

تُقلب الياء واواً إذا كانت ساكنة و ما قبلها مضموم [2] ، و في الحالات الآتية [3] :

١- " أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو : مُوقِن ومُوْسِر ، و يجب سلامتها إن تحركت ، نحو : هيَام ، أو أدغمت : كحيّض ، أو كانت في جمع ، و يجب في هذه قلب الضمة كسرة ، كهــيــم ، و يــيّــض في جمع أفعَل أو فعْلاء " .

٢- " أن تقع بعد ضمة ، و هي إما لام فعل : كنَهُو الرجل و قضُو ، بمعنى ما أنهاه أي أعقله ، و ما أقضاه ؛ او لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها ، كأن يُبنى من الرمي مثل مقدرة ، فإنك تقول : مَرْمُوّة " .

٣- " ان تكون لاماً لفعلى بفتح الفاء اسماً لا صفة ،نحو : تَقْوى ".

٤- " أن تكون عيناً لفُعلى بالضم اسماً كطوبا مصدراً لطاب ، أو اسماً للجنّة ، أو صفة جارية مجرى الأسماء " .

و الأصول المُفترضة لأمثلة قلب الياء واواً ، هي إرجاع الياء لمكان الواو ؛ أي :

"مُــيــقــن" الأصل المُفترض لــ " مُوقــن".
" مُيــسْــيــر" الأصل المُفترض لــ" مُوْسِر".
" نَهُي" الأصل المُفترض لــ " نَهُوَ".
" قضُي" الأصل المُفترض لــ " قضو" .
" مَرمُــيْــة " الأصل المُفترض لــ " مَرموة " .

---

(١) – المنصف ،ج / ٢ ، ص ٤٤، ٤٥
(٢) ــ الأصول في النحو ، ج / ٣ ، ص ٢٦٦
(٣) ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ص ٥٣٠،- ٥٣٢

" تَـقْـيِـى " الأصل المُفترض لـــ " تقوى " .
" طَـيْـبى " الأصل المُفترض لـــ " طوبى " .

و إذا تحرّكت الياء ، أو زال الضمّ الذي قبلها ؛ فإنها لا تُقلب واواً ، وتبقى ياءً نحو :." مُيَـسِّـر" و" مُيَقِن ". (١)

هـ ــ قلب الهمزة واواً أو ياءً:

تُعَلُّ الهمزة بقلبها واواً أو ياء في "باب الجمع الذي على مفاعِل ، و ذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه ، و كانت تلك الهمزة عارضة في الجمع ، و كانت لام الجمع همزة أو ياء أو واواً ". (٢)

و هذه أمثلة على هذا القلب :

ــ " خطايا " : " أصلها المُفترض " خطايِىء" مكسورة الياء ، و الهمزة هي لام الكلمة ، و تقلب الياء همزة ، فتصير " خطائِىء ، ثمّ تقلب الهمزة المتطرفة ياء ، و تُقلب الكسرة الأولى فتحة للتخفيف . (٣)

ــ " قَضايا " أصلها المُفترض " قَضايِي " ، فالياء الأولى هي ياء " فعيلة " ، والياء الثانية هي لام قضيّة ، ثم تقلب الياء الأولى همزة ، ثمّ تقلب كسرة الهمزة فتحة ، ثمّ تقلب الياء ألفاً، و تقلب الهمزة ياء . (٤)

ــ "مطايا " : مفردها "مَطيّة " ، و أصل "مطية " : " مطيوة " ، و قلبت الواو ياء ، و أدغمت مع الياء التي قبلها ، و أصل" مطايا " : " مطايو" ، و عُلّت الواو ياءً لتطرفها بعد كسر ، و قُلبت الياء الأولى همزة ، و تُبدل الكسرة فتحة ، ثمّ تُقلب الياء ألفاً ، ثم تُقلب الهمزة ياء . فلبيان الإعلال في " مطايا " يُحتاج لخمسة إعلالات فرعية . (٥)

و بهذا ، فالأصل المُفترض لإعلال قلب الهمزة واواً أو ياءً يُحتاج إلى بيان عدّة إعلالات فرعية ، و تظهر عدّة صور مُفترضة للأصل المعدول عنه ، و لكل عدول في الإعلالات الفرعية أصل مُفترض له ، فكما تعدّدت الإعلالات الفرعية تعدّدت الأصول المُفترضة .

---

(١) – شرح الملوكي في التصريف ، ص ٢٥٩– ٢٦٠
(٢) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٥١٩
(٣) – المرجع نفسه ،ص ٥١٩، ٥٢٠
(٤) – المرجع نفسه ،ص ٥٢٠
(٥) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ص ٥٢٠–٥٢١

و ــ قلب الألف ياءً :

تُــقــلب الألف ياءً في حالتين ، هما : [1]

١- انكسار ما قبل الألف ، نحو : " مُــفــيْــتِــيح " تصغير "مِفتاح " ، و جمعه "مفاتيح " .

٢- وقوع ياء التصغير قبل الألف ، نحو : " غُــلــيِّــم " تصغير " غُلام" .

و يُمكن تلخيص قلب الألف ياءً إذا سُبقت الألف بكسرة قصيرة ، او كسرة طويلة، و يظهر الأصل المُفترض لهذا الإعلال في وضع الألف مكان الياء ، و هذا الأصل لا يمكن استعماله في العربية ، نحو : الأصل المُفترض لــ " مُفْيْتِيح" هو" مُفْيْتاح" ، و الأصل المُفترض لــ "غُلَيِّم"هو " غُلَيْام".

زــ قلب الالف واواً:

تقلب الألف واواً إذا انضمّ ما قبلها ، نحو :" بويع" [2] ، والأصل المُفترض لها هو : " بُايع " من " باع " .

* * *

و تجدر الإشارة عند الحديث عن الإعلال إلى الهمزتين المتتابعتين في كلمة واحدة ، فعندما يكون في الكلمة همزتان متتاليتان ؛ فإن لهما ثلاثة أحوال ،هي [3] :

١- الأولى متحركة والثانية ساكنة ، و فيها تُقلب الثانية من جنس حركة الأولى ، نحو : " آمَنتُ " وأصلها المُفترض " أأمَنْتُ" .

٢- الأولى ساكنة والثانية متحركة ، و هما في موضع عين أو لام الكلمة ، فإنْ كانتا في مَوضع عين الكلمة تُدغم الأولى في الثانية ، نحو :" سال " : "سَأّل " مبالغة " السؤآل". وإنْ كانتا موضع لام الكلمة ، تُقلب الثانية ياء، نحو : " قِرَأي".

٣- الأولى والثانية متحركتان ، فإنْ تطرفتا أو كُسِرتْ الثانية ، تُقلب ياء ، نحو : بناء "قرأ " مثل " جَعْفَر" على " قراي " ، و بناء " أمّ " مثل " أصبع " على " أمِّي " . و إنْ لم تتطرفا و كانت الثانية مضمومة تُقلب واواً ، نحو : أوَيْدِم" تصغير " آدم " ، و " أوُّب" جمع " أب" .

---

(١) ــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٥٢٥

(٢) ــ المرجع نفسه ،ص ٥٣٠

(٣) ــ شذا العرف في فن الصرف ،ص ٢٤٠-١٤١

و بهذا ؛ تبقى مسألة الهمز مسألة خاصة لا تؤثر في تغيير دلالة أغلب المفردات .

و قد يُترك العدول و يبقى الأصل ، و ذكر سيبويه حول هذا : " كما قالوا : رَجاء ابن حَيْوة ، و كما قالوا : الضَيْوَن[1] ، فجاءوا به على الأصل . و ربّما جاءت العرب بالشيء على الأصل و مجرى بابه في الكلام على غير ذلك " . [2]

و نخلصُ إلى القول أنّ سبب العدول عن الأصول المُفترضة في الإعلال بالقلب هو سبب صوتي يُعبِّر عن الانسجام بين الحركات وحروف العلة .

و توجد علاقة خاصة بين الحركات و حروف العلة باعتبارها حركات طويلة ، و هي علاقة القِصَر والطول ، فالحركات الشائعة قصيرة ، و حروف العلة هي حركات طويلة .

و يُساعد مخرج الحركة وصفتها في تعليل ظاهرة الإعلال بالقلب ، وهذا الشكل يوضح مخارج و صفات الحركات: [3]

خلف اللسان	أمام اللسان
* (الضمة)	
*(الكسرة المفخمة)	(الكسرة) * أعلى اللسان
* (الضمة المفخمة)	
* (الفتحة المفخمة)	(الفتحة) * أسفل اللسان

و هذا الشكل يُفسر الانتقال من حركة أمامية إلى حركة خلفية ، أو من حركة علوية إلى حركة سفلية .

---

(١) – الضَيْوَن هو السّنـــور الذكر ، كتاب سيبويه ، ج / ٣ ، ص ٣٢٠/ الحاشية

(٢) – كتاب سيبويه ، ج / ٣ ، ص ٣٢٠

(٣) – Arabic phnology ، ص ٢٢

الإعــلال بالــحــذف

و للإعلال بالحذف صور ، هي:

أ ــ الحذف لتتابع حركات معينة ، و صوره ، هي :

١ــ حذف الهمزة الزائدة :

تحذف الهمزة من " أفعَل " عند صياغة المضارع ، و اسم الفاعل ، و اسم المفعول منه ، نحو : أكرم ، و يُكرم ، و نكرم ، وتكرم ، و أكرمُ، و مُكرِم ، و مُكرَم . [١]

و الأصول المُفترضة لحذف الهزة الزائدة في هذه الأمثلة :
ــ " يُكرِمُ" الأصل المُفترض له هو :"يُؤكرِم" .
ــ " نُكرِمُ " الأصل المُفترض له هو :" نُؤكرِم" .
ــ " تُكرِم " الأصل المُفترض له هو : " تُأكرِم " .
ــ " أكرِمُ" الاصل المُفترض له هو : " أ ؤكرِم " .
ــ " مُكرِم" الأصل المُفترض له هو :" مُؤكرِم" .
ــ" مُكرَم" الأصل المُفترض له هو : " مُؤكرَم" .

و هذه الأصول المُفترضة غير مُستعملة في الواقع اللغوي ، فالانتقال من الضمة إلى الهمزة الساكنة هو سبب حذف الهمزة الزائدة من صيغة " أفعَل " عندما تُسبَق بضمّة .

٢ــ حذف فاء الفعل :

تُحذف فاء الفعل الثلاثي إذا كانت واواً في " فعَل " مفتوح العين ، و يظهر الحذف في المضارع والأمر والمصدر على وزن "فِعلة " بكسر الفاء .[٢]

و يُعَدُّ حذف الواو من صور الحذف القياسي المطّرد ، فتُحذف الواو من "وَعَدَ " في مضارعه "يَعِدُ" استثقالاً ؛ لأنها وقعت بين الياء المفتوحة والكسرة الظاهرة في فعل مضارع .[٣]

و يعود سبب حذف الواو لعدم جواز حذف الياء ، لدلالتها على المضارعة ، و حذفها يُخِلّ بالمعنى ، وعدم جواز حذف الكسرة لأنها تدلّ على وزن الكلمة ، فما كان إلاّ حذف الواو لسكونها الذي قوّى ضعفها ، فكان حذفها للتخفيف ، و ما جرى لياء المضارعة ينسحِب على باقي حروف المضارعة ، لكي لا يختلف بناء الفعل المضارع المبدوء بياءٍ عن المضارع المبدوء بغيرها . [٤]

---

(١) – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ص ٥٤٣
(٢) ــ المرجع نفسه .
(٣) ــ همع الهوامع ،ج / ٦ ، ص ٢٤٩
(٤) ــ شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٣٥

و الأصل المُفترض لهذا الحذف هو بناء الفعل على وزنه الصرفي ، فعندما نبحث عن الأصل المُفترض لـــ " يَعِدُ " نتبع الآتي :

١- معرفة ماضي الفعل " يَعِدُ " ، و هو " وَعَدَ " .

٢- صياغة المضارع من "وَعَدَ " على وزن "يَـفْـعِلُ " ؛ أي :

يَ	فْ	ع	لُ
يَ	وْ	ع	دُ

و بهذا نصلُ إلى الأصل المُفترض لـــ" يَعدُ" وهو " يَوْعِدُ" ، و يُستعملُ هذا الأصل المُفترض في لهجات العامة ، فيقولون في المضارع : " هو يوعِدُ" ، و " هي توعِدُ" ، و " أنا أوْعِدُ " ، و " نحن " نَوْعِدُ " .

و يظهر حذف الواو عند صياغة فعل الأمر ، فتقول في أمر "وجد" : "جِدْ " ، و الأصل المُفترض هو " اِوْجِدْ " على زنة " اِفعِلْ " .

و يُفسر الحذف في الأمر تطبيقاً لقاعدة : إنّ العربية لا تبدأ بساكن ، وهمزة الوصل ما هي إلاّ " نوع من التحريك الذي يُسَهل عملية النطق بالساكن " [١] ، و لا يُعتدّ بها. و لكراهة لمقطع المدّي الطويل في بداية الفعل (او) كان حذفه .

و يجب الإشارة إلى أنّ الحذف لم يكن للواو وحدها ، و إنّما حُذفت همزة الوصل معها ، باعتبار أنّ الحذف لم يكن مبنيّا على أساس أصوات أو حروف مفردة ، و إنّما جاء الحذف على أساس مقطع صوتي .

وعند تمثيل الأصل لفعل الأمر من الفعل الماضي الواوي المثال ، فإنّه يُرْجَعُ المقطع المحذوف (او) إليه ، فعند تمثيل الأصل لفعل الأمر " زنْ " نتبّع الآتي :

١ــ معرفة ماضي الفعل " زن " و هو " وَزَن ".

٢ــ صياغة فعل الأمر من "وَزَنَ " على وزن " اِفعِلْ " ؛ أي :

اِ	فْ	ع	لْ
اِ	وْ	ز	نْ

و بهذا يظهر الأصل المُفترض لـــ" زن " ، وهو " اِوْزِنْ ".

و تحذف الواو من مصدر المثال الواوي ، نحو :" عِدة " ، و " زنة " ، و أصلها : "وِعْدَة " ، و "وِزْنَة " ، فاعتلّ المصدر لاعتلال الفعل ، واستكراه كسر الواو ؛ و صورة الإعلال جاءت بنقل حركة الواو إلى عين المصدر ،و حذفت الواو لسكونها ، و لزمت التاء كعوض من المحذوف [١] ، و لكي لا يكون المصدر ثنائي البناء .

---

(١) – دراسات في علم اللغة ، كمال بشر ، ص ١٠٩

(٢) ـــ شرح المفصل ، م/ ٥ ، ص ٤٢٦ ، ٤٢٧

و يمثل أصل مصدر الفعل الثلاثي المثال الواوي كالآتي :

ـ يُـصاغ المصدر للفعل " فعَل " هو " فِعْلة " ، نحو : " سَرَق " : " سِرقة ".
ـ يُصاغ الوزن تبعاً للميزان الصرفي للفعل ، نحو : "وَعَدَ" .

فـِ	غْ	لَ	ة
و	عْ	دَ	ة

فيظهر الأصل المُفترض لمصدر الفعل "وَعَدَ" ، و هو "وعْدَة " . و أمّا الوزن الصرفي لصورة العدول عن الأصل المُفترض لمصدر "وَعَدَ " ، هو " عِلة " بحذف الفاء .

ب ـ الحذف لالتقاء الساكنين :

يجب التخلص من التقاء الساكنين إمّا بحذف أولهما ، أو تحريكه [٢] ، والتخلص من التقاء الساكنين بالحذف في الإعلال له الصور الآتية :

١ـ حذف عين الفعل :

تحذف عين الفعل إذا كان فعلاً ثلاثياً أجوفَ عند صياغة الآتي منه :
أ ـ فعل الأمر : نحو : " قُمْ " من " قام" ، "بِعْ" من " باعَ " ، و أصلها : " قُوْمْ" و" بِيْعْ" و أصل هذا الأصل ، هو : اقوُمْ" [٣] ، و" ابْيِعْ" .

و بهذا فإنّ الأمر من الثلاثي الأجوف يعتريه إعلالان : إعلال بالنقل ، و إعلال بالحذف [٣] ، و تُمثل الصورة الأصلية المُفترضة كالآتي :
ـ عند صياغة فعل أمر من الفعل "قام" . نتّبع الميزان الصرفي .
ـ الوزن الصرفي لفعل الأمر من الثلاثي لفعل الأمر من الثلاثي هو " افعل " .

ا	فْ	ع	ل
ا	قْ	و	م

(١) – شرح المفصل ، م / ٥ ، ص ٤٢٦ ، ٤٢٧
(٢) ـ شذا العرف في فن الصرف ، ص ١٥٩
(٣) – شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٤٩
(٤) – مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، بحث " من مظاهر المعيارية في الصرف العربي " ، د. فوزي الشايب ، ص ٨٥

و يُلحظ هنا إعادة الفعل " قام " إلى أصله المُفترض " قوَم " فـ " أقوم " هو الأصل المُفترض لأول لـ " قُمْ " ، و جرى للفعل اعتلال بحذف همزة الوصل لالتقاء الساكنين ، فصار الفعل " قوم " و هذا الأصل المُفترض الثاني ، و بما أنّ القاف ساكنة ، والعربية لا تبدأ بساكن لا بُدّ من تحريكها ، فحُرِّكت بالضمّ ، و لهذه الحركة تعليلان :

الأول : نقل حركة حرف العلّة إلى الحرف الذي قبله [1] ؛ أي نقل حركة الواو في " قوم ". وهي الضمّة للقاف ، و حُذفت الواو لسكونها .

الثاني : تقصير المصوت الداخلي [2] ، حيث تصير الواو ضمّة ، فيصير الفعل " قُم" ، وعلى هذا تكون الواو حركة طويلة ، ولا تكون القاف ساكنة .

و بهذا نصل إلى أصلين مُفترضين متتابعين لـ " قُم " ، و هما :
١ـ اقوم .
٢ـ قُوْم .

و هذا لا يعني تعدّد الأصو ل المُفترضة لعدول واحد ، و لكن يُعتبر كل أصل سابق هو أصل للاحق و هكذا ؛ أي أن " اقوم " هي أصل مُفترض لـ " قُوْم " ، ويُعَدّ "اقوم " هو الأصل المُفترض الأول لـ " قُمْ" .

ب ـ في الجزم ، نحو : " لم يَقُلْ " و " لم يَبِعْ " [3] ، و الأصل المُفترض للفعلين المجزومين، هو : " يَقَولْ " و" يَبِيعْ " و لاجتماع الساكنين ، الواو واللام في " يَقَولْ " ، و الياء والعين في " يَبْيِعْ " حُذفت واو "يقولْ " و ياء "يَبيعْ " .

ج ـ عند اتّصال الضمير النّون بالفعل ، نحو : " قُلْنَ " و "يعْنَ " [4] ، وهذه النون هي نون الإناث ، والأصل المُفترض لهذين الفعلين ،هو :

ـ " اقومْن " : الأصل المُفترض لـ " قُمْنَ" ، و ذكرنا ـــ آنفا ـــ إعلال حذف همزة الوصل ، و تحريك فاء الفعل ، و حُذف الواو لالتقاء الساكنين ، و هما هي والميم ، و سكون الميم لإسنادها للنون .[5]
ـ " ابيْعْنَ " : الأصل المُفترض لـ " بعْنَ" .

د ـ عند اتصال ضمير المتكلم والمخاطب المرفوع بالفعل ، نحو : " قُلتُ" ، و "يعْتُ" ، و " قُلنا " ، و" يعْنا " [6] ، و" قُلتَ " و"يعْتَ".

---

(١) – شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٤٩ .
(٢) ـ عالم الفكر " محاولة السنية في الإعلال " ، أحمد الحمو ، ص ١٧٣
(٣) – نزهة الطرف في علم الصرف ، ص ٢٠٤
(٤) – المرجع نفسه .
(٥) – تيسير الإعلال والإبدال ، ص ٧٣
(٦) ـ نزهة الطرف في علم الصرف ، ص ٢٠٤ ، ٢٠٥

و الأصول المُفترضة لهذه الأفعال ، هي :

ـ" قولتُ " : الأصل المُفترض ل" قُلتُ" ، و وزنها الصرفي الأصلي هو " فعُلتُ" معتلة ، " فعَلتُ"[1] ، والوزن الصرفي المنطوق لـ " قُلتُ" هو " قُلتُ " .

ـ " بَيَعْتُ" : الأصل المُفترض لـ " بِعْتُ" ، و وزنها الصرفي الأصلي هو " فعلتُ" [2]، و الوزن الصرفي المنطوق لـ " بِعْتُ " هو " فِلتُ ".

ـ " قولنا " : الأصل المُفترض لـ " قُلنا " ، و الوزن المنطوق لها هو " قُلنا" .

ـ "بَيَعْنا " : الأصل المُفترض لـ " بِعْنا " ، والوزن المنطوق لها هو " فِلنا ".

ـ "قولتَ" : الأصل المُفترض لـ " قُلتُ" ، والوزن المنطوق لها هو " قُلتُ" .

ـ بَيَعْتَ" : الأصل المُفترض لـ " بِعْتُ " ، والوزن المنطوق لها هو " فلتُ" .

* * *

و يُصاحب الإعلال بحذف عين الفعل إعلالات أُخرى استوجبت بحذف العين ، وهي نقل الحركة ، أو تحريك الساكن بالحركة المناسبة ، و عند معرفة الأصل المُفترض يجب العودة إلى الحالة الأولى التي يجب أن تكون عليها الأفعال قبل الحذف . و لا يُمكن الاعتماد على إرجاع المحذوف في معرفة الأصل المُفترض ، و إنما ـ كما ذكرنا ـ يجب العودة إلى الصورة الأولى للفعل ، لأن إرجاع المحذوف ، و إبقاء صورة الحركات كما هي يعطينا صيغاً صرفية لا يُعتد بعربيتها .

٢ـ حذف اللام :

تحذف اللام في الحالات الآتية :

أ ـ الجزم ، نحو : " لم يغزُ " ، و " لم يرم " ، و " لم يخشَ" [3] . و" قد حذفت اللام هنا لتنزيلها منزلة الضمة فحذفوها للجزم كما حذفوا الضمّة للجزم . و قدْ تثبت في الجزم ولا تحذف " [4] ، نحو قول الشاعر قيس بن زهيرالعبسى : [5]

ألمْ يأتيك والأنباء تنمى بما لاقت لبونُ بني زياد

فأثبت الياء في " يأتيك " .

---

(١) – كتاب سيبويه ،ج / ٤، ص ٣٤٠

(٢) – المرجع نفسه

(٣) – نزهة الطرف في علم الصرف ،ص ٢٠٥ ، ٥٠٦

(٤) ـ المرجع نفسه ،ص ٢٠٦/ الحاشية .

(٥) ـ كتاب سيبويه ، ج / ١ ، ص ١٥ ، و هو بلا نسبه فيه ، و خزانة الأدب ، ج / ٣ ، ٥٣٤ ، و همع الهوامع ، ج / ١ ، ص ٥٢ .

و الأصل المُفترض للأفعال المضارعة المجزومة ، هو :
ـ " يَغزو" : الأصل المُفترض لـ " يَغزُ" .
ـ" يَرمي" : الأصل المُفترض لـ " يرم" .
ـ " يَخشى " : الأصل المُفترض لـ " يخشَ".

والأصول المُفترضة الآنفة هي أصول مُستعملة في العربية ، حتّى إنهّا تبقى دون تغيير كما في الشاهد الشعري ، و كلّ ما في هذا الأمر هو الفرق في طول أو قصَر الحركة .

ب ـ فعل الأمر ، نحو : " اغزُ " ، و" ارم" ، و " اخشَ" [1] ، و بما أنّ علامة بناء فعل الأمر هي علامة جزم مضارعه ، " حُذفت اللام هنا حملاً على حذفها في المضارع المجزوم " [2] .

والأصول المُفترضة لهذه الأفعال ،هي :

ـ " اغزوْ " : الأصل المُفترض لـ " اغزُ" .
ـ" ارمي" : الأصل المُفترض لـ " ارم" .
ـ " اخشى " : الأصل المُفترض لـ" اخشَ".

و هذه أصول مُستعملة عند مُتكلمي اللغة .

ج ـ عند اتّصال لواحق :

و تُحذف اللام من المعتلّ الناقص عند اتّصال ، اللواحق الآتية :

١ـ واو الجمع و يائه : نحو : " القاضون " و " القاضين " [3] ، و الأصول المُفترضة لهذين الاسمين :
ـ" القاضيون " الأصل المُفترض لـ " القاضون " ، و لما توالت الواو والياء ، وجَبَ حذف إحداهما ، و لما كانت الثانية علامة إعراب ، وجَبَ حذف الأولى ، و هي لام الاسم .

ـ " القاضيين " الأصل المُفترض لـ " القاضين " ، و لما توالت ياءان ، وجب حذف إحداهما ، و لما كانت الثانية علامة إعراب ، وَجَبَ حذف الأولى ، و هي لام الاسم .

و لمعرفة الأصل المُفترض لجمع المذكر السالم يؤخذ مفرده ، ثمّ يُضاف له الواو و النون ، أو الياء والنون .

---

(١) – نزهة الطرف في علم الصرف ،ص ٢٠٦
(٢) – المرجع نفسه / الحاشية .
(٣) ـ المرجع نفسه ، ص ٢٠٧

٢ــ ياء المخاطبة : وهي " ضمير المؤنث في " تفعَلين " و " افعلي " نحو : " تَغزين " و" اغزي " و الأصل : " تغزوين " و" اغزوي " ثمّ نقلت الكسرة عن اللام إلى العين فسقطت الواو ، و كذا الحكم في " ترمينَ" و" ارمي " و " تخشينَ " و" اخشي" [١] .

و الأصل المُفترض لــ " ترمين " هو " ترميين " ولــ " ارمي " هو " ارميي"، و الأصل المُفترض لــ " تخشين " ، هو " تخشيين " ، و لــ " اخشي " هو "اخشيي " .

٣ــ واو الضمير في الوزنين " يَفعَلون" ، و " فعَلوا"[٢] ،وهذه بعض الأمثلة وأصولها:
ــ "يَغْزوون " : الأصل المُفترض لــ " يَغْزونَ " .
ــ " يَرْميون " : الأصل المُفترض لــ " يَرمونَ " .
ــ" رَميوا" : الأصل المُفترض لــ " رموا " .

٤ــ تاء التأنيث ، " نحو : " غَزَتْ " و" رمَتْ " والأصل : " غزات "و" رمات " والألف فيهما منقلبة من الواو والياء فلقيهما تاء التأنيث ، وهي ساكنة فسقطتا . و هذا لا يكون إلاّ في الماضي الذي انقلبت لامه ألفا " [٣] ، و بما أنّ شرط الحذف هو إعلال بقلب لام الفعل ألفا ،فصارت الألف أصلاً لأنهّا سبب الحذف .ولايُنظر إلى الواو والياء عند صياغة الأصل المُفترض .

٥ ــ التنوين [٤] ، نحو : " قاضٍ " ، و "مُسْتَقْضٍ " ، و" ساعٍ " فهذه أسماء متمكنة، و بما أنّ آخرها ياء مكسور ما قبلها ، ثُقلت عليها الضمّة والكسرة، فحُذفت ، فصارت الياء ساكنة ، و ــكذلك ــ التنوين ساكن ،فحُذِفت الياء . [٥]

و الأصل المُفترض لــ " قاضٍ " في الرفع ــ مثلاً ــ هو " قاضيٌ " ، و الأصل المُفترض لــ " ساعٍ " في حالة الجّر هو " ساعي " .

---

(١) – نزهة الطرف في علم الصرف ، ص ٢٠٧
(٢) – المرجع نفسه .
(٣) – المرجع نفسه .
(٤) – المرجع نفسه .
(٥) – شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٤٩-٣٥٠

* * *

و قبل أن نفرغ من الإعلال بالحذف ، لا بُدّ من الحديث عن الإعلال بالحذف في اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف ، وتمّ تأخير ذكره بشكل منفرد لأن الحذف فيه قضية خلافية .

عند صياغة اسم المفعول من " قاد " نقول "مقود " و الأصل المُفترض هو :

مِ	فْ	ع	و	ل	
مَ	قْ	و	و	د	⟸ مَقْوُود

و يظهر الخلاف في الحذف من الأصل المُفترض " مَقوود " بين مذهبين [1] :
المذهب الأول : إنّ المحذوف هو واو مفعول ، لأنهّا زائدة ، و وزن "مقود" هو " مَفْعَل" . و هذا هو رأي سيبويه والخليل .

المذهب الثاني :إنّ المحذوف هو عين الكلمة ، وهو رأي الأخفش ، فيكون وزن "مقود " هو " مَفول" .

و يُحذف من الفعل الفاء واللام في الأمر من بعض الأفعال ، نحو : " رأى " و " وقى " و" وعى " فالأمر من هذه الأفعال هو : " ر " ، و " ق " ، و " ع" و الأصل المُفترض لهذه الأفعال ، هو : " ارئِي " ، و" اوقِي " ، و" اوعِي" .

فتمّ التخلص من المقطع (او) بحذفه ، و التخلص ــ كذلك ــ من لام الفعل بحذفه ، و هو حرف علة.

(١) – شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣٩٢

و من كتب الإبدال الصوتي " كتاب الإبدال " لابن السكّيت ، فهو يشمل إبدال الحروف بعضها من بعض ، و من أمثلته في باب الحاء و الجيم : " تركتُ فلاناً يَحوس بني فلان و يَجوسهم ، يقول : يدوسهم ، و يَطلبُ فيهم " [1] .

فالإبدال يختصّ بالصوامت في العربية ، والإعلال يختص بحروف العلة ، أو بالصوائت العربية ، و بهذا نخلص إلى أنّ الإبدال هو " إزاحة حرف صامت غير معلول، و وضع حرف آخر محله" .[2]

وعند دراسة الإبدال في اللغة العربية ؛ فإنّ الدّارس يجد نفسه أمام طريقين لا بدّ من سلوك أحدهما و هذان الطريقان ، هما :

١ – إبدال صوتي :

و هو أن يحلّ صوت مكان صوت دون قاعدة ثابتة تضبط مثل هذا التغيير، و لا تكون مطّردة في جميع الكلمات ، "و قلما نحد حرفاً إلاّ وقد جاء فيه البدل " [3] .

و عُدّ الإبدال الصوتي من سنن العربية ،حيث تقوم بعض الحروف مكان بعض [4] ، و يذكر السيوطي في مزهره أمثلة كثيرة على هذا الإبدال [5] ، نحو : " أيا " و" هيا "، و"ضربة لازب و لازم " ، و" أكياس "و"أكيات" و "الغيم " و "الغين " .

ولا يُعَد هذا الإبدال إبدالاً عند الصرفيين ، وإنْ عُدّ إبدالاً عند اللغويين ، فحروف الإبدال الصرفية هي اثنا عشر حرفاً جمعت في حروف " طال يوم أنجدته" [6] .

و يعود سبب الإبدال الصوتي إلى تعدّد لغات الكلمة الواحدة [7] ، و يعدّ تعدُّ د لغات الكلمة الواحدة ظاهرة طبيعية في اللغة يمكن إرجاعها إلى عامل "تسقي تزامني ، أو سماعي نادر " [8] .

و هذا الإبدال لا يمكن ضبطه صرفياً ، و إنّما يتجدّد ما دام الناس يتداولون ألفاظ اللغة.

---

(١) ــ كتاب الإبدال ، ابن السكيت ، ص ٩٧ .
(٢) المغني الجديد في علم الصرف ،ص ١٣١
(٣) – المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،ج/ ١، ص ٤٦١
(٤) – المرجع نفسه ، ص ٤٦٠
(٥) – أنظر ،المرجع نفسه ، ص ٤٦١-٤٧٤
(٦) – المرجع نفسه ، ص ٤٧٤
(٧) – المرجع نفسه ، ص ٤٧٥
(٨) – مدخل للصواتةالتوليدية ،إدريس السفروشني ، ص ٩٥

٢ – إبدال صرفي :

إن كان الطريق الأول مليئاً بالصعاب وعدم الانضباطية فإنّ هذا الطريق أسهل ومنضبط . و يميزه وجود صيغ صرفية خاصّة به.

و يُعدّ الإبدال الصرفي مقيساً في العربية ، و يختصّ بفاء وتاء الافتعال [١]، و الأوزان الخاصة بالإبدال الصرفي ، هي : " افتَعَل "، و" تُفاعَل" ، و" تَفَعَّل "، و مصادر ومشتقات هذه الأفعال [٢] ، و له حروف خاصة و قواعد ضابطة .

ـــ صور الإبدال الصرفي ومظاهر العدول فيه :

١ – إبدال فاء الافتعال :

تبدل الواو أو الياء في صيغة "افتعل " و مشتقاتها تاءً إنْ كانت فاءً ، و تُدغم في تاء "افتعل " . [٣] نحو : اتّزَن .

" و العلة في قلب هذه الواو في هذا الموضع تاء أنّهم لو لم يقبلوها تاء لوجب أن يقلبوها إذا انكسر ما قبلها ياء ، فيقولوا : ايتزن ، ايتعد ، أيتلج ، فإذا انضمّ ما قبلها رددت إلى الواو ، فقالوا : موتعد ، و موتزن " [٤] ، و كذلك الياء لو لم تُبذل لتغيّرت أحوال الكلمة . [٥]

و يعود اختيار التاء لتحُل محل الواو والياء " لقربها كثيراً من الواو ، لتقارب مخرجيهما ، وحُمِلت الياء عليها ، مع ما يحصل بقلبهما "تاء " من التخفيف بالإدغام " [٦]، و لقدرة التاء على تحمل الحركة.[٧]

و تُشكل قاعدة إبدال الواو والياء تاء عدولاً مُفترضاً عن أصل ، و هذه بعض الأمثلة التي توضح مظهر العدول في هذا الإبدال :

---

(١) – شذا العرف في فن الصرف ،ص ١٤٨
(٢) – المغني الجديد في علم الصرف ،ص ١٣١-١٣٣
(٣) – شرح الملوكي في التصريف ،ص ٢٩٣
(٤) – سر صناعة الإعراب ،ج/ ١ ،ص ١٤٧
(٥) – شرح الملوكي في التصريف ،ص ٢٩٤
(٦) ـــ المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ، لطف الله بن محمد الغياث ،ج/ ٢ ، ص ٢٢٢
(٧) ـــ شرح التصريف ، ص ٣٩٤

ـ " اتزَنَ " أصلها : " اوْتَزَنَ " ، و أبدلت الواو تاءً ، فصارت ، " اتْتَزَنَ " ، و أدغمت التاءين ، فصارت " اتّزن" . فالأصل المُفترض لـ " اتّزنَ" هو " اوْتَزَنَ " بإرجاع فاء الكلمة قبل الإبدال.

ـ " اتّسَرَ" أصلها : " ايْتَسَرَ " " ، و أبدلت الياء تاءً ، فصارت " اتْتَسَرَ " ، و أدغمت التاءين، فصارت " اتّسَرَ " . فالأصل المُفترض لـ" اتّسَرَ " هو " ايْتَسَرَ".

و يُتعرّف الأصل المُفترض بالرجوع إلى أصل الفعل ، و التّعرف على فاء الفعل التي أبْدلتْ تاءً و أدغمَتْ بتاء الافتعال .

و ينسحب إبدال الواو والياء تاءً في صيغة "افتعل" على مشتقاتها ، فنلحظ الإبدال في مشتقات" اتّزنَ " : " يتّزن "، و "مُتّزن"،و " اتّزنْ " ، و مصدره " اتّزان "، ـ كما ـ و يلحظ الإبدال في مصدر و مشتقات " اتّسَرَ" .

و الأصل المُفترض لإبدال فاء الافتعال تاءً إنْ كانت واواً أو ياءً غير مستعمل عند أبناء العربية ، و تكمن فائدة التعرّف عليه في بيان أصل فاء الكلمة قبل الإبدال .

و يذكر صاحب " شرح الملوكي في التصريف " أنّه : " ومن العرب من يُجري ذلك على الأصل ، من غير إبدال ، و يحتمل من التغيير ما تجنّبه الآخرون ، فيقول : ايتَعَدَ و ايْتَزَنَ ، فهو مُوتَعِدٌ و مُوتَزِنٌ . و الأوّل أكثر . و لكثرته كان مقيساً فاعرفه ". (١)

و على الرغم من الإبقاء على الأصل دون إبدال للياء أو الواو ، و سماع هذا من العرب إلاّ أنّ الشائع في العربية هو الإبدال ، و كان المقياس مقياس كثرة ، فغلب تطبيق قاعدة الإبدال لكثرة الإبدال و شيوعه .

(١) ـ شرح الملوكي في التصريف ،ص ٢٩٥

٢-إبدال تاء الافتعال :

تُعدّ التاء في صيغة "افتعل" زائدة ، و تبدل هذه التاء دالاً أو طاءً.

أ ـــ إبدال التاء دالاً :

تُبدل تاء " افـتَـعَل " دالاً ؛ إذا كانت فاء الفعل دالاً ، أو ذالاً ، أو زايا . [١]

و مثال ما كانت فيه الفاء دالاً الفعل " دعا " وعند صياغة فعل على وزن " افتعل " من " دعا " ، نقول : " ادْتعى " ، ثم تُبْدَل التاء دالاً ، فيصير الفعل " ادّدَعى " ، ثم تُدغمْ المُتماثلين ، فتقول : " ادّعى " .

و يُفسّر إبدال التاء دالاً صوتياً بأنّ " الجهر والهمس ناحيتان تختلف فيهما الأصوات و تتقابل ، حتى لو اتّحدت مخارجها ، كما في صوتي الدال والتاء ، و كما في صوتي الزين والسين ، فالصوت الأول من كل زوج مجهور والثاني مهموس ، والزوج الأول شديد ، والثاني رخو ، والزوجان معاً من الأصوات الأسنانية اللثوية " . [٢]

فصوت التاء هو صوت مهموس وشديد ومنفتح [٣] ، و صوت الدال هو صوت مجهور و شديد و منفتح [٤] ، و وجه الاختلاف بين الصوتين هو الهمس للتاء ، والجهر للدال . فكان التخلص من الصوت المهموس "التاء " بإبداله صوتاً يتطابق معه في المخرج والصفات ، و يكون مجهوراً ، و هو صوت الدال .

فالأصل المُفترض لـــ " ادّعى " هو " ادْتَعى " ، و لا يُتوهّم تضعيف فاء الفعل على وزن " افّعَل " ؛ لأنّ هذا الوزن غير موجود في صرف العربية .

و مثال ما كانت فيه الفاء ذالاً الفعل " ذكَرَ " ، وعند صياغة وزن " افتَعل" منه، نقول : " اذتكر " : ثمّ تُبدل التاء دالاً فيصير " ادّكر " . و يجوز إبدال الذال دالاً ، و نعتَ ابن جني إبدال الذال دالاً بأنّه للإدغام بقوله : " فأما إبدالهم الذال دالاً في (ادّكر) ونحوه فإبدال إدغام " [٥] ، و لا يُعْتدُّ بإبدال الذال دالاً صرفياً ، لأنّ أصل " ادّكر " مأخوذ من " ذكر " ، و ليس من " دكر " ، و هذا ما يوقع الدّارس في الخلط و عدم التمييز ،لأنّ " ادّكر " تصلح لأن تكون صيغة " افتَعل" للفعل " دَكَرَ" . و الأفضل هو إبقاء الصيغة " ادّكر" درءاً للخلط والوقوع في اللّبْس.

---

(١) – المفتاح في التصريف ،ص ٩٤

(٢) – مناهج البحث في اللغة ،تمّام حسان،ص ٨٨

(٣) – كتاب سيبويه ،ج م /٤ ،ص ٤٣٤، وسر صناعة الإعراب ،ج/ ١ ، ص ١٤٥

(٤) – كتاب سيبويه ،ج/ ٤ ،ص ٤٣٤ ، وسر صناعة الإعراب ،ج/ ١ ،ص ١٨٥

(٥) ـــ سر صناعة الإعراب ،ج/ ١ ،ص ١٨٩

و يُفسّر إبدال التاء دالاً إذا وقعت بعد ذالٍ صوتياً في أنّه " إذا التقى صوتان أحدهما مهموس والآخر مجهور ، تغيّر أحدهما ليصبح الصوتان إمّا مهموسين وإمّا مجهورين " .[1] والتاء مهموسة ، والذال مجهورة فأبدلت التاء دالاً.

والدّال والذال صوتان من مخرجين متقاربين جداً ، فالدّال صوت مجهور أسناني ، والذال صوت مجهور بيأسنانيّ [2] ، وعليه كان اختيار الدال لتحلّ مكان التاء لتُناسب الذّال .

و يظهر الأصل المُفترض لما أبدلت تاؤه دالاً في إرجاع التاء لوضعها الأصلي ، فالأصل المُفترض لـــ " ادّدكر " هو "ادّتكر ". و لا يُتوهّم أنّ الدال أصل من أصول الكلمة، لأنّ الذال والكاف والراء لا يُزدْن على أصول الفعل ، وكذلك الدّال ؛ إذْ لا يوجد في مزيد الثلاثي وزن " اقْدَعَلّ " .

و مثال ما كانت فاؤه زايا الفعل " زاد " فعند صياغة وزن " اقتَعل " منه ، نقول: " ازتان " ، ثمّ نُبْدِل التاء دالاً ، فنقول : " ازْدانَ".

و يُفسّر إبدال التاء دالاً فيما كانت فاؤه زايا في أنّ صوت الزاي مجهور ، والتاء صوت مهموس ، والدال أخت التاء في المخرج ، و أخت الزاي في الجهر ، فتمّ تقريب الأصوات من بعضها ، بإبدال التاء بأشبه الحروف بالزّاي ، و هو صوت الدّال .[3]

فالدّال شاركت الزاي في الجهر ، و شاركت التاء في المخرج ، فحلّت محل التاء في صيغة " اقتَعل " ممّا كانت فاؤه زايا لتناسب الزاي .

وهذا الإبدال من مظاهر المُماثلة ، وهي " ظاهرة صوتية يتكيف معها صوت ما ليماثل صوتاً آخر مجاوراً له " [4] ، وهذه المماثلة تقدّمية ، حيث "يؤثر صوت ما في صوت تالٍ له . مثلاً في كلمة (ازْتَهَرَ) ، / ز/ أثرت في / ت / و حوّلتها إلى / د/ فصارت (ازدهر) " . [5]

فالأصل المُفترض لـــ " ازْ دان" هو " ازْ تانَ " ، و الأصل المُفترض لـــ " ازْدَهر" هو " ازْتَهَر" ، و يظهر الأصل المُفترض بإرجاع التاء إلى موضعها الأصلي ، و حذف ما حلّ محلّها .

و بعد ؛ فإنّ إبدال تاء " افتعل " دالاً فيما كانت فاؤه دالاً أو ذالاً أو زايا ، ينسحب على مشتقات " افتعل " و مصدرها . فنقول ، مثلاً : ادّعاء ، و يَدّعي ، و مُدّعي ، و اذدِكار، و يَدْدَكِر ، و يَزْدان ، و مُزْدَان ، و ازْدِناء .

---

(١) – الأصوات اللغوية ، ياسر الملاح ، ص ٤٧
(٢) – المرجع نفسه .
(٣) – سر صناعة الاعراب ،ج / ١، ص ١٨٥ ، ١٨٦
(٤) ــ مدخل إلى علم اللغة ، ص٦٣
(٥) ــ المرجع نفسه .

و يعود إبدال التاء دالاً في هذه الصورة من الإبدال لوقوع التاء المهموسة في بيئة الجهر ، فكان لا بُدّ من التخلص منها ، فكانت الدّال المجهورة لقربها منها في الصفات الصوتية و المخرج ، فـ " إنْ كان الحبس [للهواء] بجزء أقل و لكن مثله في الشدّة سمع التاء . و إن كان بحبس مثل حبس التاء في الكم وأضعف منه في الكيف سمع الدال " . (١)

و يُعَدَّ الأصل المُفترض في هذا النوع من الإبدال غير مستعمل في فصيح اللغة، و لكنّه قد يُستعمل عند الأطفال ، وعند العوام في لهجاتهم ، فالطفل مثلاً يقول : " ازْتان" بدلاً من " ازْدان" .

وهذه مجموعة من الأمثلة للأصول المُفترضة لألفاظ هذا النوع من الإبدال :

ـــــ " ادْ تكار " الأصل المُفترض لـــ" ادّكار".

ـــــ " ادْتِعاء" الأصل المُفترض لـــ " ادِّعاء".

ـــــ " ازْتِناء " الأصل المُفترض لـــ " ازْدِناء".

ـــــ " يَدْتَعي" الأصل المُفترض لـــ " يدَّعي " .

ـــــ " يَزْتَني " الأصل المُفترض لـــ " يَزْ دَني" .

ـــــ " يَدْتَكِر " الأصل المُفترض لـــ " يدّكِر" .

ـــــ " مُدْتَعي" الأصل المُفترض لـــ " مُدَّ عي " .

ـــــ " مُزْتَري " الاصل المُفترض لـــ " مُزْدَ ري" .

ـــــ " مُزْتَرى" الأصل المُفترض لـــ " مُزْدَرى " .

ـــــ " مُدْتَكِر" الأصل المُفترض لـــ " مُدْدَكِر" . و جاءت على " مُدَّكر".

ـــــ " مُدْ تَكر" الأصل المُفترض لـــ " مُدْدَكَر" . و جاءت على " مُدَّكَر" .

---

(١) رسالة أسباب حدوث الحروف ، ابن سينا ، ص ٧٩

ب ــ إبدال التاء طاءً :

تُبدل تاء " افتعل " طاءً فيما كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً [1] ، و يكون هذا الإبدال للتاء لازماً [2] ، " حتّى صار الأصل فيه مرفوضاً ، لا يُتكلم به البتّة " . [3]

و مثال ما كانت فاؤه طاء " طرد" فعند "صياغة وزن " افتعل " منه ، نقول : "اطْتَرَدَ"، ثمّ نُبْدل التاء طاء ، فتقول : " اطْطَرَد" ، ثمّ نُدغم الطاءين ، فنقول : " اطَّرَدَ " . فالأصل المُفترض لــ " اطَّرد" هو " اطْتَرَد" .

و مثال ما كانت فاؤه صَاداً " صَبَرَ" ، فعند صياغة وزن " افتعل " منه ، نقول : " اصْتَبَرَ" ، ثمّ نُبدل التاء طاء ، فنقول : " اصْطَبَرَ" . فالأصل المُفترض لــ " اصطبر"هو "اصْتَبَرَ" .

و مثال ما كانت فاؤه ضاداً " ضرب " ، فعند صياغة وزن " افْتَعَل " منه ، نقول : "اضْتَرَبَ " ، ثمّ نُبدل التاء طاء ،فنقول :" اضْطَرَبَ" . فالأصل المُفترض لــ " اضْطَرَبَ" .

و مثال ما كانت فاؤه ظاء " ظَلَمَ " ، فعند صياغة وزن " افْتَعَلَ" منه ، نقول : " اظْتَلَمَ"، ثمّ نُبدل التاء طاء ، فنقول : " اظْطَلم " . فالأصل المُفترض لــ " اظْطَلَمَ " هو "اظْتَلَمَ" .

و في إبدال تاء ما كانت فاؤه ظاء لغات ، أشهرها إبدال التاء طاءً ، و منها إبدال الظاء طاء ، و إدغام الطاءين ، نحو : " اطّلم " ، وأصلها " اظْتَلَمَ " ، و منها إبدال التاء ظاء ، و إدغام الظاءين ، نحو "يظّلم" ، و أصلها "يظْتَلم"، وهذا شاذ بالرغم من كثرة استعماله ، و قلب التاء ظاء يُشبه قلب التاء صاداً في " اصّــبَر" و اصلها " اصْتَبَرَ " ، و قلب التاء ضاداً في " اضّــرَبَ" ، وأصلها " اضْتَرَبَ" . [4]

و على الرغم من تعدد الحروف التي حلّت محل التاء ، فإنّ الغاية لا تكمن في تحديد الحرف الذي سيحلّ موضع التاء فحسب ، و إنّما تكمن في التخلّص من التاء في هذه البيئة .

---

(١) ــ المفتاح في التصريف ، ص٩٣ ، ٩٤
(٢) ــ المُآهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ، ص ٣٨٥
(٣) ــ شرح الملوكي في التصريف ، ص ٣١٧
(٤) ــ المرجع نفسه ، ص ٣١٩ ، ٣٢٠

و يُفسّر ابن جنّي هذا النوع من الإبدال صوتياً ، فيقول : " و أمّا البدل في تاء (افتَعَل) إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاء او ظاء ، تُـقلب طاء البتّة ، لا بدّ من ذلك ، كما لا بُدّ من إعلال نحو قال و باع البتّة ، و ذلك قولك من الصبر : اصْطَبَرَ، و من الضرب : اضْطَرَبَ ، ومن الطرد : اطّرَدَ ، ومن الظهْر : اظّهَرَ بحاجتي ، و أمّا اطّرد فليس الإبدال فيه من قبل الإدغام ، و إنما هو لأن قبلها حرفاً مُطبقاً ، ألا ترى إلى اصْطَبَر و اظّطَرَبَ و اظّطَهَرَ مُبْدلاً و لا إدغام فيه . وأصل هذا كله : اصْتَبَرَ و اضْتَرَبَ و اطْتَرَدَ و اظْتَهَرَ ، و لكنهم لما رأوا التاء بعد هذه الأحرف مهموسة ، و هذه الأحرف مطبقة ، والتاء مُخْفَتَة ، قرّبوها من لفظ الصاد والضاد والطاء والظاء بأنْ قلبوها إلى أقرب الحروف منهن ، وهو الطاء ، لأنّ الطاء أخت التاء في المخرج ، و أخت هؤلاء الاخرى في الإطباق والاستعلاء ، و قلبوها مع الطاء طاء أيضاً لتوافقهما في الجهر والاستعلاء ، و يكون الصـــوت مُـنْـفَـتِـحاً " .[1]

و فضلاً عمّا ذكره ابن جني يُلحظ أنّ الصاد والضاد والطاء والظاء حروف مُستعلية مُطْبقة ، و التاء حرف مُستفِل مهموس ، فكان لابُدّ من إبدال التاء حرفاً مُستعلياً مطبقاً من مخرج حرف التاء ، فكانت الطّاء ، لاتّحادها مع الصاد والضاد والظاء في الإطباق، ولاتحّادها مع التاء في المخرج .[2]

و نستطيع القول أنّ إبدال التاء في هذا النوع من الإبدال هو لوجودها في بيئة الإطباق، وهي البيئة التي لا تلائم وجودها فيها .

و لا يُتوهم أنّ الطاء المُبدلة من التاء من حروف الزيادة في اللغة العربية ، إذ لا يوجد في العربية وزن " افطعَلّ " .

و ما ينسحب على " افتَعَل " من إبدال التاء طاءً ينسحب ــ أيضاً ــ على مصدرها ومُشتقاتها .

و هذه طائفة من الأمثلة توضّح الأصول المُفترضة لما أبدلت تاؤه طاءً :

ـــــ" اطّرَدَ" الأصل المُفترض لــ " اطّردَ " .

ـــــ" يطّرِدُ" الأصل المُفترض لــ " يطْرد" .

ـــــ" اطّراد " الأصل المُفترض لــ " اطْراد" .

ـــــ " مُطّرِدُ" الاصل المُفترض لــ " مُطْرِد".

ـــــ " اصْتَبَرَ" الأصل المُفترض لــ " اصْطَبَرَ" .

---

(١) – سر صناعة الاعراب ، ج / ١، ص ٢١٧– ٢١٨

(٢) – المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ، ص ٣١٥

ـــ " يَصتَبر" الأصل المُفترض لـــ " يصطبر" .

ـــ " اصتِـبار" الأصل المُفترض لـــ " اصطِبار" .

ـــ " مُصتَبِر" الاصل المُفترض لـــ " مُصطبر" .

ـــ" مُصتَبر" الأصل المُفترض لـــ " مُصطبَر" .

ـــ" اظتَلَمَ " الأصل المُفترض لـــ " اظطلم " .

ـــ " يظتلم " الأصل المُفترض لـــ " يظطلم " .

ـــ" اظتلام " الأصل المُفترض لـــ " اظطِلام " .

ـــ" مُظطلِم " الأصل المُفترض لـــ " مُظطلِم " .

ـــ" مُظتلم " الأصل المُفترض لـــ " مُظطلم" .

ـــ" اضتَرَبَ" الأصل المُفترض لـــ " اضطرَبَ " .

ـــ" يضتَرب " الأصل المُفترض لـــ " يضطرب" .

ـــ " اضتِراب" الأصل المُفترض لـــ " اضطِرَاب" .

ـــ" يضترب" الأصل المُفترض لـــ " يضطرب " .

ـــ" اضتراب " الأصل المُفترض لـــ " اضتراب" .

ـــ " مُضتَرِب " الأصل المُفترض لـــ" مُضطرب " .

ـــ" مُضتَرَبَ " الأصل المُفترض لـــ" مُضطرَب" .

ج ــ إبدال تاء الأفتعال ثاءً :

تُـقلب تاء " افتعل " ثاءً ، إذا كانت الفاء ثاءً ، و تُدغم الثاءان ، نحو الثاءين في "اثار" ، و أصلها : " اثـتَار". (١)

---

(١)– المغني الجديد في علم الصرف ، ص ١٣١

الـخـلاصــة

اهتمّت الدراسة بإبراز الآتي :

١ـ للعدول عن الأصول في الصرف العربي طريقتان ، هما : عدول قياسي مُنضبط ، و يمكن القياس عليه ، و عدول سماعي ، يُحفظ و لا يُقاس عليه .

٢ـ لتمييز الأصل من الفرع في الصرف العربي طريقتان ، هما : البناء الصرفي ، و كثرة الاستعمال .

٣ـ إنّ العدول عن التجريد إلى المزيد يهدف إلى إضافة دلالات معنوية و صرفية ، و جاء نتيجة الحاجة إلى تعبيرات صرفية جديدة .

٤ـ يُعَدُّ معيار السياق بقسميه : المقالي ، و المقامي الأكثر ملاءمة في الدلالة على التأنيث .

٥ـ أنّ الشكل و الدلالة هما اللذان يُعوّل عليهما في عدول المفرد إلى المثنى ، و جمع المذكر السالم ، أو جمع المؤنث السالم .

٦ـ ضرورة التّوافق بين الوزن التّصغيري للاسم ، و الوزن الصرفي له .

٧ـ لبيان كيفية عدول الفعل من المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول ، لا بدّ من و جود الفعل في جملة ؛ لكي يظهر العدول .

٨ ـ يُعتمد على السياق في تحديد دلالة المشتقات الصرفية ، و في تحديد العدول الدلالي للمشتقات.

٩ ـ أهمية الدراسات الصوتية في تفسير مظاهر الإعلال و الإبدال ؛ فقد يُعلل الإعلال بالاعتماد على التناسب بين الحركات و حروف العلة ، و يُعلل الإبدال الصرفي بالاعتماد على صفات الحروف و مخارجها .

١٠ ـ إنّ معرفة الأصول المفترضة للألفاظ التي فيها إعلال أو إبدال صرفي يساعد في التّعرّف على أصول الألفاظ المُعلة ، و التي فيها إبدال صرفي .

١١ ـ إنّ بعض الأصول المفترضة للألفاظ التي فيها إعلال أو إبدال صرفي ما تزال يستخدمها متكلمو العربية دون النّظر إلى فصاحتها .

١٢ـ إنّ العدول في عن الأصول في الصرف العربي له ثلاثة أشكال ، هي :.
أ ـ عدول في الشكل و الدلالة ، و هذا ما استخلصته من دراسة العدول عن الأصول العامة .
ب ـ عدول في الدلالة ، و هذا ما لاحظته من دراسة تناوب المشتقات الصرفية .
ج ـ عدول في الشكل ، و هذا ما استخلصته من دراسة العدول عن الأصول المفترضة .

المصادر و المـــراجـــع :

أ – الكتب :

١-ائتلاف النّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيديّ ،تحقيق ، د. طارق الجناي ،عالم الكتب ـــ بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٧م .

٢- أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د . خديجة الحديثي ، مكتبة لبنان ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٣ م.

٣- أبواب الدّخول لفهم علم الأصول ،علي بن الشريف العلوي ،دار الثقافة ـــ الدّار البيضاء ،الطبعة الأولى ، ١٩٩٧م .

٤- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ، محمد علي بن علاّن الصدّيقي ، علّق عليه ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ ـــ ٢٠٠١م.

٥- إحكام الفصول في أحكام الأصول ،لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ، تحقيق ودراسة د. عبد الله محمد الحبّوري ، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ـــ ١٩٨٩م .

٦- ارتشاف الضُّرب من لسان العرب ،لأبي حيّان الأندلسي ،تحقيق وشرح ودراسة د. رجب عثمان محمد ،مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـــ ١٩٩٨م.

٧- الاشتقاق ، عبد الله أمين ، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٠هـ ـــ ٢٠٠٠م .

٨- الاشتقاق ، د . فؤاد حنا ترزي ، دار الكتب ـــ بيروت .

٩- الأصوات اللغوية ، ياسر الملاح ، مركز الأبحاث الإسلامية ،مؤسسة دار الطفل العربي ـــ القدس ، الطبعة الأولى.

١٠- الأصول ، دراسة ابيستمولوجيّة للفكر اللّغوي عند العرب ، د. تمّام حسّان، عالم الكتب ـــ القاهرة ،١٤٢٠هـ ـــ٢٠٠٠م.

١١ – الأصول في النحو ،لأبي بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ،الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٨م.

١٢- أصول النحو العربي ، د. محمود أحمد نحلة ،دار المعرفة الجامعية ـــ مصر . ٢٠٠٤م.

١٣- الإعلال والإبدال في الكلمة العربية ، شعبان صلاح ،دار مرجان للطباعة، ١٩٩٨م.

١٤ـ الإغراب في جدل الإعراب ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ،دار الفكر ـــ بيروت ،الطبعة الثانية ، ١٣٩١هـ ١٩٧١م.

١٥- الإنصاف في مسائل الخلاف ،لأبي البركات الأنباري ، تحقيق ودراسة د. جودة مبروك محمد مبروك ، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى .

١٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ابن هشام ، دار إحياء العلوم ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ ـــ ١٩٨١م.

١٧- الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار النفائس ـــ بيروت الطبعة الرابعة ، ١٤٠٢هـ ـــ ١٩٨٢م.

١٨- التأنيث في اللغة العربية ، د. إبراهيم بركات ، دار الوفاء ـــ المنصورة، الطبعة الأولى ،١٤٠٨هـ ١٩٨٨م.

١٩- تصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة ، دار المعارف ـــ بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٨م.

٢٠ – التصغير في أسماء الأعلام العربية ، د. عمرصابرعبد الجليل ، دار غريب ـــ القاهرة .

٢١- تيسير الإعلال والإبدال ،عبد العليم إبراهيم ،مكتبة غريب ـــ مصر .

٢٢- ثمار الصناعة ،لأبي عبدالله بن موسى بن هبة الله الدينوري ، الشهير بـ

" الخليس النحوي" (توفي في حدود ٤٩٠هـ) ، تحقيق د. حنّا جميل حداد، منشورات وزارة الثقافة ،عمان ١٩٩٤م.

٢٣- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية ،د. عبد المنعم سيّد عبد العال، مكتبة الخانجي ـــ القاهرة .

٢٤- جموع التكسير في ديوان المفضليات ،د. حسين ارشيد العظامات ، المطابع العسكرية ـــ عمان ،الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م . .

٢٥- خزانة الأدب ،عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، قدّم له و وضع هوامشه وفهارسه ، د. محمل نبيل طريفي ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ ـــ ١٩٩٨م.

٢٦- الخصائص ،لابي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ـــ بيروت .

٢٧- حقيقة الإعلال والإبدال ،راسم الطحان ،أدي فيرلج ـــ المانيا ، ١٩٩٠.

٢٨- دراسات في علم اللغة ،د. كمال بشر، دارغريب ـــ القاهرة ،١٩٨٨م.

٢٩- دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح ، دار العلم للملايين ـــ بيروت، الطبعة الأولى ، ١٣٧٩هـ ـــ ١٩٦٠

٣٠- دقائق التصريف ،للقاسم بن محمد بن سعيد المؤدّب ، تحقيق د. أحمد ناجي القيسي ، و د. حاتم صالح الضامن ، و د. حسين تورال ،مطبعة المجمع العلمي العراقي ،١٤٠٧هـ ـــ ١٩٨٧م.

٣١- دقائق العربية ، الأمير أمين آل ناصر الدين ، وقف على طبعه الأمير نديم آل ناصر الدين ،مكتبة لبنان ـــ بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٨.

٣٢- دلائل الإعجاز ،عبد القاهر الجرجاني ، وقف على تصحيح طبعه السيد محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ـــ بيروت ، ١٣٩٨هـ ـــ ١٩٧٨م.

٣٣- ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق فوزي عطوي ، الشركة اللبنانية للكتاب ، بيروت ، ١٩٦٩م.

٣٤-ذم الخطأ في الشعر ،ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ،تحقيق د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ـ مصر ، ١٤٠٠هـ ـــ١٩٨٠م.

٣٥- رسالة الاشتقاق ،لأبي بكر محمد بن السّري السراج (ت ٣١٦هـ) تحقيق محمد علي الدرويش ،ومصطفى الحدري. (د . ن) .

٣٦- رسالة أسباب حدوث الحروف ،لأبي علي الحسين عبدالله ابن سينا ، تحقيق محمد حسان الطيان ، و يحيى ميرعلم ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دار الفكر ـــ دمشق ،الطبعة الأولى ، ١٣٩٤هـ ـــ ١٩٧٤م.

٣٧- سر صناعة الإعراب ،لأبي الفتح عثمان بن جنّي ، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ـــ دمشق .

٦٤٣٠٢٢

٣٨- الشافية في علم التصريف ،جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر الدّويني النحوي المعروف بأبن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة الملكية ـــمكة المكرمة ،الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ـــ ١٩٩٥م.

٣٩- شذا العرف في فن الصرف ،الشيخ أحمد الحملاوي ، المكتبة الثقافية ـــ بيروت.

٤٠- شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد لله بن عقيل الهمذاني (ت ٧٦٩هـ) المكتبة العصرية ـــ صيدا ـــبيروت ، ١٤١٥هـ ـــ ١٩٩٥م.

٤١- شرح ألفية ابن معطي ، د . علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ـ الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م .

٤٢- شرح التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ،تحقيق محمد باسل عين السّود ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ ـــ ٢٠٠٠م.

٤٣- شرح التّصريف ،عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق د. إبراهيم ابن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ـ الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٤٤-شرح جمل الزّجاجي ،لابن عصفور الأشبيلي ،(ت ٦٦٩هـ) ،تحقيق د. صاحب أبوجناح ، دارالكتب للطباعة والنشر ـ جامعة الموصل ـ العراق .

٤٥- شرح القصيدة الكافية في التصريف ،جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق د. ناصر حسين علي ،المطبعة التعاونية ـ دمشق ، ١٤٠٩ـ ١٩٨٩م.

٤٦- شرح الكافية الشافية ، ابن مالك ، تحقيق عبد المنعم أحمد هويدي ،جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ، ١٩٨٢م.

٤٧- شرح المراح في التصريف ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ، ٨٥٥هـ)تحقيق د. عبد الستار جواد.

٤٨- شرح المفصل ،ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) ، قدّم له و و ضع هوامشه إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٤٩- شرح الملوكي في التصريف ،ابن يعيش ، تحقيق د. فخر الدين قباوه، المكتبة العربية ـ حلب ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م.

٥٠- شعر أبي زبيد الطائي ،تحقيق د. نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف ـ بغداد ، ١٩٦٧م.

٥١- شعرية الانزياح ، د. خيرة حمر العين ،مؤسسة حمادة ـ أربد ـ الأردن ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١م.

٥٢- الصاحبي في فقه اللغة العربية ، ابن فارس (ت ٣٩٠هـ) ، تحقيق د. عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ـ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ ـ١٩٩٣م.

٥٣- الصحاح ،تاج اللغة وصحاح العربية ،إسماعيل بن حمّاد الجوهري ،تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ـ بيروت الطبعة الثانية ، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٥٤- صيغ الجموع في اللغة العربية ، د. باكزة رفيق حلمي ،مطبعة الأديب البغدادية .

٥٥- صيغة فعيل واستعمالاتها في القرآن الكريم ،د. علي أحمد طلب ،مكتبة الأمانة ـــــ مصر ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ـــــ ١٩٨٧م.

٥٦- الضياء في تصريف الأسماء ، د. مصطفى أحمد النماس ،مطبعة السعادة ـــــ ميدان أحمد ماهر ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م.

٥٧ـ ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ، د . حسين عباس الرفايعة ، دار جرير ـ عمان ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م .

٥٨- علل النحو ، ابن الورّاق (ت٣٨١هـ) ، تحقيق محمود محمد نصار ،دار الكتب العلمية ـــــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م .

٥٩- علم الدلالة ،د. أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ـــــ القاهرة ،الطبعة الرابعة ١٩٩٣م.

٦٠- الفصول الخمسون ، لابن معطي (ت ٦٢٨هـ) ، تحقيق محمود محمد الطناحي ، عيسى البابي الحلبي.

٦١- فقه اللغات السامية ،كارل بروكلمان ، ترجمة د. رمضان عبد التواب مطبوعات جامعة الرياض .

٦٢- فقه اللغات العاربة المقارن ، د. خالد إسماعيل ، إربد ، ١٤٢١هـ ـــــ ٢٠٠٠م .

٦٣- الفوائد الضيائية ، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ) تحقيق أسامة طه الرفاعي ،مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، الجمهورية العراقية ، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣ م .

٦٤- في أصول النحو ، د. سعيد الأفغاني .المكتب الإسلامي ـ بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٦٥- الفيصل في ألوان الجموع ،عباس أبو السّعود ، دار المعارف ـــــ مصر .

٦٦- الكافية في النحو ،ابن الحاجب ، شرح رضي الدين الإستراباذي (ت ٦٨٦هـ) تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ،عالم الكتب ـــ القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ ـــ ٢٠٠٢م.

٦٧- كتاب الإبدال ، ابن السكيت ،تحقيق د. حسين محمد محمد شرف ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ـــ القاهرة ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

٦٨- كتاب أسرار العربية ، الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ،تحقيق د. فخر صالح قداره ، دار الجيل ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥هـ ـــ ١٩٩٥م.

٦٩- كتاب الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تقديم د. أحمد سليم الحمصي ،ود. محمد أحمد قاسم ، جروس برس ، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٧٠- كتاب التعريفات ، الشريف على بن محمد الجرجاني ، دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٣م.

٧١- كتاب الجمل في النحو ، الزّجاجي (ت ٣٤٠ هـ) ، تحقيق د. علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ـــ بيروت ، دار الأمل ـ إربد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ـــ ١٩٨٤م.

٧٢- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ـــ بيروت ،الطبعة الأولى ، ١٩٩١م.

٧٣- كتاب العين ،الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) ،تحقيق د.عبد الحميد هنداوي ،دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ ـــ ٢٠٠٣م.

٧٤- كتاب الفصول في العربية ، ابن الدّهان النحوي (ت ٥٦٩هـ) ، تحقيق د. فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ،دار الأمل ـــ أربد ،الطبعة الأولى ، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

٧٥- كتاب اللمع في العربية ،ابن جنّي ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ـــ الكويت.

٧٦- كتاب المذكر والمؤنث ، الأنباري ،تحقيق د. طارق عبد عون الجنابي ، مكتبة العاني ـــ بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٨م.

٧٧ـ كشاف اصطلاحات الفنون ، التهانوي ، كلكته ، ١٨٦٢

٧٨- كشف المُشكل في النحو ، حيدرة اليمني ، تحقيق هادي عطيه مطر ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ـــ بغداد ، ١٩٨٤م.

٧٩- الكوكب الدّرّي ،جمال الدين الأسنوي (ت ٧٧٢هـ) ، تحقيق د. محمد حسن عواد ، دار عمّار ـــ عمّان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ـــ١٩٨٥م.

٨٠- لباب الإعراب ، الإسفراييني (ت ٦٨٤هـ) ، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، دار الرفاعي ـ الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ـــ ١٩٨٤م.

٨١- لسان العرب ، ابن منظور (ت ٧١١هـ) ، تحقيق عامر أحمد حيدر ،دار الكتب العلمية ـــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٤هـ ـ٢٠٠٣م.

٨٢- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمّام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م.

٨٣- اللسانيات الاجتماعية عند العرب ، د. هادي نهر ، دارالأمل ـــ اربد ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨.

٨٤- مباحث لغوية د. إبراهيم السامرائي ،مطبعة الآداب ـــ النّجف ، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.

٨٥- مدارس اللسانيات ،(جفري سامسون) ، ترجمة د. محمد زياد كبة ،جامعة الملك سعود ـ الرياض ، ١٤١٧هـ.

٨٦- مدخل إلى علم اللغة ، د. محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ـ القاهرة ، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٨٧- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ـ القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥م.

٨٨- مدخل للصواتة التوليدية ، إدريس السفروشني ، دار توبقال ـ الدار البيضاء الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م.

٨٩- المذكر والمؤنث ، ابن حني ، تحقيق د. طارق نجم عبدالله ، دار العربي ــ جدّة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

٩٠- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، السيوطي (ت ٩١١هـ) شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ،وعلي محمد البجاوي المكتبة العصرية ــ صيدا ــ بيروت ، ١٩٨٦م.

٩١- المساعد على تسهيل الفوائد ، ابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات ،دار الفكر ــ دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م.

٩٢- المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية ، د. سيف الدين طه الفقراء ،عالم الكتب الحديث ــ اربد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م.

٩٣ــ معاني الأبنية في العربية ، د . فاضل صالح السامرائي ، جامعة الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

٩٤- معجم شواهد النحو الشعرية ، د. حنا حداد ، دار العلوم للطباعة والنشر الطبعة الأولى ، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.

٩٥- معجم لغة النحو العربي ، أنطوان الدحداح ، موسوعة الدحداح في علم اللغة مكتبة لبنان ــ بيروت ، الطبعة الأولى .

٩٦- معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبدي مؤسسة الرسالة ــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

٩٧- المعجم المفصّل في علم الصرف ، راجي الأسمر ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ــ ١٩٩٣م.

٩٨- المغني الجديد في علم الصرف ، محمد خيرحلواني ، دار الشرق العربي ــ بيروت .

٩٩- المفتاح في التصريف ، عبدالقاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق د . محسن بن سالم العميري الهذلي ، المكتبة الفيصلية ــ مكة المكرمة .

١٠٠- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق د. كاظم بحر المرجان ،منشورات وزارة الثقافة والإعلام ــ العراق ، ١٩٨٢م.

١٠١- المقتضب ، لأبي العباس المبّرد (ت ٢٨٥هـ) ،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ــ بيروت .

١٠٢- المُقتضب في اسم المفعول من الثلاثي المعتلّ العين ، ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) ، تحقيق د. مازن المبارك ، دار ابن كثير ــ دمشق ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٨٨م.

١٠٣- المقرّب ، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، و عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني ــ بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٢ ــ١٩٧٢م.

١٠٤- الممتع في التصريف ،ابن عصفور ، تحقيق د. فخر الدين قباوه ، دار المعرفة ــ بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

١٠٥- من أسرار العربية ، د. إبراهيم أنيس ،مكتبة الأنجلو المصرية ــ القاهرة ، الطبعة السادسة ، ١٩٧٨م .

١٠٦-مناهج البحث في اللغة ، د.تمام حسان ، دار سيدنا ــ الدار البيضاء ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٩٤.

١٠٧-المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ،لطف الله بن محمد بن الغياث ، تحقيق د. عبد الرحمن محمد شاهين ، مكتبة الشباب ــ القاهرة .

١٠٨- منتهى الكمال في النّسب والتصغير والإدغام والإبدال ، فيصل عبد الخالق دار يزبك العالمية ــ عمّان .

١٠٩- المنصف ،ابن جنّي ، تحقيق إبراهيم مصطفى ،وعبدالله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ــ مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م.

١١٠- النحو الوافي ، عباس حسن ،دار المعارف ــ مصر .

١١١- نزهة الطرف في علم الصرف ، الميداني (٥١٨هـ) ،تحقيق د. السيد محمد عبد المقصود درويش ، دار الطباعة الحديثة ،الطبعة الأولى .

١١٢- همع الهوامع ، السيوطي ،تحقيق ، عبد السلام هارون ، وعبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ــ القاهرة ، ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠١م.

١١٣- الوصف المشتق في القرآن الكريم ، د. عبد الله الدّايل ،مكتبة التوبة ــ الرياض ، الطبعة الأولى ، ١٤١٧هـ ــ ١٩٩٦م.

ب ــ الرسائل الجامعية باللغة العربية والانجليزية :

١ــ اسم الفاعل في القرآن الكريم (رسالة ماجستير)، أبوسعيد محمد عبد المجيد وحيدي عبد اللطيف ، إشراف ، أ. د محيي الدين رمضان ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٨م – ١٤٠٨ هـ .

٢- الاعلال في ضوء علم اللغة المعاصر (رسالة ماجستير) ، محمود سالم عيسى خريسات ، إشراف ،أ.د سمير شريف ستيتية ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٨م .

٣- الصفة المشبهة في القرآن الكريم (رسالة ماجستير) ، زياد سلطي نهار مستريحي ، إشراف ، د. رسلان بني ياسين ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٣م .

٥- المبني للمجهول بين العربية والملايوية (رسالة ماجستير) ، سيتي سارا بنت حاج احمد إشراف ، د. رسلان بني ياسين ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٣م .

5- Arabic phonology , Michael . K . Brame . Masschusetts Institute Of Technology (PH.D) USA, June, 1970 .

جـ ــ المجلات و الدوريات :

١- ابحاث اليرموك ، سلسلة الاداب واللغويات ، بحث " "علامة" و أمثالها من نعوت المذكر " ، عبد الحميد الأقطش . المجلد ١٦ ، العدد الثاني ، ١٤١٩هـ – ١٩٨٨م . والمجلد ٢٠ ، العدد الاول ، ٢٠٠٢م .

٢- دراسات ، الجامعة الاردنية ، بحث " النظرية الثلاثية " ، محمود جقال ، المجلد ٢٨، ٢٠٠١م .

٣- عالم الفكر ، بحث " محاولة ألسنية في الإعلال " ، أحمد الحمو . المجلد ٢٠ ، العدد الثالث ، الكويت ، ١٩٨٩م .

٤- المجلة العربية للثقافة ، جامعة الدول العربية ، بحث " مفهوم العدول في الدراسات الأسلوبية المعاصرة "، عبد الله صولة . السنة ١٦ ، العدد ٣٢ ، ذو القعدة ١٤١٧هـ ـ آذار ١٩٩٧م .

٥- المجلة العربية للعلوم الانسانية ، جامعة الكويت ، بحث " المبني للمفعول و مظاهر التطور اللغوي ، فوزي الشايب . العدد ٣١ ، المجلد الثامن ، صيف ١٩٨٨م .

٦- مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ، بحث " التّصغير في شعر المتنبي " ، موسى الشاعر .العدد المزدوج (٢٣-٢٤) السنة ٧ ، ١٤٠٤هـ ١٩٨٤م .و بحث " من مظاهر المعيارية في الصرف العربي " ، فوزي الشايب . العدد ٣٠ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م . و بحث " في الأسماء المؤنثة السماعية للرازي (ت ٦٦٦هـ) " ، تقديم و تحقيق محمد وجيه تكريتي . العدد ٣٥ ، ١٩٩٨م .